



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

بين «2254»..
وجنيف3..!

حملت الأشهر القليلة الماضية، كمّاً كبيراً من الأحداث والمواقف الحاملة للصبغة التصعيدية ذاتها على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، وذلك بما يخص الأزمة السورية بشكل مباشر أو غير مباشر. غير أن ذلك لم يعرقل اتجاه الحل السياسي نفسه الذي شهد بدوره ولا يزال تصاعداً مطرداً وتطوراً مستمراً.

اللافت للانتباه في الأحداث التصعيدية خلال الأشهر الماضية، ليس هذه الأحداث بذاتها، بل مقارنة انعكاساتها بانعكاسات أحداث شبيهة شهدتها السنوات الخمس الماضية. بكلام آخر، كان يمكن لأي حدث من النوع والحجم الذي جرى مؤخراً أن يؤجل مسار الحل السياسي سنة أو أكثر، وهذا ما جرى فعلاً بعد جنيف2 مثلاً. خط السير البطيء هذا تم إنهاؤه عملياً ابتداءً من منتدى موسكو التشاوري الأول الذي سجل انتقال المبادرة السياسية إلى أيدي الروس.

ولما تواصلت العرقلة استناداً للعسكرة الاستعصائية الرامية لتثبيت استمرار الأزمة أمراً واقعاً، انتزعت موسكو المبادرة العسكرية أيضاً بعملياتها الجوية، وهو ما دفع بالحصول نحو استكمال المسار السياسي باجتماعات فيينا وبياناتها، ومن ثم القرار الدولي 2254، وصولاً إلى أعتاب جنيف3 المحدد، مبدئياً، في 25 من الجاري، ليبقى المطلوب اليوم إحداث ذاك التطابق المنشود بين الإنجاز العسكري - المؤطر مرحلياً ولغاية محددة - والتقدم السياسي الجدي على مسار حل الأزمة جزئياً.

إن انتزاع روسيا لزام المبادرة في الأزمة السورية سياسياً وعسكرياً، هو بالضبط الجو العام الذي يجري ضمنه حل الأزمة السورية وعليه يمكن تسجيل الأفكار الأساسية التالية:

أولاً: إن القول بأن وفد الرياض سيكون ممثلاً للمعارضة السورية لا يتطابق مع الوقائع السياسية ولا مع الوقائع الميدانية، ولذلك فهو وهم لن يطاله الراغبون به.

ثانياً: بمقابل ذلك فإن القرار الدولي 2254 وكذلك الوقائع تطلب صراحة وجود تمثيل متساو ومتوازن وعادل لأطراف المعارضة السورية جميعها.

ثالثاً: إن القرار الدولي 2254 لم يفتح الطريق نحو الحل السياسي فقط، بل ورسم حدوده ومعالمة الأساسية، وهذا يعني أن تنفيذ حل الأزمة السورية، على هذا الطريق، هو أمر مشروع ومطلوب من تلك القوى الراغبة بذلك والقدرة عليه، وذلك بغض النظر عن الصيغ التفصيلية والشكلية لعملية التنفيذ هذه.

رابعاً: إن مختلف الأطراف والقوى التي تراهن على فشل الحل السياسي، ستصاب بالخيبة سريعاً، فعنوان المرحلة هو الحل السياسي المنفذ بزخم وسرعة، أيّا تكن العثرات الجزئية التي تعترضه، هنا أو هناك.

ويبدو واضحاً أن قوى الفضاء السياسي القديم أياً كان الاصطفاً الذي تتخذ، لا تزال حتى اللحظة عاجزة عن فهم الواقع الدولي الجديد، ولا تزال بحكم هرمها وتثاقفها وقلة حيلتها الشعبية، تحاول المراهنة على هذه الدولة أو تلك في صياغة حل سياسي على مقاسها. ولكن واقع الأمور يدفع إلى الأمام حقيقة يظهر وضوحها بشكل مطرد هي أن الحل السياسي في سورية لا يعني قيام سورية جديدة فقط، بل يعني أيضاً صياغة ملموسة وجديدة لحق الشعوب في تقرير مصيرها استناداً إلى توازن دولي جديد يعطي مساحة حقيقية لهذا الحق، ويفتح أمام الشعوب الباب واسعاً لنضال جدي باتجاه تقرير المصير بمفرداته المختلفة.



[09]

حكومة
الأخضر واليابس

عدسة قاسيون

شؤون عربية ودولية



«3+2+1»:

رياضيات صينية إقليمية..!

18

شؤون اقتصادية

الكهرباء الغائبة
تحلق بسعر جديد!

14

ملف «سورية 2016»

«الإرادة الشعبية»
في اللقاء اليساري

06

ملف «سورية 2016»

«التحالف الغربي وراء
هجمات تُتهم بها روسيا»

05

الإضرابات العمالية في مصر..

واستعادة الشركات المخصصة



تمكنت السياسات الاقتصادية الليبرالية عبر ثلاثة عقود أو أكثر من تصفية القطاع العام بشركاته المختلفة، بما فيها الشركات التي لها طابع استراتيجي كما هو حال مجمع الحديد والصلب والصناعة البتروكيميائيات وصناعة الغزل والنسيج الخ من الشركات، وتحويلها من ملكية عامة إلى ملكية خاصة يقوم باستثمارها رأسمال خليجي ودولي ومحلي وفقاً لشروطه الخاصة التي تمكن من فرضها بما فيها فرض شروطه الخاصة بما يتعلق باليد العاملة وحقوقها، حيث جرى تسريح آلاف العمال وفقاً لقانون التقاعد المبكر الذي تم بموجبه رمي آلاف العمال إلى الشارع مما رفع نسب البطالة والفقر والتهميش ودفع المزيد من الفقراء إلى السكن في المقابر والشوارع.

الخضوع لأي من القوى السياسية التي تحاول ركوب موجة الاحتجاجات العمالية، كما حدث في إضرابات عمال النسيج في المحلة الكبرى التي حاول الإخوان المسلمون التدخل فيها ولكن كان الموقف العمالي واضحاً منهم بأن منعهم من التدخل وكذلك محاولات الاتحاد الحر بالنفاذ إلى صفوف الحركة العمالية، عبر تبني بعض الشعارات التي تعبر عن مصلحة العمال، ولكن الجواب على ذلك التدخل آتاه سريعاً من خلال بيان واضح وصريح بعدم قبول التدخل.

الإضرابات العمالية المصرية خلقت واقعاً جديداً من حيث الشعارات والتوجهات وصياغة المواقف، فهي لم تعد مقتصرة فقط على الجوانب المطالبة بزيادة الأجور وضرورة عودة العمال المفصولين بل تعدت شعاراتها ومطالبها، هذه القضايا مع أهميتها في سياق نضالها العام من أجل تحسين مستوى معيشتها التي تدنت بسبب ارتفاع الأسعار الجنوني، لقد تطورت مطالبها باتجاه تنفيذ الأحكام القضائية بعودة الشركات التي تم خصخصتها إلى القطاع العام بعد ثبوت عمليات الفساد الكبرى خلال خصخصتها والمطلب الآخر الذي يحمل أهمية من حيث إعادة دور الدولة في العملية الإنتاجية بأن طابقتها بضرورة ضخ استثمارات في الشركات الوطنية الاستراتيجية.

فعالية دور الطبقة العاملة من خلال امتلاكها لأدواتها الكفاحية، وفي مقدمتها حق الإضراب، دفع الحكومة باتجاه التفاوض المباشر مع العمال وممثليهم من أجل تنفيذ مطالبهم وفي مقدمتها عودة الشركات المخصصة للملكية العامة.

الإمبريالية، الذي أمد القوى المحلية بأسباب القوة والدعم الكبيرين، والذي عكس نفسه بالتالي على ميزان القوى المحلي المختل لصالح القوى الرأسمالية، والذي تمثل بتجريد الطبقة العاملة من أسلحتها الأساسية التي تمكنها من الدفاع عن حقوقها ومصلحتها وفي مقدمة ذلك حقها في التنظيم العمالي المستقل الذي يستطيع أن يقول كلمته استناداً لقدرة الطبقة العاملة على التحرك والمواجهة، ولكن الذي جرى أنه تمت مصادرة دور التنظيم النقابي المفترض أن يكون مستقلاً معبراً عن مصلحة أغلبية الشعب المصري، الذي طحن بسبب تلك السياسات ومنع عنه حق الإضراب والتظاهر كأحد أشكال التعبير والدفاع عن المصالح، بالوقت الذي تمكنت القوى الرأسمالية من الحصول على كامل حريتها في فرض شروطها استناداً للدعم الحقوقي والقانوني والأمني في مواجهة الطبقة العاملة المصرية.

الطبقة العاملة

تعيد تنظيم نفسها

الطبقة العاملة المصرية وقواها الحية استطاعت أن تعيد تنظيم نفسها، وأن تصيغ مواقفها الوطنية والاقتصادية والاجتماعية بمعزل عن الشكل القديم للتنظيم، الذي كان له دور إصلاحي توفيق بين الحكومات المتعاقبة والطبقة العاملة لا بل كان في أحيان كثيرة يلعب دوراً كاسراً للإضراب عندما يعلن العمال عن احتجاجهم في أي موقع إنتاجي مطالبين بحقوقهم، ولكن هذه المواقف قد تجاوزها العمال وتمكنوا من فرض حالتهم على المشهد السياسي الوطني المصري، دون

■ عادل ياسين

الخلاص من القطاع العام وفقاً لبرامج وتوجهات الحكومات التي غزتها الليبرالية وعلى أساس نضائح المراكز المالية الإمبريالية بما فيها صندوق النقد والبنك الدوليين، هو توجه أصيل يعبر عن تلاقي مصالح القوى الرأسمالية في المراكز والأطراف، وهو يعبر عن شكل توزيع الثروة على الصعيد العالمي والمحلي الذي جوهره التحكم والسيطرة المطلقة على الثروات، وزيادة مركزتها وتجريد أصحابها المنتجين الحقيقيين لها من أن تكون لصالحهم ومن أجل مصالحهم، وهذا الواقع بدأ ينسحب ليس على الدول الطرفية فقط بل أصاب المراكز الرأسمالية المتبينة للسياسات الليبرالية حيث انتهى عهد الرفاه الاجتماعي الذي كانت الحكومات الإمبريالية ترشي فيه شعوبها من خيرات الشعوب الأخرى المتحكم باقتصادياتها، في ظل موازين قوى ما بعد الحرب العالمية الثانية التي اضطرت فيها تلك الحكومات إلى تقديم تنازلات للطبقة العاملة تحت شعار كبير أسمه الرفاه الاجتماعي، الذي سقط مع التحولات الجارية في بنية الاقتصاد الرأسمالي، نتيجة الأزمة الرأسمالية التي أصابت الاقتصاد الحقيقي بالصميم وأفقدت الطبقة العاملة جزءاً مهماً من حقوقها التي خاضت من أجلها المعارك.

وبالعودة إلى مصر «بهي» التي جرت فيها أكبر عملية بيع للقطاع العام بأبخس الأسعار، والتي تضافت عوامل كثيرة مكنت من عملية البيع والخلاص من شركات القطاع العام، يأتي في مقدمتها التراجع الحاصل في ميزان القوى العالمي لصالح المراكز

الطبقة العاملة المصرية وقواها الحية استطاعت أن تعيد تنظيم نفسها، وأن تصيغ مواقفها الوطنية والاقتصادية والاجتماعية بمعزل عن الشكل القديم للتنظيم

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



مكاتب النقابات واللجان النقابية في المؤتمرات

ضمن التوجهات العامة لتعديل قانون التنظيم النقابي 84 وضمن التصريحات التي تدلي بها القيادة النقابية، أن اللجان النقابية لا تتمتع بصلاحيات تمكنها من دور أعلى في قيادة العمل النقابي في المنشآت والتجمعات التي تعمل فيها، ولهذا لابد من إعطاء صلاحيات للجان النقابية وخاصة أن يكون هناك متفرغ واحد على الأقل، وأن يكون في حوزتها مبلغ مالي يساعد في إنجاز مهماتها تجاه العمال، وهذه القضايا لها أهميتها من الناحية العملية إذا ما كانت اللجان فاعلة في تجمعاتها، والأهم إذا ما كانت منتخبة بإرادة العمال، حيث ستمكنها هذه الإرادة من امتلاك قوة القرار في الدفاع عن المنشأة أولاً أي الدفاع عن استمرارية الإنتاج وتطويره بعيداً عن سلوكيات العديد من الإدارات في المعامل والمنشآت التي تعتبرها مزارع خاصة لها تريد تسيرها وفقاً لمصلحتها، وما تحققة من مكاسب وامتيازات حتى لو أدى ذلك إلى خراب البصرة مرة ثانية.

الضامن الوحيد لتطوير آليات العمل الإنتاجي واستمراريتها هو وجود كواد نقابية مجربة ومختبرة من قبل العمال، وفي العمل، تستطيع تحمل المسؤولية تجاه حقوق العمال والإنتاج وهذا الاختبار سيفرز تلك الكواد النقابية إلى المواقع الأعلى في الترتيب التنظيمي للنقابات، والتي ستكون مسؤوليتها أكبر، تجاه مجمل الإنتاج للمهنة الواحدة مثل الغزل والنسيج أو النفط أو البناء وغيرها من التجمعات المهنية، وهذا أيضاً سيمكن الكادر النقابي من إمكانية طرح القضايا النقابية والإنتاجية بجرأة ودراية بظروف الانتاج ودراية بمطالب العمال، التي لها أهمية مثل: الحوافز الإنتاجية وزيادة الأجور ورفع الحد الأدنى لها وفتح سقف الترفيع ورفع نسبة الإعفاء من ضريبة الدخل على أجور العمال والدفاع عن الحقوق الديمقراطية للعمال، والقدرة على استخدام حق الإضراب في الوقت المناسب والظرف المناسب، مع العلم أن النقابات لا تتبنى هذا الحق إلى هذا الوقت.

إن تحديد إطار محدد للنقاش في المؤتمرات النقابية لا يساعد على صياغة استراتيجية للعمل، لأن مهمة المؤتمرات هي صياغة تلك البرامج والخطط التي سيتم على أساسها العمل لاحقاً، والتي ومن المفترض أن تكون موقع مساهمة في المؤتمر القادم وتحديد المسؤوليات في النجاح والإخفاق لما تم التصويت عليه من قبل أعضاء المؤتمر.

إن وصول قيادات نقابية من رحم الحركة العمالية، منتخبة ديمقراطياً على أساس الاختيار الواعي والمستقل، هو الضمان في وصول الحركة النقابية إلى أهدافها في الدفاع عن الوطن والإنتاج وحقوق العمال، التي في القلب منها إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح أغلبية الشعب السوري ومنه الطبقة العاملة السورية.

المؤتمرات تبحث عن وظيفتها



رغم أهمية صناديق المساعدة الاجتماعية، والخدمات الصحية، وتلك الميزات جميعها التي تقدمها النقابات للعمال المنتسبين لها، إلا أن دور النقابات لا يجب أن يقتصر على ذلك فحسب، بل للنقابات دور أساسي وجوهري أكبر من ذلك كله، دور وطني، وسياسي، واقتصادي اجتماعي، وطبقي ولا بد من ممارسته باستقلالية عالية وحرية كاملة.

■ هاشم العنقوبي

تحددت مواعيد انعقاد المؤتمرات النقابية للسنة الثانية من الدورة السادسة والعشرين للمنظمة، وفي فترة أقل ما يمكن أن يقال عنها بأنها من أسوأ المراحل التي مرت بها الطبقة العاملة، التي انتقلت من حالة تدهور فاضح لأوضاعها على الصعد كافة، لتدهور آخر أكثر بشاعة، كيف لا؟ والطبقة العاملة بأسرها تدفع ثمن تطبيق سياسات اقتصادية ليبرالية مباشرة لعشر سنوات متتالية، خمس منها خلال الأزمة الوطنية الكارثية، التي تفجرت بشكل أساسي بفعل هذه السياسات، واستمرت بسببها واستطاعت لحد الآن إعاقة حلولها.

لم تشهد الحركة النقابية تراجعاً في دورها، وهشاشة في بنيتها، كما حدث في العقد الأخير، ولم تستطع أن توقف الهجوم المتلاحق على مكتسباتها، والحفاظ على حقوقها، ولم تعد أدواتها التي طالما استخدمتها في فرض وزناتها الطبقي الحقيقي، فاعلة وقوية، مما جعلها تخسر معاركها المتلاحقة الواحدة تلو الأخرى، وأهم تلك المعارك نمط توزيع الثروة «الدخل الوطني» التي تضاعفت حصة الأجور منها إلى نسب كبيرة، لدرجة أدت لهبوط الحال المعيشي لسائر الطبقة العاملة لحدود الفقر المدقع، حسب أرقام مراكز الإحصاء المحلية والخارجية جميعها.

■ المؤتمرات لتصنع القرار لا لتشتكي

تعتبر المؤتمرات النقابية ذات أهمية بالغة بالنسبة للتنظيم النقابي، كونها المحطة السنوية الرئيسية، التي تجمع اللجان النقابية المنتشرة في المعامل، والمنشآت، والمديريات جميعها، ضمن اجتماع شامل، والذي من خلاله سيطلع النقابيون رؤاهم في الجوانب كافة، بحكم اطلاعهم الدائم على واقع الإنتاج

التي أفقرت العمال وما زالت تتماهى في إفقارها لهم؟ ماذا عن المسرحين والمتعطلين؟ ماذا عن الفساد وما هي أدوات الحركة النقابية في صدّه ومنعه وهزيمته؟ ماذا عن الدعم الحكومي الذي سلب من جيوبهم الفقيرة؟ ماذا عن رغيف خبزهم الذي أصبح بسبع ليرات؟ وعن حليب أطفالهم الذي أصبح بالآلاف؟ وعن أيامهم الباردة التي يقضونها دون مأزوت أو غاز؟ وبساعات شحيحة من كهرباء مقننة؟ وعن تلك الأجور المخجلة التي لا تكفي لأجرة بيت في عشوائيات المدن؟ وعن مجمل تلك السياسات المعادية لمصالحهم؟ ماذا عن المادة 137 في القانون الأساسي للعمال في الدولة؟ وعن القانون رقم 17 للقطاع الخاص؟ ماذا عن القطاع الزراعي والصناعي الوطني؟ وكيف ستصدي لدولار يطير وليرة تحتضر؟ والأهم من ذلك: ما هي أدوات الدفاع الضرورية للحركة النقابية كي تصبح قادرة على خوض معاركها الحالية واللاحقة جميعها وخاصة مع اقتراب الحل السياسي المنشود والذي سيفتح جملة من المعارك في القضايا جميعها والتي تتطلب وزناً نوعياً كبيراً لا يمكن تأمينه إلا من خلال وحدة الحركة النقابية واستقلاليتها واستعادة دورها الوظيفي الطبيعي والحقيقي؟

تكون بديلاً عن نضال منظم وواسع والطرق القانونية والدستورية كلها يمنع تنفيذ قانون التشاركية -الوجه الناعم للخصخصة- بعد أن مر بسلام من تحت قبة السلطة التشريعية، أو عن قانون ما يسمى بالمنظمات غير الحكومية، التي يجري التسويق له تمهيداً لمروره وتنفيذه، فهذه القوانين التي تعبر عن مصالح قوى معينة، تستهدف الحركة النقابية بأسرها وتضرب بنيتها وتسلبها حقوقها، وحين ذلك لن يبقى للشكوى الروتينية المعتادة أي ضرورة تذكر.

■ ما العمل؟

■ وأسئلة برسم المؤتمرات

لا بد أن تحمل المؤتمرات القادمة في طياتها أجوبة واضحة للأسئلة الأساسية التي يطرحها العمال في معاملهم ودوائرهم وأحيائهم وفي أماكن نزوحهم، لا بد أن تكون الأجوبة على قدر معاناتهم الكارثية، وعلى قدر تضحياتهم الجمة، على قدر صمودهم الوطني وبذلهم وعطائهم وكرامتهم وطهاره عرقهم، يجب أن تجيب المؤتمرات عن سؤالهم الأساسي ألا وهو ما العمل؟ ما العمل الذي تنوي الحركة النقابية عمله في مواجهة سياسات الحكومة

من جهة، وواقع العمال من جهة أخرى، بما في ذلك مساهمتهم الواسعة برسم برامج المنظمة وخطتها في الجوانب كافة، إذا ما أتيح لها إمكانية ذلك، وهي التي صيغت في قانون التنظيم النقابي «84» وتضمنه لمبدأ الديمقراطية المركزية، والتي تعني ضمناً- أوسع مشاركة ديمقراطية في القرار- وعلى هذا فإن نتائج المؤتمرات على مستوى البلاد جميعها يجب أن تكون المنطلق الأساسي في تحديد التوجه العام للتنظيم، وبوصلته الحقيقية في صياغة المواقف الوطنية والسياسية والطبقية والاقتصادية الاجتماعية، لا أن تتحول المؤتمرات النقابية لمحطة شكوى، ونافذة للمطالب الخدمية الخاصة، فعلى الرغم من أهمية مطلب الوجبة الغذائية للعمال المنتجين، يفقد هكذا طلب أهميته أمام سياسة الحكومة فيما سمي باطلاً -عقلنة الدعم- الذي حرم الأسر العمالية من المواد التموينية المدعومة والمحروقات أيضاً، ولا معنى كبيراً لمطلب صحي أو خدمي والحكومة الموقرة ترفع أسعار الدواء، ويصبح طلب حوافز الإنتاج وطبيعة العمل أقل أهمية في ظل سياسة قضم الأجور ورفع الأسعار، وليست المطالب الجبلة هنا وهناك يمكن أن

■ لا بد أن تحمل

المؤتمرات القادمة في طياتها أجوبة واضحة للأسئلة الأساسية التي يطرحها العمال في معاملهم



عمال البناء وسط الموت

الطبقة العاملة عبر تاريخها الطويل ونضالاتها في الاستبسال في الدفاع عن مصالحها والمطالبة بحقوقها المسلوبة، نضال استرخص مناضلوهم أرواحهم في سبيلها، فعملوا على حماية منشآتهم ومعاملهم من الخراب وثأروا على إعادة تأهيلها، وهي التي تحمل في رمزيها تكتيلاً لجهدهم الطويل في بناء الوطن، إضافة لكونها مصدر أمان في حياتهم، إلا أن المستغرب أن تسترخص اليوم الإدارات بأرواح العمال فتدفع بهم إلى الموت.

■ فخر حسين

تحركت إدارة الشركة على الفور ودون أدنى تفكير بإعادة العمال والذين يزيد عددهم عن 300 عامل إلى المعمل، وتوجههم للعمل على رفع الانقاض وإعادة تأهيل المعمل، ومما يزيد الأمر سوءاً قيامهم بانتزاع القبائل الموجودة بالمكان بأيديهم، إضافة لوجود العديد من الألغام - بحسب تعبير أحد العمال - التي أدت لإصابة أحد العمال مؤخراً بأحداه، إضافة لكونه مرمى لقذائف الهاون بشكل مستمر وخاصة وأنهم يعملون في العراء، وكأنهم في قلب تلك المعارك التي زجوا وسطها

فمنذ أن تحولت البلاد إلى ساحات مفتوحة للصراع مع اشتعال الأزمة، طالت المعارك الجارية في الغوطة حيث يوجد أحد معامل الشركة العامة للبناء في حرسنا، فقد سيطر المسلحون عليه، وفجرت معارك في داخله ما أحدث أضراراً مادية هائلة في بني المعمل التحتية بعد أن صار ركناً وبجاجة إلى إعادة تأهيل بشكل كامل، وفي ما بعد أعاد الجيش العربي السوري سيطرته على الموقع.

المكان واستتجار اليات لإعادة تأهيله. هذا الأمر يضع إدارة هذا المعمل أمام المسائلة وي طرح تساؤلات عدة كون رئاسة مجلس الوزراء مع الوزارات المعنية على علم بهذا قرار، ويرتب عليها إجراءات بحقها كونها مسؤولة عن أية أضرار مباشرة أو غير مباشرة تصيب العمال.

حرموا من حقهم في تعويض طبيعة العمل بحجة أن المعمل لا وهو ينتج ما يظهر تناقضاً واضحاً في قرارات الإدارة وتعسفها واستهتارها في التعاطي مع أرواحهم من جهة، ولقمة عيشهم من جهة أخرى، دون أن تضع هذه الإدارة في حساباتها البحث عن بدائل في تأمين مقر بديل مؤقت أو دائم، أو على الأقل العمل على تنظيف

دون حماية، ما يشكل تهديداً مباشراً لهم واستهتاراً من قبل الإدارة. التهاكك بالبنى التحتية والدمار جعل الموقع غير مخدم، ما يجعل من المستغرب أن تعتمد الإدارة إلى تعريض هؤلاء العمال لهكذا خطر، رغم كونه غير مؤهل للإنتاج والمنطقة مازالت غير آمنة لإرسال هذا العدد من العمال، وما يزيد الطين بلة أنهم

قوانين ماركس.. «الإرادة الشعبية».. الأزمة السورية



قولنا إن الماركسية علم يعني لها ثلاث مكونات وهي: المنهج والقوانين والفرضيات التي تسمح بدراسة وفهم وإدراك أية ظاهرة في الحياة، وهذا سيجعل التنبؤ بالمستقبل ممكناً ولكن على أرضية أن القانون عمره من عمر الظاهرة المعنية فقط. والذين يسألون هل تشيخ الماركسية؟ الجواب نعم! فزوال الماركسية من زوال موضوعها الأساسي وهو الرأسمالية. إن معرفة الحدود بين الثابت والمتغير قضية هامة وهذه الحدود متحركة وغير ثابتة.

■ إعداد اكرم فرحة

إن حركة تطور المجتمع تسير دائماً إلى الأمام، وفق خط صاعد رغم التعرجات التي تظهر بشكل أو بآخر، حيث يجري التراكم بشكل بطيء أو متسارع أحياناً وصولاً للحظة بدء التحكم بالظاهرة والانتقال من التفسير إلى التغيير.

أهم أشكال تجليات قوانين ماركس

عالمج ماركس الرأسمالية في ظرف تاريخي محدد «رأسمالية القرن التاسع عشر» رأسمالية المنافسة الحرة التي لم تعد موجودة اليوم في أي مكان بالشكل الذي كانت عليه، لذلك يجب النظر ضمن الظرف التاريخي لكل ظاهرة، فالكثير من المعالجات التي قدمها ماركس مازال أساسها النظري صحيحاً لأن الاستغلال مازال قائماً.

موضوع القيمة الزائدة: عالمج ماركس مفهوم القيمة الزائدة في مرحلة المنافسة الحرة، ولكن لينين استلهم الفكرة من ماركس، وعالمج المفهوم ذاته ولكن ضمن مفهوم «الربح الاحتكاري» والذي يعني القيمة الزائدة على أيام ماركس مضافاً لها هوامش ربح جديدة نتيجة العرض والطلب من البضائع وقوة العمل والرساميل وذلك حسب التركيب العضوي الجديد للرأسمالية فماركس لم يضع وصفاً شاملاً للنضال ضد الرأسمالية فقوانين ماركس صحيحة ولكن تغير شكل تجلياتها.

التنبؤ المبكر بانتهاء النور الآسيوية: تمكن الماركسيون من الإعلان المبكر عن انهيار النور الآسيوية، وذلك بالاعتماد على قانون ماركس الذي يقول «ميل معدل الربح نحو الانخفاض مع تغير التركيب العضوي للرأسمال»

موضوع انتصار الثورة البروليتارية: ماركس تكلم عن انتصار الثورة البروليتارية في الغرب دفعة واحدة حسب التركيب العضوي للرأسمالية آنذاك، لكن في أيام لينين تغير هذا التركيب مما أدى إلى اكتشاف قانون التطور المتفاوت للرأسمالية، وبالتجربة العملية ثبتت صحة نظرية التطور المتفاوت واحتمال انتصار الثورة في بلد واحد.

أعتقد ضمن منطق الفرضيات أن لا نكون كالذين ركبوا موجة التغيير فرموا منظومتنا المعرفية على مزابل التاريخ لعجزهم عن فهم الثابت والمتغير واتجاه حركة التطور، وصعوبة مسالكها. ولا نكون كالأصوليين نحافظ على كل شيء حتى نحمل أنفسنا من صعوبة التفكير في القضايا الجديدة.

موضوع التناقض الأساسي في الرأسمالية: رأى ماركس أن التناقض الأساسي في الرأسمالية هو بين العمل ورأس المال بينما التناقض الأساسي

في الشيوعية بين الإنسان والطبيعة. وقال عن الاشتراكية رأسمالية بدون رأسماليين لأنها ذات طابع بضاعي يعني عرض وطلب، فماركس لم يبحث في قوانين بناء الاشتراكية بالتفصيل بل تكلم عن المستقبل في الإطار العريض. واليوم ماهي أشكال تجليات القيمة الزائدة في ظروفنا الجديدة حيث الاستغلال الجائر للطبيعة، وللعالم الثالث وللعمل الذهني؟ أعتقد المطلوب عقد طاولة مستديرة لتلك الدنيئة من المفكرين الكبار لاكتشاف المزيد والمزيد من القوانين الضرورية لمستقبل البشرية.

قال لينين: إن ماركس أطلق نظريته في عهد ظهور ثلاث اكتشافات علمية وهي: نظرية داروين للتطور - نظرية الخلية الحية - نظرية الحفاظ على الطاقة، واليوم دخلت الاكتشافات العلمية الجديدة وهي: الخريطة الجينية والتحكم الوراثي - الكمبيوتر والمعلوماتية - غزو الفضاء الكوني.

فالخطوات العلمية المكتشفة كبيرة هل قطع الماركسيين الخطوات نفسها؟ يقول لينين «الفيزياء الحديثة ترقد بحالة ولادة وهي ستلد حتماً المادية الجدلية» قال أنجلز عام 1895 «كل خطوة تخطيها الرأسمالية إلى الأمام في إطار تطوير القوى المنتجة، هي خطوة إلى الوراء بالنسبة للإنسان والطبيعة» «هذا الكلام دعا لينين في كتابه «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» للاستنتاج بأن الرأسمالية أصبحت رجعية على طول الخط».

وأعتقد بأن تخليص الرأسمالية المتوحشة من استيلائها على كميات عمل الآخرين لا يتم دون إزالة علاقات إنتاج الرأسمالية نفسها

أشكال تجلي التناقضات في الرأسمالية المتوحشة

التناقض بين الرأسمالية والعالم الثالث. التناقض بين الرأسمالية والطبيعة ذاتها.

التناقض بين الرأسمالية والثورة التكنولوجية والمعلوماتية. ولم يعد لدى البشرية والطبيعة مسافة للتراجع لأن أية خطوة أخرى في المدى التاريخي إلى الوراء تعني زوال الطبيعة والبشرية فالرأسمالية تستنزف احتياطياتها الأخيرة.

الفكرة التي عبر عنها ماركس في البيان الشيوعي «الطبقة العاملة بدفاعها عن مصالحها ضد الرأسمالية إنما تعبر عن مصالح كل البشرية وتجد أصداق تعبير لها في ظروف يومنا هذا، ظروف تعبئة وحشد كل القوى الموجودة على وجه الأرض والتي لها مصلحة بزوال الرأسمالية».

رأس المال المالي الإجماعي العالمي: الذي يعمل بتجارة السلاح والحشيش والدعارة معتمداً على أدواته الفاشية الجديدة والمافيات الأربعة «مافيا المال - مافيا السلاح - مافيا الطاقة ومافيا الإعلام» وهو يعيش حالة انسداد أفق تاريخي حيث لم يبق له إلا إعادة الاقتسام وديمومة الحرب بأشكال مختلفة كون الحرب هي الرقعة الحديدية التي يتغنى منها، ونحن نعلم أن القوى المتراجعة تاريخياً كلها تعتمد على استنابات الفواق المدمرة للبشرية كلها من فواق مذهبية وطائفية وعشائرية وقومية حسب تركيبة كل بلد ومستوى تطوره، للهيمنة على إدراكنا بأن الصراع الطبقي لم يعد موجوداً والصراع الدائر حولنا شيء آخر مختلف. السؤال هو: ماهو شكل تجليات القيمة الزائدة في مرحلة احتكار واحتضار الرأسمالية هل الطبقة العاملة تناضل بمفردها ضد الرأسمال المتوحش؟ أم اتسعت رقعة النضال ضده؟ وهل تغير جوهر التناقض الأساسي له؟ لاشك تساؤلات كلها مشروعة ولكن الجوهر يبقى صحيحاً حيث أن ما يجري اليوم هو الاستيلاء على كميات عمل الآخرين، وليس للذين يعيشون اليوم على الأرض بل للأجيال التي لم تخلق بعد.



حزب الإرادة الشعبية وتفاعله مع أشكال و تجليات قوانين ماركس:

في 18/12/2003 قلنا بوثائقنا ما يلي: إن كل مجرى التطورات والتحليل يبين أن الامبريالية الأمريكية محكومة بالحرب، وبتوسيع رقعة الحرب، وليس من باب التبصير والتنجيم لأننا انطلقنا من رؤية شمولية للوضع العالمي، أساسها التناقضات الداخلية للامبريالية العالمية مما سمح لنا بالوصول إلى استنتاجات حول التطورات اللاحقة، وهذا التحليل هو أحد مميزات المنظور الطبقي الذي تسلحنا به الماركسية اللينينية كأداة في التحليل لذلك لم نخطئ في الرؤية، ولم نضل الطريق في الوصول إلى افتراضات سمحت الحياة بتأكيدنا. قبل الأزمة السورية بسنوات قلنا حول المهمشين في المجتمع السوري: أن الليبرالية الاقتصادية الجديدة تولد نتيجة سلوكها حالة رفض هائلة في المجتمع. وبدولة مثل سورية تولد التطرف لوجود فئات واسعة من المهمشين نتيجة ارتفاع نسب الفقر والبطالة والجهل، فيصبحون لقمة سائغة لتيارات ظلامية كما أن الليبرالية هذه تفتت الدولة والمجتمع معاً. واليوم نقول لا عودة ولا بديل عن الحل السياسي في ظل التوازن الدولي الجديد وصولاً إلى سورية الجديدة، عبر تغيير وطني ديمقراطي و تغيير بنية النظام بشكل جذري شامل و عميق.

لم يعد لدى البشرية والطبيعة مسافة للتراجع لأن أية خطوة أخرى في المدى التاريخي إلى الوراء تعني زوال الطبيعة والبشرية فالرأسمالية تستنزف احتياطياتها الأخيرة

بيان الخارجية الروسية حول لقاء بوغدانوف جميل



أصدرت وزارة الخارجية الروسية يوم الخميس 14/1/2016 بياناً صحفياً حول لقاء الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي لمنطقة الشرق الأوسط والدول الأفريقية، نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف مع ممثل جبهة التغيير والتحرير السورية المعارضة د.قنري جميل، حيث جاء في البيان:

التقى نائب وزير الخارجية الروسي، والممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي لمنطقة الشرق الأوسط والدول الأفريقية ميخائيل بوغدانوف يوم 14 يناير ممثل جبهة التغيير والتحرير السورية المعارضة قنري جميل.

وتبادل الجانبان خلال اللقاء وجهات النظر حول عدد من القضايا المتعلقة بالتنسيق السياسية اللازمة السورية، حيث جرى التركيز على ضرورة أن تجري المحادثات بين الحكومة السورية والمعارضة في موعدها المخطط له في 25 يناير/ كانون الثاني في جنيف، وذلك وفقاً للقرار لمجلس الأمن الدولي رقم 2254.

■ قاسيون

موسكو لواشنطن: «أحرار الشام» و«جيش الإسلام» ليستا معارضة بل إرهابيتين

أعلن نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف الأربعاء 13 كانون الثاني أنه لا مكان لمنظمتي «أحرار الشام» و«جيش الإسلام» في قائمة المعارضة السورية، مؤكداً على أنهما إرهابيتان.

وقال غاتيلوف: «نحن أكدنا على موقفنا «خلال الحوار مع الولايات المتحدة» أن لا يكون لأحرار الشام أو جبهة النصرة مكان في وفد المعارضة، لأنهما منظماتان إرهابيتان... ونحن نعتقد أن وفود المعارضة يجب أن لا يمثلها إرهابيون بل القوى التي تنادي حقيقة بتسوية سياسية، بينما هاتان المنظماتان من دعاة الحل العسكري للأزمة».

غاتيلوف يلتقي عدداً من ممثلي المعارضة السورية في جنيف

في جنيف، وعلى هامش اللقاء الثلاثي الذي جمع موسكو واشنطن والأمم المتحدة، التقى نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف يومي 13 و14 كانون الثاني الجاري بـ3 من ممثلي المعارضة السورية، حيث جرى بحث تنظيم المحادثات السورية- السورية المزمعة في 25 من الشهر الجاري.

وأوضحت مصادر دبلوماسية روسية أن غاتيلوف بعد وصوله إلى جنيف اجتمع مع صالح مسلم رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي، ومن ثم مع هيثم مناع أمين عام تيار «فتح»، عضو لجنة متابعة مؤتمر القاهرة، ومن ثم مع سمير عيطة عضو المنبر الديمقراطي السوري.

وشددت الأطراف السورية على ضرورة الالتزام الصارم بالبنود الواردة في بيان فيينا، وقرار مجلس الأمن الدولي 2254، ولا سيما فيما يتعلق بتشكيل وفد شامل لقوى المعارضة السورية في المحادثات المرتقبة، وأشارت إلى أن تلك المحادثات ينبغي أن يشارك بها ممثلو أوسع قوى المعارضة السورية المعنية بإيجاد حل سلمي للأزمة السورية، بحيث يجري تمثيل مصالح القوى السورية كلها في هذه المحادثات.

■ وكالات

الدفاع الروسية

التحالف الغربي وراء هجمات تتهم بها روسيا



نفثت وزارة الدفاع الروسية مجدداً المزاعم حول استهداف مدنيين بغارات جوية روسية في سورية، مرجحة أن يكون التحالف الغربي وراء بعض الهجمات التي تتهم بها روسيا.

وقال اللواء إيغور كوناشينكوف الناطق باسم وزارة الدفاع الروسية أن الطيارين الروس يمتنعون عن توجيه ضربات إلى مواقع الإرهابيين في حال كان هناك خطر، ولو ضئيل، لإلحاق الضرر بالمدنيين.

وقال كوناشينكوف خلال مؤتمر صحفي عقدته وزارة الدفاع الروسية الجمعة 15 كانون الثاني للحديث عن نتائج العملية العسكرية الروسية في سورية منذ انطلاقها يوم 30 أيلول الماضي: «في حال وجود خطر سقوط ضحايا مدنيين، يمتنع سلاح الجو الروسي حتى عن التخطيط لتوجيه ضربات إلى مثل هذه الأهداف. أما التحالف الغربي فيعتبر مقتل 49 مدنياً أمراً قليل الأهمية» في إشارة إلى ما نقلته مراسلة شبكة CNN باربرا ستار العاملة في البنتاغون عن ممثلي وزارة الدفاع الأمريكية قولهم أن القيادة العسكرية الأمريكية تتخذ القرارات بتوجيه غارات جوية، شريطة ألا تتجاوز الحصيلة في صفوف المدنيين 50 شخصاً.

تحرير 217 بلدة من سيطرة داعش

في سياق متصل أعلن سيرغي رودسكوي رئيس إدارة العمليات العامة في هيئة الأركان الروسية أن الطائرات الحربية الروسية في سورية نفذت منذ بدء العملية العسكرية الجوية 5662 طلعة قتالية، موضحاً أنه تم خلال هذه الفترة تحرير 217 بلدة وأراض تتجاوز مساحتها ألف كيلومتر مربع من أيدي «داعش» وأن السكان يعودون تدريجياً إلى البلدات التي تم تحريرها ويعملون على استعادة الحياة السلمية في تلك المناطق.

وتابع رودسكوي أن الغارات الروسية جردت الإرهابيين من القدرة على إعادة تموين قواتهم بالذخيرة والأسلحة وتجديد مرتزقة جدد، وأنه في ظل الغارات الروسية، تعاني فصائل «داعش» من النقص في الوقود والذخيرة والمواد الغذائية.

آلاف المعارضين السوريين يحاربون الإرهابيين

كما أكد رودسكوي أن العسكريين الروس تمكنوا من إقامة حوار مع المعارضة السورية الوطنية التي تسلم الجيش الروسي إحداثيات مواقع تنظيم «داعش» الإرهابي. وكشف أن المعارضة السورية تعد مصدر نحو خمس المعلومات عن مواقع الإرهابيين والتي يتلقاها الجانب الروسي، بالإضافة إلى ما يقدمه مركز التنسيق العملياتي في بغداد وقيادة الجيش السوري.

لافروف وكيري يلتقيان في زيوريخ قريباً لتنشيط حل الأزمة

يعقد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف اجتماعاً مع نظيره الأمريكي جون كيري في زيوريخ يوم 20 كانون الثاني الجاري، حسبما أعلنت وزارة الخارجية الروسية، في بيان لها صدر يوم الخميس الماضي.

يؤثر لقاء الوزيرين إيجاباً على سير عملية التسوية السورية.

كما دعت الناطقة - الدول جميعها - إلى دعم عملية التسوية السياسية اللازمة في سورية، معلنة من جانب آخر أن القيادة التركية، باتهامها روسيا، وبدون أدلة، بعمليات القتل الجماعي للأطفال والنساء في سورية، تنحدر إلى الأساليب القذرة.

و كانت الخارجية الروسية قد طالبت يوم الخميس أيضاً بالامتناع بشكل كامل لقرار مجلس الأمن بشأن تشكيل وفد شامل للمعارضة السورية للمشاركة بمؤتمر جنيف المقرر في 25 الجاري

وفي سياق متصل، كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ناقش مع نظيره الأمريكي باراك أوباما خلال اتصال هاتفي الأربعاء 13 كانون الثاني الأزمتين السورية والأوكرانية وسبل إيجاد حل سلمي لهما.

وفيما يخص الأزمة السورية، جرت

وأضاف البيان: «جرت يوم 14 كانون الثاني، مكاملة هاتفية بين وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ووزير الخارجية الأمريكي جون كيري. وعملاً بتكليف الرئيسين الروسي والأمريكي اللذين ناقشا عشية أمس القضايا الدولية، واصل وزيرا الخارجية دراسة سبل تسوية الأزمة السورية، والذراع في أوكرانيا». «واتفق الوزيران على عقد لقاء شخصي يوم 20 كانون الثاني في زيوريخ».

وفي وقت سابق من الخميس قالت المعارضة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا في مؤتمر صحفي إن الوزيرين سوف يوليان أثناء لقاءهما المرتقب اهتماماً كبيراً إلى جوانب التسوية في سورية، علماً بأن روسيا والولايات المتحدة تشاركان بصورة نشطة في هذه العملية وأنهما دولتان رئيسستان في «صيغة فيينا».

هذا وأعربت زاخاروفا عن أمل موسكو أن

مناقشة الدعم الذي توليه الأمم المتحدة لعقد لقاء بين وفدي الكومة والمعارضة السورية من أجل وضع حد لمعاناة الشعب السوري، ووفقاً لقرار مجلس الأمن ذي الرقم 2254.

وأكد بوتين على ضرورة تشكيل تحالف واسع من أجل محاربة تنظيم «داعش» والتنظيمات المتطرفة الأخرى، مشيراً إلى ضرورة الإسراع في تحضير قائمة بالتشكيلات الإرهابية، وكذلك رفض سياسة الكيل بمكيالين عند تأهيل أو مساعدة هذه المجموعة أو تلك.

يشار إلى أن جنيف استضافت يوم 13 الجاري مشاورات ثلاثية جمعت روسيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة، لبحث عقد المحادثات السورية- السورية في موعدها المقرر في جنيف بتاريخ 25 الجاري. ومثل الجانب الروسي فيها، نائب وزير الخارجية الروسي، غينادي غاتيلوف.

مداخلات «الإرادة الشعبية»..

انعقد اللقاء اليساري العربي السابع يومي 9-10 من الشهر الجاري في بيروت تحت شعار «البديل اليساري العربي في مواجهة المشاريع الإمبريالية والإرهاب»، بمشاركة 22 من القوى السياسية، من 10 دول عربية، وشارك في اللقاء وفد من حزب الإرادة الشعبية ترأسه الرفيق حمزة منذر عضو رئاسة الحزب، وعضوية كل من الرفيق مهند دليقان أمين مجلس الحزب والرفيقة عشتار محمود عضو المجلس المركزي للحزب. وفيما يلي نعرض المداخلات الأساسية التي تقدم بها أعضاء وفد «الإرادة الشعبية»، حول محاور النقاش التي تضمنها جدول أعمال المؤتمر..

ضرورة التقييم..

والسؤال عما أنجز وما لم ينجز!

فكرة حركة التحرر ليست مسألة إرادوية



البطش بالرأي الآخر. وإذا كان الفضاء القديم مات سريريا، فالفضاء الجديد لم يولد بعد كما نشتهي ونرغب، ونتمنى أن يكتسب القوة اليوم قبل غد، إلا أن هذه المسألة تحتاج إلى وقت، كي تتضح الحركة الشعبية قواها السياسية».

فالوصول إلى حركة تحرر عربي، ليس مسألة إرادوية، بل ينبغي النظر إلى الظرف الملموس، نحن الآن نعمل المستحيل، لكي نرى المشهد كاملاً، فإذا ما كان الأمريكي أنفهم يرون المنطقة الممتدة من البحر المتوسط إلى قزوين كمنطقة عمليات واحدة، ومستهدفة بالتفتيت، فإذا على هذه الشعوب، منطقياً وموضوعياً، أن تبحث عن مصالحها المترابطة، مصالح شعوب الشرق العظيم، وهذه المفردة ليست غريبة على الفكر اليساري، فقد ذكرها لينين عام 1918 في خطابه أمام ممثلي شعوب الشرق.. لا بد من تجاوز الثنائيات الوهمية مثل الصراع الطائفي، والقومي، فقد كانت ولا تزال تستخدم كطريقة رئيسية لإنهاء مفاعيل الثنائية الحقيقية وهي إمبريالية - شعوب».

• «الفضاء السياسي السابق مات سريريا لأسباب ثلاث، هي بمثابة «الأمراض العضال»، أولها: مرض المكاسب والنفعية، وثانيها: استسهال العمل من فوق وإدارة الظهر للجماهير، وغياب العمل الجدي في الشارع، والمرض الثالث وهو الأخطر:

ديمتروف في عام 1935 حول الفاشية سارياً، وهو أنها: ديكتاتورية سافرة تتضمن العناصر الأكثر رجعية لرأس المال المالي العالمي».

• «ينبغي تدقيق الحديث القائل بأن تراجع المسلحين أفسح المجال لنتائج فيينا.. ينبغي العودة إلى الفيتو الأول، هناك بدأت مواجهة مشروع تدمير سورية أرضاً وشعباً وتفتيتها، ليليه بعد ذلك التغير الملموس في موازين القوى على المستوى العام، والذي لا يميل لصالح الإمبريالية. ومن هنا كنا نؤكد خطورة المسألة السورية وتعقيداتها، حيث تتجسد فيها ثلاثة مستويات «دولي، وإقليمي، وداخلي» والخروج من هذه الأزمة، كالدخول فيها، لا يتم إلا بالمستويات الثلاث. فإذا ما ركزت على المستوى الداخلي، ينبغي أن أدقق بأن قوى الفساد هي التي أوصلتنا لما نحن فيه، وتحاول الآن أن تعيق الوصول إلى حل سياسي».

• «حديث اللقاء اليساري عن فتح أفق تجاه العالم العربي ككل، هو شيء جيد وهام، ولكنه يحتاج إلى عوامل موضوعية،

قدّم الرفيق حمزة منذر في مداخلته مجموعة من الإشارات السريعة، عمل من خلالها على الإحاطة بمجمل العناوين المطروحة في اللقاء اليساري العربي:

• «نحن أمام اللقاء اليساري العربي السابع، فأين وصلنا مقارنة بما تم طرحه من مشاريع؟ ألا ينبغي الوقوف للمراجعة، لنقف أمام ما أنجزناه وما لم يتم إنجازه؟ وينبغي التنويه أن شعار «خبز- حرية- عدالة اجتماعية» لم تنتج لقاءات القوى اليسارية، بل أنتجته الجماهير».

• «المشروع الأمريكي قديم، وليس هدفه إلغاء فلسطين فحسب كما ورد في إحدى المداخلات، بل هو يطال كل شعوب المنطقة من جنوب شرق المتوسط حتى بحر قزوين».

• «الإرهاب ومجموعاته هي تمشير جديد لحركات فاشية يمولها رأس المال المالي العالمي الإجرامي، وهي إن كانت داعش أو النصرة أو غيرها، فإن جوهرها واحد، وما يزال التعريف الذي صاغه جورج

بين فاشيتين.. الحل السياسي تريقاً



لا تزال دورية، ونتج المهمشون بدرجة كبيرة عن العطالة المؤقتة في مرحلة الكساد العظيم، إلا أن هؤلاء عادوا إلى المجتمع بعد دخول الحرب، والعودة إلى الانتعاش.

في حين أن المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية، امتازت بأن التهميش انتقل خلالها من تهميش فئات وطبقات لمراحل مؤقتة، إلى تهميش فئات وطبقات بل ودول بأكملها وبشكل دائم، وهذا تعبير عن تحول الأزمة الرأسمالية من أزمة دورية إلى أزمة مستديمة، وكان انعكاسها في الفكر الاقتصادي بظهور اصطلاح الركود التضخمي الذي يعتبر سمة من سمات المرحلة النيولبرالية.

إما الاشتراكية أو الفناء

بهذا المعنى إذا كان المهمشون المؤقتون يمهّدون لفاشية مؤقتة، فإن مهمشين دائمين

ديمتروف ومن ثم تطويره إلى «الفئات الأكثر رجعية لرأس المال المالي العالمي الإجرامي»، وهو الذي يشغل أكثر من 30% من دورة رأس المال المالي العالمي، وفق إحصاءات غير جديدة، وللدلالة على أهميته فإن رأس المال الإجرامي هذا، العامل في القطاعات السوداء، جرى تبييض جزء كبير منه، بل وساهم مساهمة كبرى في عمليات إنقاذ الشركات المالية الكبرى في الولايات المتحدة في أزمة عام 2008.

إذا كان ما سبق هو تحديد أولي للأساس الاقتصادي للفاشية، فهناك أساس اجتماعي للفاشية، فالفاشية قديماً استندت إلى فئات المهمشين اجتماعياً، وأبسط تعريف لتحديد هذه الفئة، هي ربطها بصفة العطالة المستدامة، طويلة الأمد. الفرق بين مهمشي الفاشية الأولى ومهمشي الفاشية حالياً كبير، ففي القرن العشرين كانت الأزمة الاقتصادية للرأسمالية

قدّم الرفيق مهند دليقان في مداخلته مجموعة من النقاط حول الفاشية والحلول السياسية والثورة المضادة:

يوجد خلط كبير بالمعنى المفاهيمي بين الإرهاب والفاشية، بحيث تستبدل واحدة بالأخرى، أو تعتبران شيئاً واحداً، أو يتم استيراد تعريفاتهما على أساس النظرات القومية أو النظرات الليبرالية، أي بتبسيط فكرة الفاشية واعتبارها مسألة «استبداد ذو طابع ديني، أو ثقافي والخ..» أو اعتبارها استبداداً ذا طابع عسكري أو ديكتاتوري وما إلى هنالك.

في حين أن تحديد طبيعة الفاشية بالمعنى العميق، يتطلب النظر إلى أساسها الاقتصادي، وفي دراسة الفاشية الجديدة، ربما يكون مفيداً استحضار فاشية القرن العشرين بمقارنة سريعة بين الاثنتين، حيث ذكر رفيقنا تعريف

في اللقاء اليساري العربي السابع

عمق الأزمة والأفق الثوري



قدّمت الرفيقة عشتار محمود في مداخلتها مجموعة من النقاط حول أزمة الرأسمالية والنظام العالمي الجديد:

نحن في حزب الإرادة الشعبية في سورية متفائلون وإلى حد بعيد، وهذا التفاؤل مبني على نقطة رئيسية، هي طبيعة أزمة الرأسمالية في المرحلة الحالية التي تعمق تراجعها، وتفتح الأفق واسعاً أما الشعوب. فالأزمة عميقة وقد تكون النهائية بحسب تعبيرنا، وإضافة إلى ذلك هي أزمة مستمرة، حيث بدراسة قانون ماركس لميل معدل الربح نحو الانخفاض مع عقد التركيب العوضي لرأس المال، نلاحظ أنه يفعل فعله في دول المركز الإمبريالي الغربي منذ السبعينيات، حيث قطاعات الإنتاج الحقيقية بحالة تراجع في معدلات نموها، ويعتبر هذا واحداً من الأسباب الهامة التي دفعت الرأسمالية نحو مزيد من الطفيلية بتضخيم القطاع المالي، وقطاع السلاح بشكل متزامن، وكان خروج الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب في العقد الأول من القرن الحالي، هو تعبير عن استعصاء الحلول، والتأهب لانفجارات في القطاع المالي، وحماية هيمنته بالسلاح، أما آخر انعكاسات الأزمة فهو الاتجاه الفاشي بشكله الإرهابي وصولاً إلى حالة مثل داعش وغيرها، والأزمة العميقة للرأسمالية ينتج عنها موضوعياً، بدء المجتمعات بالحركة والتقدم وانفتاح أفق ثوري جديد.

أزمة قوى سياسية لا أزمة شعوب

تتكلّم مقدمة اللقاء عن أزمة حركة التحرر العربية، وينبغي التنويه أن المجتمعات العربية وشعوب العالم عموماً ليست في أزمة، لأنها بدأت بالتحرك لحل مشكلاتها، وهي لم تنجز كل المهمات بعد إلا أنها خرجت للحل ولن تستكين إلا بإنجاز مهماتها، وإنضاج نضالها، أما إذا كان الحديث عن القوى السياسية واليسارية من ضمنها، فإنها بالفعل في أزمة، كما القوى والأنظمة الحاكمة، غير مجمل قوى الفضاء السياسي القديم غير القادرة على قراءة التغيرات وفهمها، ستفشلها الجماهير وتتركها وراءها.

حلول جذرية في نظام عالمي جديد

بتقديرنا إن الحل السياسي في سورية لديه الفرصة لكي يكون نموذجاً للحلول السياسية للمشاكل العالمية، وهذا التقدير مبني على أن نظاماً عالمياً جديداً يولد، وتشكله ضرورة موضوعية في ظل موت النظام العالمي القديم، وسعي القوى الدولية الصاعدة للحفاظ على وجودها، والحديث هنا بالدرجة الأولى عن دول كبرى مثل روسيا والصين، وينسحب بطبيعة الحال على مجموعة دول البريكس وعلى دول في أميركا اللاتينية وغيرها، والحل السياسي السوري النموذجي، تؤمن له المتغيرات الدولية فرصة التكون، إلا أنه ينبغي أن تصيغه القوى الوطنية



السلام، وإلى محاولة تكبيل الاتجاه العسكري المتنامي لدى الرأسمالية الأمريكية والأوروبية. قد نعذر البعض الذي يقيم الحلول السياسية وفق تجربة النصف الثاني من القرن العشرين، والذي ينظر بتوجس وخوف دائم إلى مسألة الحلول السياسية، واتفاق الطائف في لبنان واحد من أبرز الأمثلة على هذا، بالإضافة إلى اتفاق أوسلو وغيره، ومجمل هذه الحلول كانت رجعية وجرت في مرحلة تراجع ثوري وجاءت بمجملة ضد مصلحة الشعوب، ولكن ينبغي أن ننظر بطريقة دialeكتيكية نحو ذلك، فنحن اليوم أمام مرحلة مختلفة أساسها وضع دولي جديد، يؤسس لحلول سياسية أقل ما يقال عنها أنها من جهة مواجهة للفاشية واتجاه العسكرة العام المتنامي لدى الإمبريالية، ومن جهة أخرى هي عودة عن التحويل في أزمات الدول المحلية، وثالثاً هي تتيح إعادة صياغة حق الشعوب في تقرير مصيرها.

الثورة المضادة: «اليسار» ليس «صك براءة»!

في مسألة الثورة المضادة، من ناقل القول الحديث عن قوى إسلام سياسي أو فاشية أو غيرها بوصفها قوى ثورة مضادة، لكن ينبغي ألا يغيب عن الذهن أنه ضمن قوى الثورة المضادة هناك قوى يسارية، فالانتماء إلى اليسار ليس «صك براءة» لأحد، الانتماء إلى اليسار بمعنى الفعل، هو فقط صك البراءة. بالتالي فإن مجرد الإعلان الاسمي عن الاتجاه اليساري لا ينبغي أن يلغي احتمالية الانتماء إلى قوى الثورة المضادة، وينبغي أن تكون هذه قضية أساسية، تحديداً عندما يطرح تطوير شكل التنسيق بين قوى اليسار حالياً، فعلى سبيل المثال تجربة اليسار اليوناني وحكومة سيريزا، أثبتت التجربة أن الكثير من قوى اليسار يجري تقديمها كبدايل وهمية لتسويق للجماهير، والمطلوب منها أن تتنص الحركة الشعبية، وتسيء للييسار نفسه. الفكرة الأخيرة متعلقة بمسألة التنسيق المقترح، لا بد من التذكير ببديهية أن ضعيف + ضعيف لا يساوي قوي!. من يأمل من قوى اليسار باستخدام أي نوع من أنواع التشكيلات ليدعمه إذا كان ضعيفاً فهذا وهم، والتحالف الجدي ينبغي أن يكون بين أقوياء لا بين الضعفاء، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا بد من البحث عن المشتركات العامة في فهم وتقييم أوضاع العالم والمنطقة وتوحيدها كنقطة انطلاق».

يمهدون لحرب دائمة. وإذا كان ماركس قد تكلم عن الحرب بوصفها الرئة الحديدية التي تتنفس منها الرأسمالية، فإن الرأسمالية بتعفننها اليوم تحولت كلها إلى رئة، واستمرارها أصبح محكوماً باستمرار الحروب، واستمرار الفاشية. بما يعني أنه لا يمكن أن توجد رأسمالية بعد الآن دون حروب. بالتالي عندما انتهى إنجلز إلى النتيجة التي قال فيها، أنه مع تقدم الرأسمالية تقف البشرية على مفترق طرق، إما البربرية وإما الاشتراكية، فإننا وصلنا اليوم إلى مكان تضع فيه الرأسمالية بتقدمها البشرية أمام مفترق طرق جديد، إما الفناء وإما الاشتراكية. واحتلال فناء البشرية باستمرار الرأسمالية أصبح احتمالاً جدياً. بناء عليه، عندما نحاكم فكرة الإرهاب، يجب أولاً إسقاط التوصيفات الثانوية، ليس لعدم صحتها ولكن لأنها مجزوءة، فربط الفاشية اليوم بالأسلمة، أو بأي فكر محدد آخر، هي مسألة تفقد القضية منظرها الطبقي واليات علاجها والتصدي لها، وتنتهي إلى حلول جزئية كان نقول: أن المعركة ثقافية وعسكرية، في حين أن المسألة قبل كل شيء هي مسألة اقتصادية - اجتماعية، وهي بالتالي سياسية، مما ينقلنا إلى الفكرة الأخرى، وهي الحلول السياسية.

الحلول السياسية وتكبيل العسكرة

ضمن طرح الأولويات اليوم، لا يزال البعض يضعنا أمام ثنائية: الحرب على الإرهاب أولاً، أم الذهاب نحو الحريات السياسية والتغييرات الديمقراطية. وعملياً القضيتان متشابكتان ومترابطتان إلى حد بعيد، وهما أولوية واحدة متزامنة.

بما معناه أن الحلول السياسية بالمعنى العام، وليس فقط الحل السياسي في سورية، أصبحت ضرورة مقابل الحلول العسكرية، لأننا نتحدث عن فاشية جديدة تستهدف كل البلدان. وأصبح فرض الحلول السياسية مقابل الحلول العسكرية، شكلاً من أشكال الصراع بين النظام العالمي القديم وبين النظام العالمي الجديد الذي في طور الولادة، وهو لا يرتبط فقط بقوى صاعدة مثل روسيا والصين، والتي هي قوى صاعدة رأسمالية، وليس لدى أحد وهم يقول بأنها قوى اشتراكية، ولكن هذه القوى في إطار دفاعها عن نفسها، في وجه درجة التوحش والتعفن التي وصلت إليها الإمبريالية الأمريكية والغربية اليوم، مضطرة إلى الجنوح نحو

السورية، على أساس فكرة تجاوز كل أسباب الدخول بالأزمة عند الخروج منها، وبالتالي لا بد أن تكون مهاجمة الليبرالية الاقتصادية ووضع البرامج الاقتصادية البديلة جذرياً في مقدمة استهدافات اليسار، وفي تجربة أميركا اللاتينية مثال واضح، أن خللاً ما في الرؤية وعدم سعي هذه القوى اليسارية إلى ضرب علاقات الإنتاج الرأسمالية، حيث قامت بتأميمات جزئية للنقط والاتصالات، مع مكاسب اجتماعية واسعة، ليتبين أن هذا الحد غير كاف في الظروف الحالية، ما جعلها عرضة لهجوم يميني وخسارة جماهير العمال ولو مؤقتاً، وتمكن حلفاء الغرب من استرداد السلطة بالانتخابات، لذلك لا بد من الجذرية في طرح البرامج الاقتصادية البديلة، في الخروج من أزمات اليوم.

الاتفاق النووي الإيراني ومؤشرات كسر الهيمنة

التباين واضح أيضاً بين قوى اليسار في قراءة الموقف من الاتفاق النووي الإيراني، والذي نراه كواحد من أهم المؤشرات على نهاية النظام العالمي القديم، والدخول على عتبات ولادة الجديد والحلول السياسية التي لصالح الشعوب عوضاً عن العسكرية. فالاتفاق النووي الإيراني يثبت حق دول العالم الثالث إن صرح القول باستخدام الطاقة النووية، وبالتالي ضرب النمط التكنولوجي السائد، والقائم على مركزية الطاقة الأحفورية، وارتباطها بالدولار، وهي واحدة من أهم دعائم هيمنة الدولار عالمياً، وبالتالي بدء التحرر منها، هو كسر لهذه الهيمنة، وللتبادل غير المتكافئ عالمياً.

يضاف إلى الاتفاق النووي الإيراني، الدور الذي تلعبه الصين تحديداً ودول البريكس عموماً في مسألة تقليص حجم الدولار في التجارة الدولية، والسعي لاستخدام العملات المحلية، أو بدائل أخرى، بالإضافة إلى السعي لإنشاء منظومة تمويل بديلة، ومجمل هذه المؤشرات مع غيرها، هي تعبيرات هامة على سحب أدوات هيمنة النظام العالمي القديم الواحدة تلو الأخرى، وهو المتشكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية ومستمر حتى الآن.

دير الزور.. عام من الحصار!



■ مراسل قاسيون

لن تلغي على نحو مباشر جلسة مجلس الأمن، منخفضة التمثيل والخجولة والتي تريد بعض الأطراف المشاركة بها تسييسها، حول واقع الحصار والمحاصرين المدنيين في سورية، والتي عقدت بينما كانت «قاسيون» في لمساتها الأخيرة قبل الطباعة، من التبعات الكارثية لأشكال الحصار المضروب على أكثر من مدينة أو بلدة سورية. وربما كان التحرك العملي الفعال الذي ينبغي أن تتابع خطواته هو ما قام به سلاحا الجو الروسي والسوري في بدء إلقاء مساعدات على أهالي مدينة دير الزور ضمن عملية إنسانية أعلنتها روسيا بدءاً من عاصمة الفرات السوري، وذلك بعد أيام من تحرك ملف المساعدات لبلدة مضايا بريف دمشق وقريتي كفريا والفوعة بريف ادلب. المادة التالية ترصد المعاناة القائمة في دير الزور بعد عام من الحصار المستمر.

منذ ما يقارب العام تماماً فرض ما يسمى «تنظيم دولة الإسلام في العراق والشام» التكفيري «داعش»، حصاراً خانقاً على أحياء مدينة دير الزور، التي ما زالت تحت سيطرة الدولة.

وفي المقابل فرضت الأجهزة الرسمية في هذه الأحياء حصاراً آخر داخلياً، حيث كانت تمنع المواطنين من الخروج، ومن توفرت له فرصة، فهي إما بوساطة أو بدفع رشوة وإتاوة، وبات أغلب المواطنين يقولون: بين حانا ومانا ضاعت حياتنا، وليس لحانا!

الغرق في الظلام والعطش

منذ عشرة أشهر وهذه الأحياء تغرق في الظلام، حيث قطعت داعش الكهرباء عنها، وعاد الأهالي لاستخدام بعض طرق الطهي والإضاءة البدائية، وشمل الحصار أيضاً مياه الشرب النقية، وباتت تأتيم كل يومين أو ثلاثة في أحسن الأحوال، ناهيك عن التكلفة العالية للحصول عليها، حيث تحتاج إلى محركات ضخ، والمحركات تحتاج إلى الكهرباء والوقود، ناهيك عن الحاجة للكهرباء لتشغيل الأجهزة الخاصة والعامة، وخاصة التبريد في صيف دير الزور الحار، أو شتاءها البارد، وغير ذلك من الانعكاسات على حياة المواطنين المدنيين، وما زال هذا الوضع مستمراً حتى هذه اللحظة!

الأسعار تحلق عالياً

لقد أدى هذا الحصار إلى ارتفاعات عالية في الأسعار، غير الارتفاع العام نتيجة انخفاض قيمة الليرة وقوتها الشرائية، وجشع التجار، حيث تضاعفت عشرة أضعاف على الأقل، ناهيك عن فقدان غالبية المواد الغذائية والطبية وغيرها من الأسواق، وعلى سبيل المثال: فقد أصبح سعر البيضة الواحدة إن وجدت 400 ليرة، وكيلو الزعتر، الغداء الوحيد تقريباً، 7000 ليرة، وهذا يعني أن أسرة مؤلفة من 5 أشخاص بحاجة لدخل لا يقل عن 500 ألف ليرة لتبقى حية فقط، ووصل سعر الرغيف إلى 75 ليرة، وهذا الارتفاع بالأسعار، نتيجة الحصار، اضطرت غالبية الأسر لصرف مدخراتها كلها، وبيع ممتلكاتها وأثاثها بأسعار بخسة!

الجوع والمرض

لقد خلف الحصار المزدوج على دير الزور ليس الجوع فقط، وإنما انعكس على صحة المواطنين، حيث فقدت المشافي دورها تقريباً لعدم وجود الكوادر الطبية، والنقص الحاد في الأدوية، بالإضافة لنقص المواد المنظفة والمُعقمة، مما أدى إلى انخفاض المناعة الطبيعية وانتشار الأمراض، وخاصة

أما العاملون في الوزارات الأخرى فحالهم لا يختلف، وغالبية التبريرات أن هذه الإجراءات بتعليمات من الحكومة، فهل التعليمات أقوى من القانون؟.

صمتٌ مريب

ما زالت بعض القوى التي تدعي المعارضة صامتة عن هذا الحصار الداعشي التكفيري، بل تحاول أن تسوقها وأمثالها بأنه يجب الحوار معها على أنها معتدلة. الحكومة هي أيضاً تدعي الكثير أمام أبناء محافظة دير الزور المحاصرين الذين لا يصلهم شيء من هذه الإدعاءات، وتقول أنها ترسل المساعدات لهم، وكذلك نقلت إحدى القنوات المحلية أن جسراً جدياً ينقل المواد الإغاثية، والتي وزعت على المواطنين، بينما ما ذكره الأهالي أنه وزعت كميات قليلة على بعض الدوائر واستأثر فيها المتنفذون، وأنها بيعت لهم بسعر 7200 ليرة للكرتونة بينما هي إغاثية، والكميات الكبيرة منها وصلت بقدرة قادر إلى السوق وتباع محتوياتها بحوالي 60 ألفاً. وهذا ينطبق أيضاً على الإعلام الخارجي الذي يتجاهل حصار أهالي دير الزور، وينطبق أيضاً على عدم بذل أي جهد لإيصال المواد الغذائية لهم من قبل المنظمات الإنسانية الدولية، كالصليب والهلال الأحمر، سواء باتفاق وتسوية، كما جرى في بعض المناطق أو غيرها، أو عبر فتح جسر جوي مباشر من الطائرات الحوامة، التي يمكنها الوصول إلى هذه الأحياء التي ما تزال تحت سيطرة الدولة، ويمكن توفير ذلك بمساعدة الأصدقاء والمنظمات الدولية.

والمثير للسخرية أن إحدى الجهات الإغاثية في دير الزور قبضت بمبلغ 15 ألف ليرة لنقل جثمان إلى المقبرة، وأن مقعداً حصل على موافقة للخروج بالطائرة، ألزمته تلك الجهة بتقديم 30 ليرة من البنزين لإيصاله إلى المطار، من جهة أخرى تم نقل متوفى من منزله إلى المسجد، الذي دفن في ساحتها، بعربة خضراء؟! هذه بعض من معاناة أهلنا في دير الزور وريفها ومهجريها، وهي مستمرة منذ خمس سنوات، وإن استمرار هذا الحصار يعتبر جريمة بحق البشرية، وعدم محاولة كسره، أو إيجاد حل له، هو أيضاً جريمة بحق الإنسانية!.

عملية إنسانية روسية في سورية بدءاً من دير الزور

أعلن رئيس إدارة العمليات الرئيسية في هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية، الفريق سيرغي رودسكوي في مؤتمر صحفي عقده يوم الجمعة 2016/1/15 في موسكو أن جمهورية روسيا الاتحادية اتخذت قراراً بإطلاق عملية إنسانية في الجمهورية العربية السورية، بدءاً من مدينة دير الزور.

وأوضح رودسكوي أن منظمات دولية غير حكومية عدة بدأت بتوريد مساعدات إنسانية إلى سورية، «إلا أن المساعدة تُرسل بالدرجة الأولى إلى المناطق الخاضعة للمسلحين، حيث يذهب الجزء الأكبر منها إلى المتطرفين ويستخدم لسد احتياجات العصابات المسلحة. كما سجلت محاولات لتوصيل السلاح والذخائر وإجلاء المسلحين المصابين تحت سنار قوافل إنسانية».

وأضاف أنه «تم من أجل ذلك اتخاذ قرار بدء قوات روسيا الاتحادية عملية إنسانية في الجمهورية العربية السورية، حيث تم بالفعل إرسال طائرة من طراز «إيل-76» يوم الجمعة ذاته، وعلى متنها أول شحنة من المساعدات الإنسانية من وزارة الدفاع الروسية إلى مدينة دير الزور، وجرى إخراجها بالمظلات.

وذكر رودسكوي أن «المساعدة الأساسية الآن موجهة إلى مدينة دير الزور التي كانت خاضعة لفترة طويلة لسيطرة إرهابيي داعش»، موضحاً: «اليوم، أوصلت طائرة نقل عسكرية إيل-78 تابعة للقوات الجوية السورية، وعلى متنها منصات مظلية، 22 طناً من المساعدات الإنسانية إلى دير الزور حيث سيتولى السكان المحليون توزيعها».



الارتفاع بالأسعار
نتيجة الحصار
اضطرت غالبية
الأسر لصرف
مدخراتها كلها
ولبيع ممتلكاتها
وأثاثها بأسعار
بخسة!

حكومة الأخضر واليابس



الاستثمار، والطلب من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزير الدولة لشؤون الاستثمار، بمتابعة إنجاز مسودة القانون وعرضها على مجلس الوزراء خلال 15/ يوماً».

لم يتسن للمواطن أن ينسى الآثار الكارثية لقانون الاستثمار رقم 10 لعام 1990، على حياته ومستقبله، حيث كان مؤشراً على عملية تراجع دور الدولة الاجتماعي، ومع تأكيد الحكومة على أنها مستمرة في تعديل القوانين والأنظمة، وطلبها إنجاز مشروع قانون الاستثمار الجديد، ليضاف إلى جملة ما صدرته من تشريعات وقوانين، مع منح تلك الفترة الوجيزة للإنجاز، وكأنها على عجل، فالأمر لم يعد بحاجة لأية إجابة توضيحية أخرى، فالحكومة ماضية في سياساتها الليبرالية، التي أكلت الأخضر واليابس خلال السنوات المنصرمة، على الرغم من تغنيها وتبجحها لعبارات الاهتمام بالمواطن، وباحتياجاته وبطموحاته وبمستقبله.

عطار وسمسار!

ملّ المواطن من عبارات التغني فيه حكومياً، ولم تعد الحكومة بالنسبة له عطاراً، يمكن اللجوء إليه عند الحاجة، ليصف العلاج والدواء لمشاكله، كما يجب أن تكون، بعد أن ثبت له، بالواقع العملي، بأن تلك السياسات والإجراءات، تصب في مصلحة كبار الحيتان من التجار والسماسرة والفاستدين، داخلاً وخارجاً، الذين يتاجرون به وبمستقبله، كما الوطن، متسببين بكل أزماته ومشاكله. وهو على ذلك يقول بأن الخطابات والبيانات لن تغير شيئاً في الواقع، بل المطلوب تغيير تلك السياسات التي أنتجت هذا الواقع الاقتصادي الاجتماعي الذي يلقي بأثقاله على كاهل أبناء الوطن.

عابرة للحدود والقارات، وبالمحصلة كان من نتائج تلك السياسات والإجراءات، مع واقع ظروف الحرب والأزمة، وصول المواطن السوري إلى حالة الفقر والجوع والعوز والبطالة، ناهيك عن واقع التشرد والنزوح واللجوء الناجين عن الحرب.

لا نقد للذات

الأمر اللافت للنظر في الجلسة أعلاه هو ما ذكر عن عمل الفريق الحكومي، حيث قيل: «لزاماً علينا كفريق حكومي تنفيذه أن يكون العام الحالي عام ترميم المؤسسات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية، التي تدنت بفعل هذه الحرب، والحد من انخفاض معدلاتها بأدوات تنمية حقيقية وليست استهلاكية استنزافية، ترفع أرقام عجوزات الموازنة العامة، وتوفير فرص عمل حقيقية لا تجميلية لمشهد البطالة والفقر». وكان في هذه الكلمات بعض الحقيقة، حيث تم الاعتراف ضمناً بأن الأدوات التنموية التي تم استعمالها سابقاً لم تكن تنموية حقيقية، بل كانت استهلاكية واستنزافية أدت إلى رفع أرقام عجوزات الموازنة، كما أن فرص العمل لم تكن حقيقية، بل كانت تجميلية لمشهد البطالة والفقر، فهل كانت تلك الكلمات عبارة هي خطأ في الصياغة، أم أنها وقفة مع الذات، في انتقاد واضح للسياسات والإجراءات التي اعتمدتها ونفذتها الحكومة؟.

استمرار النهج نفسه

الجواب على ذلك لم يتأخر، بل ورد سريعاً في محضر الجلسة نفسه، حيث تمت الإشارة إلى أن «الحكومة مستمرة في تعديل القوانين والأنظمة من أجل مواءمتها مع طبيعة المرحلة التي تمر بها البلاد، مع التركيز على أهمية إنجاز مشروع قانون

في استعراض سريع لبعض وقائع الجلسة الأسبوعية للحكومة بتاريخ 2016/1/12، كما نشرت على الصفحة الرسمية لموقعها، نجد أن المواطن ما زال في أولوية اهتمامات الخطاب الحكومي الرسمي، حيث وعلى لسان رئيسها: «المواطن سيبقى هو البوصلة ومحور وهدف الإجراءات الحكومية كلها، والاهتمام بأوضاعه المعيشية والخدمية وتلبية احتياجاته وطموحاته، وخاصة الخدمية منها، كواقع الكهرباء وتوفير مياه الشرب وتأمين وسائل النقل العام وخاصة باصات النقل الداخلي، والاهتمام بالقطاع الصحي والتربوي والتعليمي، والحد من التضخم والفقر، ومعالجة التهرب الضريبي، وضبط الأسعار، وترشيد الإنفاق الحكومي، منعاً للهدر والفساد».

■ عاصي اسماعيل

أمام هذا الخطاب لا يسع المواطن سوى التقدم بالشكر والعرفان للحكومة، خاصة وهو يلمس كل يوم الترجمة العملية لهذا النوع من الخطابات المدبجة، فهو فعلاً بوصلة وهدف لكل السياسات والإجراءات الحكومية، وخاصة على مستوى جيبه ومعيشته وخدماته واحتياجاته وطموحاته ومستقبله، التي لم يغفل الخطاب منها شيئاً، فمِنذ خمسة أعوام وحتى الآن؛ والمواطن يدفع جريرة سلبات السياسات الحكومية المتبعة، والمستكملة للسياسات الليبرالية لأعوام خلت، والتي تؤدي إلى إفقاره وتجويعه واستنزاف مدمخاته، كما استنزاف خيرات البلد، بل ووصل الأمر إلى استنزاف المستقبل، عبر سلة القوانين والتشريعات التي أنجزتها الحكومة خلال هذه الفترة، وكله على حساب الوطن والمواطن، ولمصلحة كبار التجار والسماسرة والفاستدين، ليس المحليين فقط، بل تعدتها إلى الإقليميين والدوليين كذلك، من شركات

القامشلي ... يجب ألا تمرّ الفتنة

■ مراسل قاسيون

إن هذه المحاولات تأتي بالصد من رغبة ومصالح عموم أبناء القامشلي ومحافظة الحسكة، وهو ما تم التعبير عنه من خلال حالة الامتناع والاستهجان العامة تجاه هذه الحوادث من قبل عموم أبناء المدينة بغض النظر عن انتماءاتهم القومية والدينية، أي أنه لا يوجد مبرر موضوعي، وأساس مادي لها، كما أن ثقافة الفتنة، هي ثقافة غريبة عن قيم أبناء هذا الجزء العزيز من التراب الوطني. إنها تأتي في ظرف تسارع جهود القوى الدولية الحليفة لسورية، لعقد

بغض النظر عن تفاصيل الحوادث التي وقعت في مدينة القامشلي مؤخراً، بات واضحاً أن هناك من يعمل على تفجير صراعات هامشية في هذه المدينة، التي تضم طيفاً واسعاً من الانتماءات القومية والدينية، وذلك بالصد من إرادة ورغبة أغلبية أبناءها، وأمام هذه المحاولات البائسة فإن المطلوب اليوم أكثر من أي شيء آخر هو، واد الفتنة المبيتة التي يعمل البعض على إشعالها، حيث تتوفر كل الإمكانات للقيام بهذه المهمة المشرفة وطنياً وإنسانياً، أي مهمة واد الفتنة، وردها على أعقاب من يحاول العبث بالسلم الإلهي.

مؤتمر دولي لحل الأزمة السورية سياسياً، وهي بذلك تخالف الاتجاه المنطقي لتطور الأزمة السورية المرتقب.

إن حدوث فتنة من هذا النوع يأتي خدمة مباشرة للقوى الإرهابية التي لم توفراً أحداً من أبناء المحافظة، من ممارساتها وأساليبها البربرية الوحشية، وما زالت تترصد بها. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق، إن محاولة تغيب دور أي مكون من مكونات المحافظة هو تغيب للكل، وإضرار بمصالح الكل، فعلى الدوام كان من أولى ضحايا العصبية القومية والدينية هم أبناء هذه القومية وهذا الدين قبل غيرهم، وبالتالي فإن أي توتر في ظروف اليوم على أساس قومي أو ديني وأية محاولة اقضاء، أو إلغاء، هو سلوك مشبوه، يضر بمصالح الجميع.

منذ خمسة أعوام وحتى الآن والمواطن يدفع جريرة سلبات السياسات الحكومية المتبعة والقائمة على إفقاره وتجويعه

إزالة إشغالات الرصيف في كفرسوسة فقط!



■ جيفارا الصفي

بعملية «خاطفة ومباغتة»، قامت محافظة دمشق بإزالة مجموعة من الإشغالات، «دون سابق إنذار»، في منطقة كفرسوسة عند تجمع «المولات»، بحسب أحد أصحاب المنشآت التجارية هناك، الذي أكد أن «عملية الإزالة شملت غرف أراكيل، وغرف لحماية مولدات الكهرباء، وغرف صاج والمعدات في داخلها».

الإشغالات المخالفة في تلك المنطقة بنوعين، الأول منها: في الجزء الخلفي من المنشآت التجارية، والتي تم استغلالها بغرف الأراكيل والمولدات الاسمنتية والصاجية، والنوع الثاني هو: توسع المطاعم إلى الجوانب الامامية وإقامة «كافيهات» مخالفة، لكنها «بمظهر حضاري» بحسب ذات الشخص. يعترف أصحاب تلك المنشآت التي تمديد بإشغالات مخالفة، أن وضعهم غير قانوني، لكنه يؤكد أيضاً أن عمر المخالفات يعود لعام 2010، ومنذ ذلك الحين لم يتم الإنذار بالإزالة أو الهدم لتلك الإشغالات، وهذا ما حدث فجأة بداية الشهر الجاري، دون سابق إنذار.

مفاوضات مستمرة

يؤكد أحد اصحاب المنشآت «المتضررة» والتي يبلغ عددها 8، أنه حدثت لقاءات سابقة مع محافظة دمشق عام 2013، وتم عرض مبلغ 75 ليرة سورية كاجار، لكل متر واحد يومياً، قامت عليه إشغالات في الجوانب، وهذا لم يناسب أصحاب المنشآت حينها، وعندما توترت الأوضاع أمنياً في المنطقة، تم تأجيل الحديث بذلك. محافظة دمشق، أزالّت الإشغالات الخلفية المخالفة كلها، من غرف أراكيل وغرف مولدات، وضعت في الخلف لتخفيف حدة الضجيج، وقامت بترحيل المخالفات، وبقي موضوع الجوانب المستولى عليها، قيد البحث بين الطرفين «المحافظة وأصحاب المنشآت». حتى اليوم يقوم أصحاب المنشآت بفك المخالفات على الجوانب بأيديهم بحضور لجان من البلدية والمحافظة، لكن ببطء، حتى تنتهي عملية المفاوضات مع المحافظة.

لا إنذارات خطية تجنباً للقضاء!

مدير دوائر الخدمات في محافظة دمشق، مازن فرزلي، لم ينكر في حديث إذاعي، عدم طرح إنذارات خطية مكتوبة لأصحاب الإشغالات قبل الإزالة، مشيراً لزيارة قام بها مسؤولون في المحافظة إلى المنطقة قبل أسبوع، حيث «تم إعلام المخالفين حينها بذلك» على حد تعبيره، نافياً أن يكون قد تم هدم أي شيء مبني «إسمنتياً» فوق المعدات التي بداخله، إلا أن الصور التي وردت لصحفية «قاسيون» تؤكد عكس ذلك. تتم حالياً إزالة المخالفات ببطء «شيئاً فشيئاً» تجنباً «للسلحوشرة»، وبأيدي أصحاب تلك المخالفات» وفقاً لفرزلي، الذي برر عدم إصدار إنذارات خطية، بأنه تجنباً «لحدوث وقف تنفيذ، وهذا الأمر يتطلب تدخل القضاء». فرزلي يؤكد أن أصحاب تلك المنشآت المرخصة «ضمن كتلة المول» والتي تندرج ضمن رقم إفرزي واحد، «نفذت إشغالات

لصالح المحلات عام 2010، على الجوانب التي تعتبر أملاً عامة أمام المول»، مشيراً إلى نوع آخر من المخالفات تعدوا بها على «منطقة التنظيم المخصصة لمدرسة وحديقة».

الذم أو الإزالة

وطالب فرزلي أصحاب المنشآت المخالفة، بدفع ما ترتب عليهم من ضرائب مالية لقاء إشغالاتهم للجوانب منذ عام 2010، وإلا سيكون مصيرهم الإزالة، والحديث هنا للإشغالات التي تعود لعام 2010، في الجانب الامامي للمول، مشيراً إلى «صياغة مذكرة لتنظيم الإشغالات، وتكليف أصحابها بعوائد مالية، باستثناء تلك الإشغالات التي تعدت على المخطط التنظيمي، والتي لا يمكن تسوية وضعها».

مطالبة بالإنصاف

أصحاب تلك المحلات يرون في مخالفاتهم الامامية بالجوانب أنها «ذات مظهر حضاري،

ومتنافس للمواطنين لعدم وجود مثيل لها في دمشق» على حد تعبيرهم، وهنا يطالبون بإنصافهم في تحديد سعر إيجار المتر بما يتوافق مع الوضع الاقتصادي الحالي، وهو ما وعدت محافظة دمشق بتحقيقه.

المال يشرعن المخالفة

عملية الأخذ والرد، التي دارت بين أطراف المخالفات في منطقة كفرسوسة، والتي قد تشرعن تعديهم على الجوانب، مقابل مبلغ مالي معين، يبرر مباغتة المحافظة لهم، والبدا بالهدم والإزالة فوراً، وقد تشير إلى شيء مشابه في قضية الأكشاك التي تعدت على أرصفة المارة وسط العاصمة دمشق، وعلى مرأى من دوريات المحافظة، حتى بات بعضها يسيطر على أرصفة بأكملها، وخاصة عند مركز المدينة، إضافة إلى «قهاوي»، انتشرت ضمن الحقائق العامة، واستولت على ساحات واسعة منها، واستجرت التيار الكهربائي من أعمدتها بشكل غير مشروع، دون تحريك ساكن.

مازوت التدفئة.. والدفع المفقود



يبدوان بيع أوهم الدفء من قبل شركة محروقات «سادكوب»، سهل جداً، فقصاصات الورق الصغيرة التي تحمل رقماً، ضمن سلسلة من عشرات آلاف الأرقام، لحق الأسر في مازوت التدفئة، يكفي لأن ينال المرء ويستيقظ على أمل أن يأتيه اتصال دافئ من سائق صهيرج المازوت، يعلمه بأن دوره قد حان، لكن انتظار أبو ميرنا طال ثلاثة أشهر، وبدأت العواصف تضرب البلاد، دون أن يأتي الاتصال الموعد.

■ حازم عوض

بيع أوهم الدفء من قبل «سادكوب»، بحسب أبو ميرنا، وهو أب لطفلة لم تبلغ العامين بعد، شيء «غير إنساني»، فقد سمع وقرأ تصريحات مدراء «سادكوب» قبل وبعد دخول فصل الشتاء، التي أكدت ومازالت تؤكد بأن حصول الشخص على حصته من المازوت ستكون خلال فترة أقصاها 20 يوماً، ومن تخطت مدت تسجيله تلك الفترة دونما حصوله على المخصصات، فعليه مراجعة المركز الذي سجل به، «فحتماً هناك خطأ ما» على حد تعبيرهم.

أبو ميرنا راجع المركز الموجود في حاميش، ليتفاجأ بعد 3 أشهر من الانتظار، أنه يجب عليه الانتظار أيضاً لموعد غير معلوم، فهناك 30 ألف اسم قبل اسمه، مايعني دخول فصل الصيف القادم دون حصوله على مخصصاته.

وعود بالية

«تصريحات ووعود سادكوب تندرج ضمن ممارسات وتصريحات حكومية

باتت خشبية وبالية، وتحتاج إلى حل جذري»، يقول أبو ميرنا مضيقاً «هذا ليس حالي وحدي، فعندما خرجت من المركز مزعوجاً وأنا أفكر كيف يمكنني أن أوفر الدفء لعائلي، مع اقتراب موعد العاصفة التي تحدثوا عنها على وسائل التواصل الاجتماعي، صدمت بعشرات الأشخاص يبايزرون سائقي الصهاريج أمام المركز». وأردف «لم أعر الموضوع أي اهتمام، لكن وعندما صعدت في السرفيس أمام السائق ورأني أحرق برقي التسلسلي الضخم الذي سبب مأساتي، سألني: هل قمت بالتسجيل على المازوت؟، فأجبتة بنعم، وهنا عرض علي عرضاً صامداً!».

طرق ملتفة ورشاوي

سائق السرفيس عرض على أبو ميرنا أن يتصل بسائق صهيرج ويغريه بمبلغ 2000 ليرة سورية، مقابل أن يقوم بتعبئة المازوت له في وقت قريب جداً، كما فعل السائق نفسه على حد تعبيره، بدلاً من الانتظار الذي قد يطول كثيراً، «نتيجة تلاعب بعض أصحاب الصهاريج، بالتواطؤ

إلى بيع وصول «الدور»، بمبالغ تراوحت بين 2000 و5000 ليرة سورية، بحسب الموعد قريب أم بعيد، وانتشرت هذه الظاهرة على صفحات الأسواق الإلكترونية في موقع فيسبوك، حيث تدور هناك بازارات لشراء إيصال المازوت، فيما شكل سوقاً سوداء إلكترونية بعيدة عن أية رقابة لم تحقق نفعاً ملموساً على أرض الواقع كي تحققه في العالم الافتراضي.

محطات منزلية سرية

مأساة الدفء هذه مع اقتراب موعد منخفض جوي «قوي» مصحوب بالثلوج كما تنبأ المختصون، تزامنت مع ارتفاع

مع بعض الموظفين، في مراكز التسجيل لتأخير وتقديم دور من يدفع، «على حد تعبير السائق. كثيرون مثل أبو ميرنا باتوا يلجأون للطرق الملتفة بدلاً من انتظار وعود سادكوب التي وصفوها بـ«الكاذبة»، لكن هذا كان حال البعض فقط ممن يملكون ثمن الـ200 لتر، الذي يبلغ تقريباً 30 ألف ليرة مع الرشوة المدفوعة.

تجارة بالإيصالات

هناك مواطنون غير قادرين على شراء المادة ولو جاءهم «الاتصال الدافئ» الذي انتظره أبو ميرنا ولم يأت، هؤلاء يلجأون

سعر المازوت في السوق السوداء، الذي وصل سعره إلى 250 ليرة سورية لليتر الواحد، وهو متوفر بشكل غريب لدى باعة منتشرين سراً، في الأحياء التي تمر منها بعض خطوط السرافيس، وهذا ما أكد أبو سامر وهو أحد سكان منطقة ركن الدين. أبو سامر كشف عن وجود أشخاص جعلوا منازلهم محطات لتعبئة المازوت بالبيدونات، وهؤلاء يقومون بتوفير المادة «بطريقة غير معروفة»، ليبيعوا «تنكة» الـ20 لتر بـ5000 ليرة سورية، بعيداً عن أية رقابة. ومازال أبو ميرنا، كغيره من المواطنين، مستمراً في بحثه عن الدفء المفقود!.

بين الجائحة والتضخم الإعلامي تزداد الوفيات



تداولت وسائل الإعلام، ومواقع التواصل الاجتماعي، مؤخراً العديد من الأحاديث والتصريحات، البعض منها متناقض، حول تفشي مرض انفلونزا الخنازير H1N1، في بعض المدن والمناطق في سورية، كما تم تأكيد وجود حالات من الإصابة في كل من حلب واللاذقية وإدلب ودمشق، وبعض المناطق الأخرى، وتم تسجيل عدد من الوفيات نتيجة هذا المرض.

■ سمير علي

يشار إلى أن أعراض انفلونزا الخنازير لا تختلف عن أعراض الإنفلونزا المعروفة، حيث تظهر أعراض الرشح العادية مع ارتفاع في درجة الحرارة، ورعشة تصحبها كحة وألم في الحلق مع آلام في جميع أنحاء الجسم وصداً وضعف أو وهن عام، وتعتبر هذه الأعراض عامة حيث يمكن أن تكون بسبب أي من الأمراض الأخرى، لذا لا يستطيع المصاب أو الطبيب تشخيص الإصابة بإنفلونزا الخنازير استناداً إلى شكوى المريض أو الحالة السريرية فقط، بل يجب إجراء الفحوصات والتحليل المخبرية، التي يتم عن طريقها تأكيد الإصابة بالمرض أم أنها أعراض لأي من حالات أخرى.

زمر لا تستجيب للقاح

من جانبه الدكتور هاني اللحام معاون مدير الأمراض المزمنة في وزارة الصحة قال في حديث صحفي: إن مرض الإنفلونزا المعروف شعبياً بمرض انفلونزا الخنازير هو مرض منتشر عالمياً، ومن الطبيعي أن يتواجد في سورية كون المسبب له هو أحد فيروسات الرشح العادية، وأنه ليس بالخطورة التي يتم الحديث عنها مؤخراً، وفي المحافظات السورية كلها تقريباً هناك حالات سلبية مصابة بفايروس H1N1 قليلة تم رصدها ومتابعتها، لكنها ضمن النسب المقبولة إلى الآن، منوهاً إلى أن اللقاحات المتوفرة بشكل مجاني في مراكز وزارة الصحة، يمكن أن تقي بنسبة 70 إلى 80% من الإصابة، لكن بعض

الزمر الفيروسية المنتشرة حالياً في البلاد قد لا تستجيب للقاح. بدوره مدير صحة حلب أكد رصد 3 حالات إصابة من أصل 51 بناءً على نتائج التحاليل، مشيراً إلى أن الإصابة بالإنفلونزا تحدث بمعدل يتراوح ما بين 5-10% من البالغين ومن 20-30% من الأطفال وقد تتسبب بدخول المشافي، وتتراوح أعداد الوفيات في العالم سنوياً بسبب الإنفلونزا ما بين 250 ألف إلى 500 ألف، وبموجب إعلان رسمي بالعام 2014 فقد بلغ عدد الإصابات المسجلة 117 حالة، توفي منها 37 حالة في عموم سورية.

نفي حكومي

المسؤولون، وعلى رأسهم رئيس الحكومة، نفوا ما يشاع عن وجود جائحة مرضية، وبأن الحالات الموجودة هي ضمن النسب العالمية وهي لا تتجاوز 1% كحالات خطرة في سورية، مؤكداً أن وزارة الصحة قامت بتوزيع جرعات من لقاح الإنفلونزا على مديريات الصحة بالمحافظات، وهي مخصصة للحالات التي تقيمها المشافي، حسب التعليمات لديها والمتعلقة بهذا الشأن.

تجربة مسبقة واستهجان

المواطنون استهجنوا تلك التصريحات من المسؤولين النافية لوجود جائحة، حيث قال أحدهم: «ماعد نعرف مين الصادق؟! الحكومة أو وسائل الإعلام التي تحدثت عن أربح حالات انفلونزا الخنازير رغم التكتّم الإعلامي، كما قال آخر: «أوقفوا جائحة ارتفاع الأسعار والسرقات، حينها نقدر أن نشترى دواءً وغذاءً جيداً، ومازوتاً وغازاً للدفع، وقتها لو تاتي مئة جائحة لا تؤثر، فإذا كان غذاؤنا جيداً، وبيتنا دافئاً، نفسيتنا مرتاحة، فلن نمرض يا حكومة»، مواظلة أخرى قالت: «كلمتين خفاف نضاف، البرد سبب كل علة، كيف نواجه البرد بلا تدفئة وكهرباء؟!»، وعن تجربة وخبرة قال مواطن: «طالما الحكومة «أكدت» معناها الله يستر، دائماً الحكومة بتتفي شائعات زيادة الأسعار أو الطاقة وتاني يوم بيطلع قرار الزيادة». وقد وردت العديد من الأحاديث، على لسان المواطنين، عن واقع الاستهتار في بعض المشافي والمراكز الصحية، وعن التأخر أو الخطأ في التشخيص، كما عن التأخر في زرق اللقاح المطلوب، بانتظار النتيجة بعد

التحليل المطلوبة، مما أودى بحياة البعض.

بين الواقع والنفي

بين نفي بعض الجهات الحكومية لوجود جائحة، وبين تصريحات معاون مدير الأمراض المزمنة في وزارة الصحة، الذي أشار إلى وجود زمر من فيروس الإنفلونزا المنتشر حالياً في البلاد لا تستجيب للقاحات المتوفرة، ومع واقع الحال الذي يستمر بتسجيل المزيد من حالات الإصابة والوفاة، فإن من حق المواطن أن يتساءل عن مدى جدية الحكومة في متابعة مسؤوليتها تجاه صحته ومستقبله، بعد أن فقد تلك الجدية والمسؤولية على مستوى خدماته ودخله وعيشه لسنوات خلت، كما يتساءل متى يمكن أن تعتمد الحكومة تسمية «الجائحة» لتتخذ الإجراءات اللازمة في مواجهتها، وكم عدد المواطنين الواجب إصابتهم بهذا النوع من الفيروسات، وكم من هؤلاء يجب أن يموتوا، قبل أن تعلن الحكومة العتيدة عن خطتها العملية لاحتواء هذا المرض، أم أن المزيد من الاستهتار بحياته وبمسيره قد بات أمراً مقضياً؟.

■ اللحام: هناك حالات سلبية مصابة بفايروس H1N1 قليلة تم رصدها ومتابعتها لكنها ضمن النسب المقبولة

الغاز.. أزمة متجددة

تنهال جمر الغاز المتفجرة لتزهق روح المواطن الحلي، بينما يزهر عمره في سعيه وراء تأمينها لإطعام عياله وتدفئتهم، بعد أن تجمدت وعود مسؤولي حلب برياح أربينية الشتاء ولم تنفذ، ما يعيد سيناريو الأعوام الماضية، من إهمال وتفاقم وفساد ونهب تكالب على معاناة المواطن، ليصير كحال كل شتاء.

■ مراسل حلب

حيث غدت طوابير الغاز مشهداً مألوفاً في حياة المواطن، بل معركة اليوم التي يخوضها للحصول على الأسطوانة الزرقاء، فاليات مسؤولي المدينة التي تنوعت وتعددت، دون أن ينفذ منها شيء، حرمت من مادة المازوت، ما اضطره لاستعمال الغاز لأغراض الطبخ والتدفئة، بعد أن انقطع أملة من الكهرباء أيضاً، ما حمل أزمة الغاز أثقلاً ومشاكل، تضع المواطن في دوامة لا تنتهي. فمدينة حلب تصل إليها كمية من المادة تعتبر غير كافية مقارنة بالاحتياجات، وهي إما أن تختفي تحت عباءة الظلام وتذهب إلى جيوب الفاسدين، أو تضيع بين يدي أفراد من اللجان، تحت ضغط السلاح أمام أعين المواطنين، فتسلب منهم، وكأننا تسلب أرواحهم، ما سبب

نقصاً حاداً في عدد الاسطوانات الموزعة، أما قوائم مخاتير الأحياء فحدث دون حرج، حيث تحكمت فيها المحسوبيات والوساطات، أما عند مافيات السوق السوداء، فقد تجاوز سعر الاسطوانة الـ 5000 ل.س.

إبرة بنج؟

حال لم يجد أمامها الحلبيون سوى التهكم بقولهم: المسؤولون يسرقونها والإرهابيون يمترونها بها، كما أن تلك الحال تنطوي على كثير من الغضب، على أليات المسؤولين عموماً عن زيادة أزمات المدينة، وليس حلها، حيث توفي رجل مسن بأزمة قلبية، منذ عدة أيام، بعد وقوفه لست ساعات متواصلة، في البرد وتحت الأمطار، في انتظار سيارة الغاز الموعودة. حالة الهياج والغضب هذه، بسبب تفاقم



مراكز العسكريين عن المواطنين، بمن فيهم عناصر اللجان، فتأتي هذه الأليات متأخرة ومفرغة من أهدافها، بعد عامين من الأليات التي كرس النهب ولم تحله، وفرّخ فاسدوه حتى تغولوا في مفاصل جهاز الدولة وتحكموا به، فصار الارتباط بينهما عضويًا، وهو ما يوجب العمل بإلحاح باتجاه ملاحقة الفساد الكبير، لتعدو هذه الأليات فاعلة على الأرض، في محاسبة كل من سولت له نفسه المتاجرة بدماء المواطن السوري ولقمة عيشه.

بينما يساق الصغار منهم فقط، لتفتيس ضغط وغضب الشارع الحلي، الذي بات يعرفهم بالاسماء.

أليات متأخرة

لتعود محافظة حلب وتحدد آلية جديدة لتوزيع الاسطوانات، لتوفير المادة من خلال تحديد مركز ثابت في كل حي للتوزيع اليومي، إضافة لافتتاح 16 مركزاً جديداً في مؤسسات القطاع العام، لتخفيف الضغط عن مراكز الأحياء، وفصل

أزمات المحروقات، دفعت «الجهات المختصة» للكشف عن حالات فساد لمتلاعبين في فرع شركة الغاز بحلب، بعد أن ثبت تورطهم باختلاسات مالية بعشرات الملايين، من مسؤولين وموظفين سابقين، كانت كمحاولة للتهديّة لا أكثر، فمن المعلوم أن أزمات المدينة، منذ أول رصاصة أطلقت بها، تفاقمت بفعل الفساد أولاً وأخيراً، فلماذا يُعلن عن إلقاء القبض عليهم إثر الأزمات فقط، ولماذا لأن لم يتم الكشف عن الفاسدين الكبار،

رسوم الجمارك

تخسر أكثر من ثلث قيمتها



خفضت الحكومة التعرفة الجمركية على التجار خلال عام 2014، كواحدة من الرسوم التي تفرض على التجارة الخارجية التي لا تطالها جدياً ضرائب الأرباح. كانت نتيجة التخفيض وجمع التعريفات في نسب محددة أن طالت الرسوم بعض المواد الضرورية الأعلى استهلاكاً والتي كانت شبه معفاة، وأصبح هذا الرسم الذي يدفعه التاجر، محملاً على المستهلكين في أسعار المنتجات المحلية، وحصلت السلع المستوردة الكمية على تخفيض كبير في رسومها الجمركية ما ألغى إمكانية التمييز بين هذه السلع وبيع أخرى، لتصبح أعلى تعرفه جمركية 30%، بينما كانت تصل سابقاً في بعض المواد المستوردة إلى نسب رسوم أعلى (50-60-70-80-120-150%) تتباين حسب حاجات الصناعة المحلية للحماية، وحسب مستوى رفاهية السلعة، وشريحة مستهلكيها.

■ سامر سلامة

وفي خلاصة التشريع الجمركي المطبق مع بداية عام 2015، لخصنا سابقاً أنه أتى كزيادة الرسم الجمركي على الكثير من المواد الخام الغذائية والداخلية في الصناعة، لينتقل بعضها من صفر، و 2% إلى 5% وهي الحد الأدنى الجديد، ولتتساوى المواد الخام على نسبة 5% سواء كانت ذهباً أم ذرة، أم سكرًا، بينما أصبح مستورد السيارات الفارهة، والمجوهرات المصاغة وكافة السلع الكمالية يدفع ضريبة 30%، وهي النسبة ذاتها التي يدفعها مستورد الأدوات الكهربائية المنزلية الضرورية غير المنتجة محلياً، وغيرها من السلع المصنعة الضرورية التي لا تصنع محلياً في الظروف الحالية، والتي تتساوى تعرفتها على اعتبار بسيط هو كونها جاهزة للاستهلاك، دون أخذ اعتبار الرفاهية بعين الاعتبار.

«يشجع التجار» فهل فعل؟!

تفاخرت الحكومة بالتعديلات الجديدة، واعتبرت أن تخفيض الرسوم وتوحيدها سيشجع التجار على التسديد، ويمنحهم عن تزوير بياناتهم؛ وكان الهدف المعلن حكومياً هو زيادة التحصيل كما ورد على لسان المسؤولين في مرحلة تسويق وتبرير القانون، بينما بياناته توضح أن الهدف هو التخفيض، أما الحصيلة بعد عام فهي تتضح من قراءة البيانات للعام الحالي بالمقارنة مع ما سبقه:

تراجع الإيرادات بالقيمة الحقيقية

وفق تصريحات الجمارك فإن إجمالي الإيرادات المحققة في عام 2014 بلغت 83,1 مليار ل.س، ووصلت في عام 2015 وهو عام تطبيق التعرفة الجديدة إلى 103,4 مليار ل.س، أي زادت بمعدل 24% عن عام 2014، إلا أن هذه الزيادة تحققت على أساس الليرة السورية، بينما بقياس القيمة الحقيقية للإيرادات الجمركية على أساس سعر صرف الليرة مقابل الدولار، نجد أن إيرادات الجمارك أخذت بالانخفاض فعلياً، وتحديدًا في عام 2015 عما قبله، وخاصة أن سعر صرف الدولار/الليرة هو المعتمد في حسابات الجمارك والذي أصبح مؤخراً الأساس الذي تبنى عليه تصريحات الجمارك، حيث وسطي سعر الصرف المعتمد لدى الجمارك: 154 ل.س/\$ لعام 2014، و300 ل.س/\$ عام 2015، بحسب تصريح مدير الجمارك.

وبالتالي فإن نتيجة تطبيق قانون التعرفة الجمركية المخفضة هي انخفاض في الإيرادات الجمركية لصالح التجار المستوردين، ويلاحظ بأن حصيلة الرسوم الجمركية ازدادت بنسبة 7% بين عامي 2013 و 2014، مع ازدياد حجم المستوردات، بينما بعد تطبيق التعرفة الجديدة في عام 2015، فإن الحصيلة الحقيقية تراجعت بنسبة 37% رغم ازدياد المستوردات!

المفارقة أن الحكومة تكيف مجمل سياساتها مع فكرة تحصيل الإيرادات، بينما هي في المقابل تخفض هذه الحصيلة في أرقام موازنتها ولعل هذا يخدم ذلك، فأن تقدر بأن الإيرادات منخفضة، يبرر السياسات لزيادة تحصيلها، ولكن بالمقابل هذا التحصيل لا يتم من مطارح الربح، بل تستخدم ذريعة انخفاض الإيرادات لتقليص النفقات العامة وإزاحة الدعم.

إيرادات الموازنة دائماً أقل!

على الرغم من أن قطاع التجارة الخارجية وبشكل خاص الاستيراد حقق ازدهاراً وانتعاشاً بالقياس بالقطاعات الأخرى، خلال الأزمة، إلا أن الحكومة تبدي تسامحاً عالياً في إيرادات المال العام وحصته من أرباح القطاع لتخفيض الرسوم الجمركية، من جهة وتضع حصيلة تقديرية منخفضة في موازنتها بالقياس إلى الحصيلة المحققة.

العام	2014	2015
الرسوم الجمركية المقدرة	20 مليار ل.س	30 مليار ل.س
الرسوم الجمركية المحصلة	83,1 مليار ل.س	103,4 مليار ل.س

العام	2013	2014	2015
الإيرادات الجمركية	505 مليون دولار	540 مليون دولار	344 مليون دولار
انخفضت الرسوم الجمركية بمعدل 37% بين عامي 2015-2014			

تمويل المستوردات بمليارات الدولارات!

ينبغي مقارنة إيرادات الجمارك وهي حصيلة المال العام من التجارة الخارجية التي يتصدرها الاستيراد، مع تراجع التصدير خلال الأزمة عموماً وفي عام 2015 خصوصاً، حيث بلغ وسطي تمويل المستوردات اليومي 7 مليون دولار بحسب تصريح لرئيس مجلس الوزراء في نهاية عام 2015، أي أن الحصيلة السنوية قرابة 2,2 مليار دولار، بالمقابل حصلت الحكومة على 344 مليون دولار من المستوردين كحصيلة رسوم.

بين سورية ولبنان فوارق تهربية!

إن المقارنة بين سورية ولبنان يوضح أن الواردات الجمركية السورية، وعلى الرغم من أن نسبها ورسومها كانت أعلى من الرسوم الجمركية اللبنانية، فالحصيلة السورية أقل من الحصيلة اللبنانية، ما يدل على ارتفاع نسبة التهرب الجمركي في سورية.

سورية	لبنان	
30,5 مليار دولار	78 مليار دولار	إجمالي المستوردات (2012-2015)
1,38 مليار دولار	5,3 مليار دولار	إجمالي رسوم الجمارك
4,5%	6,8%	نسبة الرسوم إلى المستوردات

بعد عام على تطبيق التعرفة الجمركية الجديدة انخفضت رسوم الجمارك الحقيقية 37%

قطاع التجارة الخارجية هو الموضوع الذي يتركز فيه النشاط الاقتصادي الرئيسي «الشرعي» خلال الحرب، وبالتالي السيولة والأموال والموارد، ولذلك فإنك كيفما راقت السياسة الحكومية المرتبطة بجوانبه ترى الانحياز واضحاً، فالدولارات «المركزية» تمول المستوردات والمستوردين حتى وإن كانت بوابة للتحويل إلى السوق السوداء، وضرائب الأرباح تتجنبهم، ورسوم الجمارك تخفض لصالحهم، وكل سياسة تعبئة الموارد وتحصيل الإيرادات الحكومية، لا تطال حصصهم، لأنه ومع كل وفر أو ربح يحققه هؤلاء من جيوب عموم السوريين، تصل حصة هامة من الدخل إلى خزائن الفساد، وهذا مفتاح التسهيلات والتشريعات في زمن الليبرالية الحرب أو خلالها.

«السورية الكورية» لتجهيزات الاتصالات..

معلقة برحيل الشركاء!



■ محرر الشؤون الاقتصادية

أعلنت الشركة السورية الكورية للاتصالات في عام 1996، وفق عقد مدته عشرون عاماً، ينتهي بتصفية الشركة إذا لم يتم الاتفاق على التمديد بين الطرفين الشريكين المؤسسين، وهما المؤسسة العامة للاتصالات، التي تحولت للشركة السورية للاتصالات حالياً، المساهمة بـ 51% من رأس المال وتحصل على النسبة ذاتها من الأرباح، وشركة سامسونغ الكورنيكس الكورية الجنوبية التي ساهمت بـ 49% وتحصل على النسبة ذاتها من الأرباح.

عقد مجلس إدارة الشركة آخر اجتماع له بتاريخ 23-12-2015، وفشل السوريون في إقناع الطرف الكوري، بتجديد العقد لعدة سنوات، بالتالي ستطرح الشركة للتصفية، وستتوقف عن ممارسة نشاطاتها وأعمالها بتاريخ 31-5-2016.

كان الهدف من إنشاء الشركة بناء على رغبة المؤسسة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية إقامة صناعة محلية، ونقل خبرة صناعة مقاسم رقمية آلية فرعية وريعية وهو ما تحقق، بعد أن كانت المؤسسة في عقد سابق قد تعاقبت مع شركة فرنسية، وبقيت 25 عاماً دون عمل يذكر، نتيجة صفقة استيراد مليون مقسم جاهز، ولأسباب أخرى..

وسطي إنتاج أعلى من المخطط

احتاجت سورية لإقامة هذه الصناعة إلى حقوق ملكية وتشغيل نظم الاتصالات المحدودة عالمياً، والتي كانت محصورة بعدد أقل من الشركات العالمية بتاريخ توقيع العقد في عام 1995، في حين دخلت كل من الصين والهند ودول أخرى لاحقاً، وغالباً ما تشترط الشركات الكبرى لتوريد النظم، المشاركة في رأس المال والأرباح، في حالة تصنيع تجهيزات الاتصالات، عوضاً عن توريد التجهيزات مفككة، أو تقوم بتوريد التجهيزات مصنعة جاهزة، فكان شكل العقد في حينه بالمشاركة مناصفة مع الدولة في رأس المال والربح، مقابل تصنيع التجهيزات المفككة في سورية، وتأمين الحاجات السورية، وتدريب الكوادر، مع تحقيق قيمة مضافة هامة في الصناعة.

الشركة المحدثة وفق العقد المشترك مع الكوريين استطاعت أن تنتج محلياً المقاسم الهاتفية بمقدار 1,57 مليون خط، وبمعدل تنفيذ وسطي 75800 خط سنوياً، وهو معدل أعلى من الوسطي المخطط وفق العقد والبالغ: 50 ألف خط سنوياً، إلا أنه بقي أقل من التقدير الأولي للحاجات السنوية السورية الوسطية والبالغ 150 ألف خط سنوياً.

قيمة عقود

عشرات أضعاف رأس المال

بلغت قيمة عقود الشركة خلال 20 عام حوالي 138,8 مليون دولار، وهذه الأعمال قامت برأس مال تأسيسي 255 مليون ل.س فقط في عام 1995، تعادل في حينها 5,1 مليون دولار، بينما استطاعت الشركة أن تسترد رأسمالها خلال أربع سنوات من عملها، أي بدأت منذ عام 2000 بتسجيل أرباح سنوية، حيث بلغت الأرباح الصافية

توشك واحدة من الشركات العامة العاملة وفق نظام القطاع المشترك، والتي حققت أرباحاً منذ تأسيسها وحتى اليوم على الإغلاق والتصفية في منتصف العام الحالي، فالشركة السورية الكورية للاتصالات انتهى عقدها بعد أن امتنع الشركاء الكوريون عن التجديد، ومصير الآلات والعقود والعمال غير محدد حتى اليوم..

27 ضعف

تأسست الشركة برأس مال 255 مليون ل.س يعادل 5,1 مليون دولار في عام 1996. ونفذت عقوداً قيمتها 138,8 مليون دولار، بإنتاج قيمته 27 ضعف رأس المال التأسيسي.

75 ألف

يبلغ وسطي الإنتاج السنوي من الخطوط خلال عشرون عاماً 75800 خط سنوياً، وهي أعلى بنسبة تفوق 25% من الإنتاج الوسطي المخطط والبالغ 50 ألف خط، إلا أنها أقل بمقدار 50% عن التقدير الوسطي للحاجات السورية السنوية 150 ألف خط.

271 ألف \$

سيتم تعويض الجانب الكوري شركة سامسونغ الكورنيكس، بمقدار 271 ألف دولار تدفعها الشركة السورية للاتصالات ثمناً لحقوق الملكية الصناعية للشركة.

هل يعاد العمال إلى بيوتهم أم إلى الأجور المنخفضة!

يعمل في الشركة 62 عامل، بعد أن كانوا 120 في بداية عملها، ما يدل على عدم التوسع في طبيعة النشاطات والأعمال، إلا أن هؤلاء العمال، يحصلون على مزايا ومكاسب بالمقارنة بعمال الجهات العامة الأخرى، وهي تعويضات بسيطة إذا ما قورنت بالخبراء الكوريين الذين كانوا يحصلون وفق العقد على أجر 66 دولار ليوم العمل في منتصف التسعينيات..

فإن كانت مستويات الأجور لا تبعد كثيراً عن الأجور العامة، إلا أن هامش التعويضات والمكافآت أعلى، فعلى سبيل المثال تقرر في الاجتماع الأخير حصولهم على مكافآت تعادل ثلاثة رواتب شهرية لكافة العاملين والمتقاعدين، كما تم منحهم تعويضات معيشية شهرية بما يعادل 75 \$، تصرف حسب نشرة الصرف الرسمية، يطالب عمال الشركة أولاً بالحفاظ على شركاتهم ووظائفهم، واستمرار نشاط الشركة وعملها، والإسراع بتشكيل شركة جديدة، بحيث يستمر العمل، وتبقى مستويات أجورهم وتعويضاتهم كما هي ولا يتم التراجع عنها، فالمطلوب أن ترتفع تعويضات وأجور الجهات العامة الأخرى، لا أن يخسر عمال الشركة مكاسبهم في حال تصفيتها..

خردة في الظروف القادمة مع توقف عمل الشركة نتيجة التصفية، وعدم إيجاد حل سريع وتحديداً أنه لا يزال في مستودعات الشركة 160 وحدة نفاذ ضوئية بسعة تقارب 145 ألف بوابة بحاجة للتركيب والتشغيل في عقد لم يستكمل بعد، كما يؤكدون على ضرورة المحافظة على الكفاءات السورية التي تأهلت في الشركة وعدم تعطيلها، لذلك يقدمون مقترحهم «بإنشاء شركة جديدة بالسرعة الكلية لصناعة تجهيزات الاتصالات وصناعات التجهيزات الإلكترونية مع تطوير وتوسيع عملها، بحيث تتمتع بالمرونة اللازمة صناعياً وتسويقياً وتشمل تجهيزات الطاقة البديلة التي باتت حاجة ملحة، مع عدم وجود فترة انقطاع بين مرحلة تصفية الشركة الحالية وإنشاء الجديدة»، ويتم ذلك بشراء حصة الطرف الكوري، بالإضافة إلى ما سيتقاضاه الفريق الثاني «سامسونغ» ثمناً لحقوقه في الملكية الصناعية للشركة وهو مبلغ مقطوع قدره 271 ألف دولار تقريباً، يدفعه الفريق الأول «الشركة السورية للاتصالات» فور تسديد الشركاء لحصصهم من رأس المال.

لذلك ينبغي لاستمرار العمل تأمين هذه المبالغ، للبحث عن شريك أجنبي آخر يؤمن نظم التشغيل التي لا يمكن إنتاجها سورياً، أو عن طريق شراء الدولة للحصة، وتأمين استمرار استيراد النظم والتجهيزات، من الدول الصديقة، والحصول على كافة الإيرادات للمال العام لا نصفها.

أما في حال بذل الجهود الفعلية لإنشاء شركة جديدة عقب التصفية، وتعذر ذلك يأتي المقترح الثاني للمذكرة والقائم على العمل على «إقرار إطار قانوني لاستمرار الشركة كوحدة اقتصادية مستقلة تابعة للشركة السورية للاتصالات» تكمل مهامها ذاتها، وتوسعها، وتقوم باستيراد التجهيزات من أموالها ومخصصات الحكومة للشركات الراحلة

للشريكين 590 مليون ل.س حتى نهاية عام 2014، فيما سددت الشركة أكثر من 90 مليون ل.س ضرائب للمالية، أنتجت الشركة مقاسم ريفية وفرعية ووحدات النفاذ الضوئي ONA تتضمن بوابات الانترنت، بالإضافة إلى الملحقات من علب ووصلات.

رفض التمديد والشركة معلقة!

رفض الكوريون بشكل نهائي تمديد العمل، وبناء على العقد الموقع في منتصف التسعينيات، فإن الاتصالات مضطرة لتصفية الشركة المحدثة بين الطرفين، مع كل ما تتطلبه من إجراءات وترتيبات ستؤخر إعادة الإقلاع بالعمل مجدداً، فمحدودية مدة العقد هي واحدة من أدوات إعادة ترتيب الشروط التي تتبناها الشركات العالمية تحت ضغط إيقاف العمل. تقف الشركة اليوم على عتبات التصفية، لتتوقف عقود لم تكن قد أتمتها بعد وليبقى مصير 62 عامل سوري يقومون بأعمالها كافة غير واضح حتى الآن، بالإضافة إلى أن مصير هذه الصناعة يبقى معلقاً، فما مصير حصة الشركة الكورية البالغة قرابة النصف، من سيشتريها ليستمر العمل في الظروف الحالية، أم أن التوقف النهائي قد يكون هو خاتمة عشرون عاماً من العمل الرابع وتأمين الحاجات السورية من المقاسم، ثم إدخال وحدات النفاذ وتأمين بوابات الانترنت؟

إنشاء شركة جديدة.. وتجنب انقطاع العمل

يؤكد عمال الشركة وإداريوها السوريون في مذكرة رفعوها لمناقشة مصير شركتهم، على الحاجة الملحة للحفاظ على تجهيزات خطوط الإنتاج وبخاصة الجديد منها مع باقي التجهيزات الملحقة، وتفعيلها، والاستفادة منها في تصنيع تجهيزات مماثلة حديثة، وهي مهددة بالتحويل إلى

زائد ناقص



بتعفونا او بنغش!

قالت إحدى الصحف المحلية أن وزارة المالية حصلت ما يزيد على 150 مليون ليرة سورية من رسم الإنفاق الاستهلاكي على الذهب خلال العام 2015، وذلك عبر الاتفاق المبرم مع جمعيات الذهب الثلاثة في سورية، الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 2015/3/15 ليتم تحصيل مبالغ محددة موزعة على ثلاثة أرباع في العام 2015. هذا وقد رأى رئيس جمعية الصاغة في دمشق أن «الخيار الأفضل هو الاستمرار بالاتفاق على ما هو عليه دون أن يتم رفع قيم المبالغ المطلوب تحصيلها من الجمعيات، لكون أوضاع سوق الذهب بشكل عام لم تشهد أي تحسن مع استمرار ارتفاع الأسعار، محذراً من أن أية زيادة في المبالغ ستزيد من احتمالات وقوع حالات الغش والتلاعب للتهرب من التسديد»!



اقرأ ستغلّس

في عدد «قاسيون الأخير»

يستمر مسؤولونا الاقتصاديون في الحديث عن ترهات الاقتصاد الحر وكأنهم خير متابعين للاقتصاد الدولي، فمؤخراً أكد المدير العام لهيئة المنافسة ومنع الاحتكار أن العالم الآن كله يعمل اقتصادياً بمبدأ اقتصاد السوق الذي يحكمه العرض والطلب في خلق التوازن الحقيقي للأسعار وانسياب المواد في السوق، مبيّناً أن خدمة الاقتصاد من خلال المنافسة بين اللاعبين في السوق تنعكس إيجاباً على المستهلك من حيث السعر والجودة والبديل للسلع والخدمات، واستند المدير إلى تأكيد معظم الاقتصاديين أن المنافسة الحرة رغم كل عيوبها متفوقة على كل التنظيمات الاقتصادية الأخرى التي تمت تجربتها حتى الآن. فهل يتابع حقاً اقتصاديون أحدث طروحات الأزمة الاقتصادية التي تتحدث عن ضرورة دور الدولة لها؟! ● من الصحف المحلية

نقلت مواقع إلكترونية عن لجنة السياسات الحكومية أنها رفعت أسعار الكهرباء لأغراض الاستعمال المنزلي والصناعي والزراعي. القرار الذي نُشر في الصحيفة الرسمية وفقاً للخبر، يأتي على ما يبدو للبعض استكمالاً لسلسلة إجراءات عقلنة الدعم التي دأبت عليها الحكومة في أعوام الأزمة، والتي لم يكن مستغرباً أنها ستطال إن عاجلاً أم آجلاً أسعار الكهرباء.

الكهرباء الغائبة

تحلق بسعر جديد!

■ ليلي نصر

مقدمات رفع أسعار الكهرباء غير مستغربة، فالسياق العام لسياسات ومؤشرات الحكومة كانت توحى باقتراب هذه الخطوة، فعمليات رفع الدعم المتكررة التي طالت أسعار المحروقات، ورفع أسعار الغاز والبززين والفيول والخبز والاتصالات ومعظم الخدمات الحكومية، لم تتوقف خلال الأعوام الماضية وما عملية رفع سعر الكهرباء إلا تحصيل حاصل واستكمالاً لمهمات معدة لتصفية ما تبقى من الدعم، رغم التباس الأرقام الحكومية التي تدعي استمراره ببعض المجالات والتي تعد الكهرباء أبرزها. اللقاء الأخير الذي جمع رئيس الحكومة بنقابات العمال وآخر العام الماضي كان مليئاً بالإشارات حول احتمال رفع الدعم عن الكهرباء، بدءاً بالتأكيد على استمرار نهج «العقلنة» وصولاً بتذكير الحاضرين بالأموال الكثيرة التي تنفقها الدولة على قطاع الكهرباء.

طبعاً يظل أحد أبرز مؤشرات التمهيد المسبق لرفع الدعم عن الكهرباء هو تضخيم فاتورته، وهو ما أوضحته موزانة عام 2016، والتي ادعت دعم الكهرباء بـ «325 مليار ليرة» علماً أن هذه الأرقام قد تكون مكررة، فهي تشمل تكلفة المحروقات الداخلة في إنتاج الكهرباء والتي تمثل «85% من التكلفة» والتي تدعي

الحكومة دعمها أيضاً، علماً أن الأسعار العالمية للمحروقات مستمرة بالهبوط حتى اللحظة بفعل انخفاض أسعار النفط. الموازنة أيضاً حملت مؤشراً آخرأ بهذا الاتجاه وهو تصنيف بندي دعم المحروقات والكهرباء على أنهما «خسائر مدورة» وذلك للتوصل لاحقاً من عبء الدعم، وهو ما تحدثت عنه قاسيون في تغطيتها لموازنة 2016 «راجع العددين 732-733».

كما أن القرار، الذي ستعتمد قاسيون إلى مناقشته موسعاً في الأعداد اللاحقة، يأتي امتداداً لإجراءات العام الأخير المتسارعة بغرض إنهاء دور الدولة في مجال إنتاج أو توزيع حوامل الطاقة وجعلها قطاعاً رابحة اقتصادياً، ما سيجعلها مطروحاً مربحاً للمستثمرين الجدد من خلال قانون التشاكية الذي أقر مؤخراً.

توافق بين معارضي اسطنبول وسياسات حكومية



السوق الحر، والذي يبدو أن «قابليته القانونية» هي السياسات الحكومية التي تخدم مصالح قوى رأس المال. مرة أخرى تتوافق قوى الليبرالية في النظام مع نظيرتها في المعارضة وهذه المرة على حساب دور الدولة الاقتصادي والمتعلق بمستقبل السوريين، لتتعرض للتناقضات الشكلية «نظام-معارضة»، في السياسات الاقتصادية ويحتفي رجال الأعمال على حساب مستقبل الدولة ومكتسبات الشعب.

نريد؟! ليضيف التحليل: «نحن ننادي بالتشاركية بين القطاعين الخاص والعام ولكن من خلال فصل الملكية عن الإدارة وعدم فرض الوصاية على القطاع الخاص مجدداً أو فرض أسلوب محدد ليعمل عليه». الجدير بالذكر أن ما يسمى «المنتدى الاقتصادي السوري» والذي يأخذ من تركيا موقفاً له والذي يدخل في عداد طواقمه الرئيسيين مستشارين لإئتلاف الدوحة، يدعو لدور ريادي للقطاع الخاص في إدارة سورية اللاحقة كما يدعو لميلاد اقتصاد

صدر قانون التشاركية بين القطاعين العام والخاص بشكله النهائي بتاريخ 10-1-2015، وأصبحت كافة الأعمال الخدمية والإنشائية والإنتاجية التي تقوم بها الحكومة، مؤهلة لأن تصبح عمليات مشتركة بين جهاز الدولة وقوى السوق التي أثبتت أنها عابرة لنزائية «المعارض والمؤيد» في المجال السياسي!

■ مراد جادالله

جوهر المشروع، والتي تم إنجازها وببجاح، وإن حملت بعض الشوائب من وجهة نظر ليبرالي خارج، هي مبعث الرضى. أما أبرز انتقادات المنتدى على القرار فهي انتقاد مدى الحرية المعطاة لقوى السوق في التحكم بمثل هذه الشراكات، حيث يشير التحليل إلى أن الخلاف ليس على القانون بحد ذاته بل بدرجة تحكم السلطة التنفيذية به، ويقول المنتدى أن مشكلة القانون هي: «فرض بعض القيود القاسية والتي ترتبط بالحكومة مباشرة من خلال فرضه سلطة «مجلس التشاركية» والذي يعد السلطة العليا فيما يتعلق بشؤون التشاركية»! أما معارضة «المنتدى» للقانون، فتجيء من موقع يبدو أكثر يمينية ورجعية من القانون ذاته بالتساؤل حول «هل هذه التشاركية التي

فالملفت أن القانون الصادر عن الحكومة لقي ترحيباً، لدى بعض محلي المعارضة التي انبرت عبر أحد منتدياتها الاقتصادية «المنتدى الاقتصادي السوري» للترويج لمبدأ التشاركية وضرورته الاقتصادية، حيث وافقت على مبدأ التشاركية واكتفت بالاختلاف مع الحكومة على درجة تحكم قوى السوق بمثل هذه العقود.

يؤكد المنتدى في أحد تحليلاته أن: «ما يهمننا من هذا القانون هو أن المشروع استطاع أن يطرح مبدأ التشاركية تحت ذريعة مشاركة القطاع الخاص والسماح له بالمشاركة في الحياة العامة»، أي أن الخطوة الأهم التي تتيح القطاع العام لشكل من أشكال الخصخصة، وهي

ترصد «قاسيون» في التغطية الحالية لأوضاع الاقتصاد الدولي في بداية العام الجديد، أهم المؤشرات الدالة على استمرار أزمة الرأسمالية العالمية بعد 8 سنوات على انفجار الأزمة الاقتصادية، حيث تستمر أزمة الركود وتعود الأزمات المالية للواجهة، وتعمق التناقضات أكثر بين الأدوات التي اجتاحتها المراكز الغربية للهروب من أزماتها، وبين دور القوى الرأسمالية الصاعدة التي تسعى للمواجهة ودرء خطر تنفيس الأزمات عبرها، ما يبنى بتطورات دراماتيكية قد تدفع الأزمة في عام 2016 إلى طور جديد.

لاغارد: النمو العالمي في 2016 مخيباً

انضمت كريستين لاغارد مديرة صندوق النقد الدولي إلى مجموعة الاقتصاديين الذين أكدوا استمرار الأزمة الاقتصادية العالمية في العام الجديد 2016. وفي مقالها المنشورة بتاريخ 5 كانون الثاني بعنوان «تحولات 2016» رأت لاغارد أن حالة عدم اليقين والتقلبات الاقتصادية الحادة في مختلف أنحاء العالم التي تسود المشهد في الاقتصاد العالمي اليوم تعود في أحد أسبابها إلى «تعديلات أسعار الفائدة في الولايات المتحدة مؤخراً، جنباً إلى جنب مع التباطؤ في الصين». الاقتصاد العالمي يمر بتباطؤ شديد، هكذا وصفته لاغارد، وعزته إلى «أن الاستقرار المالي غير مؤكد حتى الآن، ورغم مرور سبع سنوات على انهيار ليمان براذرز، ويظل ضعف القطاع المالي باقياً في العديد من البلدان. وتتنامى المخاطر المالية في الأسواق الناشئة». وأكدت وزيرة المالية الفرنسية سابقاً أن النمو العالمي في عام 2016 سيكون «مخيباً للآمال ومتفاوتاً» على حد تعبيرها.

حرب مضادة لحرب النفط!

في نوفمبر تشرين الثاني عام 2015، أعلنت وزارة الطاقة الروسية أنها ستبدأ أولى التجارب لإطلاق مؤشر لبيع النفط الروسي بالروبل. التجربة التي راها المراقبون أنها ضرب لاحتكار وول ستريت لتسيير النفط بالدولار، قال عنها الباحث الأمريكي ويليام أنجندال أنها: «خطوة استراتيجية في تعزيز استقلالية الاقتصاد الروسي»، كما وضعها في سياق عملية «التخلص من هيمنة الدولار التي تقودها بهدوء كل من روسيا والصين وعدد من الدول الأخرى». الجدير بالذكر أن روسيا تعد ثالث أكبر منتج للنفط في العالم بحوالي 11 مليون برميل يومياً حتى بداية عام 2014 «الولايات المتحدة 11.6 والبرازيل 11.5»، وثاني أكبر مصدر أيضاً بحوالي 4.7 مليون برميل يومياً بعد السعودية «6.8 مليون برميل».

هذا ويعتبر النفط أكبر السلع في التجارة الدولية التي تعتمد على الدولار، ما يعني أن الدور التاريخي لقوى «البترو دولار» بات على أجندة أهداف القوى الصاعدة في أهم مفاصله. ويأتي هذا الإجراء بعد حوالي عام تقريباً على شن الولايات المتحدة حربي النفط والعملة لكبح جماح القوى الصاعدة وعلى رأسها روسيا، في واحدة من أخطر حروبها الاقتصادية على المستوى العالمي، والتي لم يستطع الغرب بعد التنبؤ بمستوى دفاعات القوى الصاعدة ومواجهتها لهذه الحرب.

أسواق الأسهم العالمية وهزات العام الجديد

مع استمرار ملامح الركود الاقتصادي العالمي، تراجعت أسواق الأسهم العالمية، حيث انخفضت الأسهم الأمريكية عموماً يوم الأربعاء 2016/1/13 وعلى رأسها مؤشر «S&P 500» ليغلق منخفضاً عن 1900 نقطة لأول مرة منذ أيلول في العام الماضي. الجدير ذكره أن موجة الاهتزازات التي تضرب البورصات العالمية بدأت مع بداية العام الجديد، حيث شهدت المؤشرات الأمريكية انخفاضاً في حجم التداول، ما يؤثر على استمرار الركود. ففي الخامس من الشهر الجاري شهد مؤشر داو جونز أسوأ يوم من حيث حجم التداول مقارنة مع عام 2008 عام الأزمة، كما شهد كل من مؤشري ناسداك و«S&P 500» أسوأ تداول منذ عام 2001. هذا وقد نقلت وسائل إعلام متخصصة عن المستثمرين أن موجة القلق التي ضربت الأسواق العالمية تعود لإنخفاض أسعار الطاقة ولتراجع أرباح الشركات الأمريكية وأوضاع الاقتصاد العالمي.

الاقتصاد الدولي

الوقوف على رؤوس الأصابع قبيل انفجار محتمل!



توزيع الدخل دون مساس الملكية الخاصة!

الطلب»، فيقول عنها: «رغم عودة بنوكنا إلى مستوى معقول من الصحة، فقد أظهرت عدم صلاحيتها لتلبية الغرض منها. فهي تتفوق في الاستغلال والتلاعب بالسوق، ولكنها فشلت في أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في الوساطة بين المدخرين لأجل طويلة والاستثمار الطويل الأجل».

قدسية الملكية!

خلاصات هذه المقالة كانت إمتداداً لنهج «إصلاح الرأسمالية»، وأقرب إلى الكينزية إلى حد بعيد، حيث أكدت أن «العلاج الوحيد للوعكة العالمية هو في زيادة الطلب الكلي، وقد يساهم في ذلك إعادة التوزيع البعيد المدى للدخل»، ولكنها كغيرها لا تشير بأية حال من الأحوال إلى دور الملكية الخاصة للثروة وتركزها في منع عملية توزيع الدخل. وبالطريقة الإصلاحية ذاتها تعرج المقالة على باقي آليات الرأسمالية محاولة ترويضها، فيجئ فيها أنه لا بد من «الإصلاح العميق لنظامنا» وأن «بعض مشاكل العالم الأكثر أهمية سوف تتطلب استثمارات حكومية لتيسير التحولات اللازمة». في النهاية خلّص الاقتصادي الأمريكي، إلى تحمّل القطاع الخاص وأيديولوجيته، أسباب الأزمة الرئيسية، فحسم بالقول أن: «العراقيل التي يواجهها الاقتصاد العالمي لا ترجع إلى أسباب اقتصادية، بل سياسية وإيديولوجية، فقد خلق القطاع الخاص التفاوت بين الناس وتسبب في تدهور البيئة، ولن تتمكن الأسواق من حل هذه المشاكل الحرجة من تلقاء ذاتها، والحاجة واضحة إلى سياسات حكومية نشطة».

وقبل أن يعيد ستغلتنس التذكير بضرورة المضي في حلول جديّة، لفت إلى أوضاع الاقتصاد الدولي المعقدة في عام 2015 بالقول أنه: «كان عاماً صعباً من كل الجهات وعلى المستويات كافة، فقد انزلت البرازيل إلى الركود، وشهد الاقتصاد الصيني أولى عثراته الخطيرة بعد حوالي أربعة عقود من النمو السريع. وتمكنت منطقة اليورو من تجنب الانهيار بسبب اليونان، ولكن حالة من شبه الركود استمرت هناك، أما عن الولايات المتحدة، فكان المفترض أن ينتهي بنهاية عام 2015 آخر فصول أزمة الركود العظيم التي بدأت في عام 2008، ولكن ما حدث هو أن التعافي الأمريكي كان متواضعاً!».

المصارف والشرائح الأغنى في الأزمة

من حيث توصيف الأزمة الحالية، يرى الرجل أنها واضحة تماماً، ف«العالم يواجه نقصاً في الطلب الكلي»، والذي يرجع إلى تركيب عاملين: «اتساع فجوة التفاوت وموجة هوجاء من التقشف المالي». ووفقاً له فإن سبب نقص الطلب يعود إلى دور كل من «الشرائح ذات الدخل الأعلى» كونهم «ينفقون أقل كثيراً مما ينفقه أصحاب أدنى الدخل»، وإلى البلدان ذات الفوائض الخارجية كألمانيا، فهي «تحافظ بشكل ثابت على فوائض خارجية، ما يفاقم مشكلة عدم كفاية الطلب الكلي».

لم يفوت ستغلتنس الفرصة لتوجيه نقد لاذع لدور المصارف السلبية كونها لا تساهم بالحل حتى اللحظة وفقاً لوجهة نظره، وتحديداً في حل مشكلة «تحريك

في مقالته «الوعكة الكبرى تستمر»، على موقع «Project Syndicate»، يعيد جوزيف ستغلتنس، صاحب نوبل، التحذير من الأوضاع المقلقة للاقتصاد الدولي، والتي تشير إلى استمرار أزمة عام 2008، وإن وصفت بـ«الوعكة»!

بدأت دول الخليج تدخلها العسكري في الشؤون اليمنية. في لحظة اعتراها الوهم بأن الموازين الدولية لا تزال تسمح بضربة خاطفة هنا أو هناك من شأنها أن ترفع من الوزن النوعي للدولة المتدخلة. ورغم إثبات الوهم الذي يعتري هذه النظرة، إلا أنه من الواضح اليوم أن قراراً بالتراجع عن هذا التدخل لم يعد مرتبطاً بمراكز القرار الخليجية، بقدر ما هو في يد واشنطن التي باتت «تهندس» تراجعها حتى على حساب أدواتها وحلفائها في المنطقة.

حرب اليمن

خليجية بدفع أمريكي..!



■ فادي خضر

يأتي تأجيل جولة
مفاوضات «جنيف»
بين الفرقاء
اليمنيين، والتي
كان من المقرر
لها أن تعقد يوم
الخميس الماضي
2015/1/14، إلى
«موعد لاحق» غير
محدد، وفق بيان
الأمم المتحدة،
ليفتح على مجموعة
من التساؤلات حول
المآلات اللاحقة
للحرب الجارية في
اليمن.

أنغام الخليج:
مضبوطة بإيقاع أمريكي
في الشهر العاشر على بدء «عاصفة الحزم»، انتقل الحديث حول تكاليف العملية من التوقعات الأولية «بعض الخسائر» إلى البيانات المنتشرة حول الارتدادات الاقتصادية، وأرقام التراجع الاقتصادي في الداخل السعودي، في مقابل «مكاسب سياسية» لا يبدو أنها ستبصر النور.

إن لم تكن «العاصفة» وحدها مسبباً لهذا التراجع، نظراً إلى حجم التورط الخليجي في عدد من الملفات الأخرى، إلا أنها تنطوي على أكبر الخسائر الاقتصادية للسعودية، التي باتت اليوم مضطرة لدفع تكاليف حرب مسدودة الأفق بالمعنى الاستراتيجي، لا بل بدأت ارتداداتها السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية تصل إلى عمق الأراضي السعودية.

نورد هنا آخر الأرقام الحكومية السعودية التي تتناول تكاليف التورط السعودي في اليمن. حيث أعلنت وزارة المال السعودية في مطلع العام الجاري أن عجز الميزانية لديها وصل العام الماضي إلى مستويات غير مسبوقة بلغت 98 مليار دولار، وتوقعات بأن يصل العجز في العام الحالي إلى 87 مليار دولار، على أن تمول المملكة جزءاً من عجزها، من خلال «إعادة تقييم ومراجعة الدعم الحكومي، بما يشمل من دعم المنتجات البترولية والمياه والكهرباء.. إلخ». أي أن نتائج التورط السعودية خارجياً، بدأت تظهر كارتدادات داخلية بشكلها الاقتصادي- الاجتماعي، وعلى حساب الخدمات العامة في السعودية.

يمكن القول هنا، أن إغلاق الملف اليمني يصبح ضرورة موضوعية للسعودية ذاتها بأسرع وقت ممكن، بوصفه أحد أكثر جبهات الاستنزاف الاقتصادي العسكري المرجح بالازدياد. وإن كانت هذه الحسابات الاقتصادية التي

نراها هنا وهناك، تنطوي على أبعاد اجتماعية لاحقة، إلا أن منطق التنافس الإقليمي، والارتباط الوثيق بالسياسات الأمريكية، لا يزال يدفع بالمملكة إلى خيارات انعطاف معقدة، رغم ضرورتها الموضوعية.

نقاشات الداخل تشير للأزمة

حتى في الداخل السعودي، بدأت النقاشات حول أن التكاليف باهظة الثمن للتورط الخليجي في اليمن، ولم تعد تجدي نفعاً في الحفاظ على الوزن السعودي في المنطقة، من انتكاسات التراجع التي تصيب أصلاً منظومة الهيمنة الأمريكية عالمياً.

ولو انطلقنا من أن هناك في داخل السعودية من يريد فعلاً التراجع عن سياسات التورط هذه، لوجدنا أنه حتى فكرة الانعطاف لم تعد خاضعة إلى إرادة سعودية محلية خالصة، فالإدارة الأمريكية التي تضبط خروجها المنتظم من الملفات المشتعلة في المنطقة «كما بدائه في المفاوضات حول الملف النووي الإيراني، وحالياً مفاوضات جنيف التي تعطي فرصة ذهبية لحل الملف السوري»، لا ترتأي ضرورة تظهير الحلول السياسية كمنافخ عام يحكم ملفات المنطقة. وعليه، فإنها، أي واشنطن، تدفع المملكة، ضمناً لكن بشكل واضح، إلى الاستمرار في سياسية عض الأصابع فوق المستنقع اليمني، بل وتحرض باتجاه اندلاع ما تأمله من صراع سعودي- إيراني

عسكري مباشر، عل الاستنزاف الأكبر دولياً يؤدي خسائر أقل وقعاً على واشنطن مما يمكن تلقيه في هذه المرحلة، أي أن المملكة تضبط سياساتها عملياً على ساعات التزامن الأمريكي في أكثر من ملف، ويبدو الملف اليمني واحداً من هذه الملفات المطلوب تأجيل بعضها أو فتح بعضها الآخر، أمريكياً.

جولة قادمة.. رغم التعنت
علاوة عن مشكلة السعودية في توجهاتها الاستراتيجية العامة، ومجمل سلوكها الإقليمي، فإن الحال يصبح أسوأ بالتراجع إلى أوراق التفاوض الموجودة، في يد حليفهم، عبد ربه منصور هادي، وحكومته في أية تسوية مرتقبة، فأفضل ما يمكن البناء عليه، بالنسبة لهادي، هو القرار الدولي «2216» الصادر عن مجلس الأمن بخصوص الأزمة اليمنية، وهو ما لا ترفضه جماعة «أنصار الله»، إلا أن التفاوض المأمول حول تنفيذ هذا القرار بحد ذاته يؤدي إلى نتيجتين: أولاً: أن المملكة ستعلن خسارتها السياسية بالنظر إلى بنك الأهداف الأولي المعلن من قبل تحالف «عاصفة الحزم»، والذي تضمن في أول بنوده إعادة حكومة هادي إلى صنعاء، والثاني: هو عدم القدرة على فرض تفسير أحادي الجانب لنص القرار، وأولويات تنفيذه، وهو ما ظهر عقب اللقاء الأول، بإعلان المبعوث الدولي إلى اليمن، اسماعيل ولد الشيخ، عن

التقدم الملحوظ لكن غير الكاف لمسار المفاوضات، أي أن هامش المناورة في التفاصيل- كخطوة نفي الرضوخ لمنطق التفاوض- سيصبح أكثر ضيقاً مع كل مرحلة يثبت فيها العجز السعودي عن إنجاز أي تقدم، كما حاولت سابقاً في معركة تعز وغيرها، أو في محاولات تأمين المناطق المحيطة بعدن، بعد الضربات الأخيرة لقوات هادي من قبل تنظيم «القاعدة».

وبانتظار الجولة القادمة، وإن تأخر موعدها نتيجة الضغط الإقليمي الجاري حالياً لمصلحة واشنطن، فإن الاتفاق قد جرى مبدئياً على اتخاذ تدابير بناء ثقة، تشمل الإفراج عن السجناء والمعتقلين دون استثناء، كما تم الاتفاق، بحسب المبعوث الدولي، على إنشاء مجموعة «الاتصال والتهذبة» التي تتألف من مستشارين عسكريين من الجانبين كليهما، بإشراف الأمم المتحدة، بينما شمل الاتفاق الأولي، وضع إطار تفاوضي لاتفاق شامل يستند على قرار مجلس الأمن «2216» لإنهاء النزاع، والسماح باستئناف الحوار السياسي الشامل.

من هنا، فإن الأساس السياسي بات حاضراً ومجهزاً لأية لحظة تجبر فيها الأطراف المتنازعة على العودة والاحتكام إلى موازين القوى الأكبر التي تحكم المشهد ككل. وإن طالت محاولات «الشغب الإقليمي» في الوقت الحالي، إلا أنها لا تزال مسقوفة بسقوف تلك الموازين الفاعلة في أكثر من ملف.

انتقل الحديث
حول تكاليف
العملية من
التوقعات
الأولية بـ«بعض
الخسائر» إلى
البيانات المنتشرة
حول الارتدادات
الاقتصادية
وأرقام التراجع
الاقتصادي في
الداخل السعودي

حتى في الداخل
السعودي بدأت
النقاشات حول
أن التكاليف
باهظة الثمن
للتورط الخليجي
في اليمن لم
تعد تجدي نفعاً
في الحفاظ على
الوزن السعودي
في المنطقة

الصورة عالمياً

بريطانيا في مهب التساؤلات وسط التغيرات



• رفضت الحكومة

الروسية
المشاركة في
«قمة واشنطن
للأمن النووي».
وأعلنت وزارة
الخارجية الروسية
أن «الوكالة الدولية
للطاقة الذرية» يجب أن تلعب دوراً مركزياً
في ضمان الأمن النووي.

• تبنى تنظيم

«داعش» سلسلة
من التفجيرات
الإرهابية في
العاصمة
الهندونيسية
جاكرتا يوم
الخميس 2016/1/14.
ما أسفر عن مقتل 8 مواطنين، وجرح
العشرات.

• أكد الحرس الثوري

الإيراني الأرباء
2016/1/13
أنه أطلق سراح
عشرة عسكريين
أمريكيين هم
طافمي زورفين
حربيين أمريكيين
احتجزهما، منذ الثلاثاء، بعدما دخل المياه
الإقليمية الإيرانية.

• في تطور هو الأول

من نوعه منذ 40
عاماً، أعلنت
هيئة الصحة
البريطانية أن
أكثر من نصف
الأطباء المبتدئين
شاركوا في الإضراب
الذي جرى يوم الخميس 2016/1/7، اعتراضاً
على انخفاض معاشاتهم، وساعات عملهم
في عطلات نهاية الأسبوع.

• أعلنت وزارة الدفاع

الأسترالية عصر
يوم الخميس
2016/1/14،
عن رفضها
طلباً سابقاً من
الولايات المتحدة
بزيادة المساهمة
العسكرية الأسترالية ضد تنظيم «داعش»
في سورية والعراق.

• في ظل المظاهرات

والإضرابات
العمالية
والنقابية
المتواصلة،
صرحت
الحكومة
الأرجنتينية
اليمنية أن بلادها
ستواصل «التفاوض» مع صندوق النقد
الدولي حول الديون المستحقة على البلاد.

■ سعد خطار

تحتل المناقشات

حول موضوع خروج أو
بقاء المملكة المتحدة
في إطار الاتحاد
الأوروبي هامشاً
واسعاً في وسائل
الإعلام الأوروبية.
فالموضوع - الذي
لا يخرج عنه كثيرون
عن سياق الضغط
البريطاني لتحقيق
توازنات أوروبية أكبر -
بات استحقاقاً قريب
المدى خلال هذا العام.

من بين العديد من المناقشات التي جرت حول موضوع
«المصير البريطاني»، تعرض «قاسيون»، فيما يلي، مقالاً
للباحث السياسي البريطاني، هارولد جيمس، خصصه للإجابة
عن التساؤل: «هل يمكن الحفاظ على المملكة المتحدة فيما لو
خرجت من الاتحاد الأوروبي؟».

الخروج والصدمات الاقتصادية

يمكن للاستفتاء المرتقب حول استمرار عضوية المملكة
المتحدة في الاتحاد الأوروبي - الذي بات من شبه المؤكد أن
يجري هذا العام - أن يتحول إلى «كارثة كبرى» أخرى تصل
إلى أوروبا. حيث من المرجح أنه في حال اختار الناخبون
البريطانيون الخروج من الاتحاد، فإن النتيجة ستكون زعزعة
استقرار الاتحاد الأوروبي، وحدث اضطراب عميق في
المملكة المتحدة.

تكمّن المشكلة في كون الاتحاد الأوروبي غارقاً على ما يبدو
في أزمة دائمة، بينما تستحوذ قضية «خروج بريطانيا» على
الاهتمام الفكري أو الوجداني لدى بعض النخب البريطانية.
فحتى قبل ظهور مشاكل الديون في منطقة اليورو خلال
عامي 2009/2010، بدا واضحاً للعديد من البريطانيين أنه،
وبهدف تحمل الصدمات، فإن الاتحاد النقدي يتطلب المزيد
من التكامل، وعلى وجه الخصوص، شكلاً من أشكال الاتحاد
المالي. وبعبارة أخرى، فإن أوروبا بحاجة إلى الاشتغال
أكثر كـ «دولة قومية»، وهذا ترتيب لا ترغب المملكة المتحدة
بالالتزام به، «حتى وإن كان زمن الدول بهذا المعنى قد ولى -
المحرر».

في الوقت ذاته، واصل المدافعون الشرسون عن عضوية
بريطانيا في الاتحاد الأوروبي ارتكاب الأخطاء تباعاً. ويعقد
الكثيرون آمالهم على توقعات بعيدة عن الواقع، لإعادة
التفاوض حول معاهدات الاتحاد الأوروبي. فقد حاولوا، على
وجه الخصوص، تقديم حجج لإضعاف العناصر التي تحول
دون عملية التكامل الأوروبي، وخاصة فيما يتعلق بانتقال
وتقليل اليد العاملة.
علاوة على ذلك، فإن المعسكر المؤيد للبقاء داخل الاتحاد

الأوروبي قد أرسل إنذارات متعلقة بـ «الصدمة الاقتصادية»
التي من المحتمل أن يسببها خروج المملكة المتحدة من
الاتحاد. وفيما تبدو هذه الاستراتيجية «معقولة»، يبقى أن
الخوف الذي تجري محاولة نشره وتعميمه ليس منطقياً،
بالنظر إلى أن هذه القضية لم تخرج حتى الآن عن كونها
ورقة ضغط سياسية.

هل الخروج حل؟

على المقلب الآخر، ليست المملكة المتحدة مثلاً جيداً لهذا
النوع من «الدولة القومية» التي يطالب بها العديد من مناهضي
الاتحاد الأوروبي، أو شكل التنظيم السياسي المرغوب فيه.
فهو تشبه عن كثب «الملكية المركبة»، التي قال في حقها
المؤرخ، جون إلبوت، إنها «النموذج السائد للحكم في القرن
السادس عشر، عندما كان لا بد من جمع كيانات منفصلة، مثل
أراغون وكاستيل».

في عام 2014، كاد «الحزب الوطني الاسكتلندي» أن يفوز فعلاً
في الاستفتاء الشعبي الذي جرى حول قضية الاستقلال أو
الانفصال. ويمكن لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أن
يعزز هذه الاتجاهات. كما أنه من المحتمل أن يحفز هذا الخروج
مشاعر مماثلة في بلاد الغال وإيرلندا الشمالية. وحتى في
شمال إنجلترا، على الأغلب أنه سيتم جذب العديد من الناضحين
إلى مزيد من التركيز على الرعاية الاجتماعية في اسكتلندا.
لا تتطابق هذه الانقسامات مع الحدود التقليدية الأوروبية.
لننظر إلى الفجوة بين منطقة لندن - التي تشبه على نحو
متزايد حضارة عالمية فائقة - وبقية البلاد... ومع تدفق المزيد
من المهاجرين إلى المملكة المتحدة، فإن ذلك الصدد أصبح
واضحاً بشكل كبير. في حين أن مدينة عالمية مثل لندن، يجب
أن تكون منفتحة على العالم.

بعماً اعتمد الملك، هنري الثامن، ما سمي بـ «النظام الأساسي»
لتقليص تأثير روما، معلناً أن «عالم إنجلترا هذا هو
إمبراطوري» - وهو أول تأكيد واضح لفكرة السيادة الوطنية
أوروبياً - ونظمت حملة وحشية للقضاء على الدين القديم.
لكن، هذا الجهد لبناء الهوية المركبة الجديدة قد فشل بشكل
واضح، مما يترك المملكة المتحدة عرضة للانحلال المحتمل في
حال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

تعقيب وخلاصة..



تعتبر هذه المادة للكاتب، هارولد جيمس، واحدة من المواد الصحفية الكثيرة التي تدق «ناقوس الخطر» حول النتائج
التي من الممكن أن تتعرض لها بريطانيا في حال خروجها من الاتحاد الأوروبي. وإن كانت هذه النزعة لرفض الخروج من
الاتحاد الأوروبي مدفوعة بمصالح رؤوس الأموال الأوروبية، إلا أن المهم في هذا النوع من الطروحات، أنه يسلط الضوء
على أن عملية الخروج من الاتحاد الأوروبي ليست «عصاً سحرية» من شأنها أن تطمر معها التراكمات التي خلفتها الأزمة
الاقتصادية في أوروبا، الأزمة المشتقة مباشرة من أزمة النظام الرأسمالي العالمي، هذا أولاً.

وفي المقام الثاني، تشير هذه المادة إلى عمق الهوية القائمة بين مصالح «البيت الأوروبي» - الاتحاد القائم حتى اليوم
على مستوى الارتباط بمرحلة الهيمنة الأمريكية - من جهة، ومصالح الأوروبيين من جهة أخرى. وكما هو الحال في
ألمانيا خصوصاً، فإن هذا النوع من المناقشات، غالباً ما يقود إلى العودة للبحث عن «الهوية» الألمانية، والبريطانية...
الخ. وهو ما يعيد الحديث في أغلب الأحيان عن تموضع أوروبا، وطبيعة اصطفاها السياسي في هذه المرحلة التي
تشهد تغيرات كبرى في المسرح الدولي.

«1+2+3»: رياضيات صينية إقليمية!

في خطوة هي الأولى من نوعها، أصدرت الحكومة الصينية يوم الأربعاء 13/1/2016، وثيقة رسمية تحدد سياسة الدولة الصينية تجاه الدول العربية. وقد شملت الوثيقة نواح عديدة سياسية واقتصادية وعسكرية.

■ إعداد: مالك موصلي

تبدأ الوثيقة بعرض مستفيض لتاريخ العلاقات الصينية العربية، منذ ألفي عام حتى اليوم، والروابط التاريخية التي تجمع الطرفين كليهما، والدور الصيني في دعم حركات التحرر العربية ونضالها في سبيل استقلالها، وصولاً إلى السياسات الحالية ومجالات التعاون المشترك وأفاقه اللاحقة. فيما يلي، نستعرض بعض أهم ما جاء في هذه الوثيقة من نقاط:

توطئة: نظرة استراتيجية للعلاقات

«تنتهي كل من الصين والدول العربية إلى العالم النامي، ويمتلك الجانبان، معاً، سدس مساحة اليابسة، وما يقرب من ربع سكان العالم، وتُمن حجم الاقتصاد العالمي. ورغم أن الجانبين الصيني والعربي يتباينان من حيث الموارد والإمكانيات ومستوى التنمية، غير أن كليهما يمران بمرحلة مهمة في المسيرة التنموية.. الأمر الذي يتطلب تضامناً وتنسيقاً أوثق بين الجانبين.. والعمل بدأ بيد على تدعيم أمن المنطقة، والتفاعل والتآزر في إقامة نوع جديد من العلاقات الدولية، بما يساهم في الحفاظ على السيادة والاستقلال ووحدة الأراضي للصين والدول العربية، وتعزيز الاستقرار والاقتصاد وتحسين معيشة الشعب، وزيادة الرفاهية للشعب الصيني والشعوب العربية».

«يعتبر العالم العربي شريكاً مهماً للصين التي تسلك، بخطوات ثابتة، طريق التنمية السلمية في مساعيها لتعزيز التضامن والتعاون مع الدول النامية، وإقامة علاقات دولية من نوع جديد، تتمحور على التعاون والكسب المشترك. وينظر الجانب الصيني دائماً إلى العلاقات الصينية العربية من الزاوية الاستراتيجية، ويلتزم بتوطيد وتعميق الصداقة التقليدية بين الصين والدول العربية كسياسته الخارجية طويلة الأمد».

في الاستثمار والتجارة: «1+2+3»

«تتمسك الصين بمبدأ التشاور والتشارك والتنازع، لتعزيز البناء المشترك من الجانبين

الصيني والعربي للحزام وطريق الحرير الجديد، وتشكيل معادلة تعاون «1+2+3»، يرمز رقم 1 فيها إلى مجال الطاقة بوصفه محوراً رئيسياً، ورقم 2 إلى مجالي البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار كجناحين لازمين، ورقم 3 إلى المجالات المرتبطة بالتقنية المتقدمة والحديثة، بما يشمل الطاقة النووية، والغذاء، والأقمار الاصطناعية، والطاقت الجديدة كنقاط اختراق، بما يطور ويجدد من التعاون العملي».

«إجراء التعاون على أساس المنفعة المتبادلة.. وتعزيز التعاون في مجال الطاقة المتجددة وفي مقدمتها الطاقات الشمسية والريحية والكهرومائية، والتشارك في بناء مركز

التدريب الصيني العربي للطاقة النظيفة، بما يعزز التعاون بين الجانبين في المجالات ذات الصلة على نحو شامل».

«توسيع دائرة مشاركة الصين في التعاون مع الدول العربية في مجالات السكك الحديدية، والطرق العامة، والموانئ، والطيران، والكهرباء، والاتصالات.. وغيرها من البنية التحتية والأساسية، وتوسيع التعاون في تشغيل المشاريع بخطوات تدريبية، والعمل على إجراء التعاون في المشاريع الكبرى في الدول العربية، وفقاً لمجالاتها واحتياجاتها ذات الأولوية للتنمية، بما يرتقي بمستوى البنية التحتية والأساسية في الدول العربية بشكل مستمر».

سياسياً واقتصادياً: مواجهة فنزويلية حامية

تتجه فنزويلا نحو مواجهتين، تعزز كل منهما الأخرى: مواجهة سياسية عمادها الخلاف بين السلطين التشريعية والتنفيذية، ومواجهة اقتصادية تستند إلى الصراع الجاري حول تحديد الهوية الاقتصادية لفنزويلا، وبالتالي، مصير مواطني الدولة، فيما يبدو مستقبل هذه المواجهة ضبابياً على نحو جدي، بقدر ما يعتمد على جدية اليسار واليمين في خوضها.

■ وائل سعد

بعد تقدمها في الانتخابات البرلمانية في السادس من شهر كانون أول من عام 2015، تبدو المعارضة اليمينية أكثر جنوحاً من أي وقت مضى نحو مواجهة واضحة مع الرئيس، نيكولاس مادورو. الهدف غير المعلن القائم على زعزعة استقرار الحكومة قدر الإمكان، والإطاحة بها قبل نهاية عام 2016، بات معلناً مع تجديد الرئيس الجديد للجمعية الوطنية «البرلمان»، راموس ألب، دعوته لإسقاط الحكومة والرئيس خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2016. وقد عزز ألب هذه المواجهة في السادس من شهر كانون الثاني، عندما أقسم ثلاثة من أعضاء المعارضة كممثلين في البرلمان، على الرغم من قرار المحكمة العليا بتعليق عضويتهم نتيجة مخالفات انتخابية واضحة.

«العفو العام»:

جولة جديدة للمواجهات

بدورها، أعلنت المحكمة العليا يوم الاثنين 16/1/2016، أن رئيس البرلمان يتصرف

وكأنه يتحدى قرارات المحكمة، وعليه، فإنها من الآن وصاعداً تعتبر القوانين كلها التي تمر عبر البرلمان لاغية وباطلة، لأن الأخير قد أدرج أعضاءً مجمدين قانونياً في هيئته. وعلى هذا الشكل، تبرمج المواجهة السياسية اليوم بين السلطة التشريعية والتنفيذية. من المتوقع أن تجري الجولة الثانية من المواجهات خلال الأيام القادمة حول قانون «العفو العام» الذي تعتزم المعارضة اليمينية، من خلاله، الإفراج عن السجناء كلهم، بمن فيهم المشاركون في أعمال العنف الذين تؤكد الحكومة الفنزويلية ارتباطهم بالسفارة الأمريكية مباشرة. وبشكل وصفته الصحافة الفنزويلية بـ«الطفولي وغير المسؤول»، حذر رئيس البرلمان الرئيس مادورو بأنه في حال أعادت المحكمة العليا تطبيق قانون «العفو العام»، فإن البرلمان سيبدأ بإقالة الوزراء في حكومة مادورو تبعاً من خلال سحب الثقة البرلمانية منهم.

أجندة عمل (واسعة)

من الناحية الشكلية توجد لدى البرلمان



لإدخال عدد من القوانين التي من شأنها أن تقوض صلاحيات مادورو تدريجياً، من خلال الإجهاد على قوانين الإصلاح الزراعي، ومحاولة إعادة الخصخصة في القطاعات الصناعية الرئيسية، وتفكيك الرقابة على الأسعار.. إلخ.

إجهاد على مشاريع تقدمية

في تعبئتها الشعبية، تحاول المعارضة اليمينية اللعب على حاجات الناس، من خلال ضرب مشروع «شافيز» الإسكاني، الذي أمنت الحكومة عبء ما يقرب من مليون وحدة سكنية عامة خلال الأعوام الخمسة الماضية. وقد أعطت الحكومة للأسر ملكية المنازل دون الحق ببيعها أو الاستفادة العقارية منها. من هنا، تطالب المعارضة الفنزويلية بمنح الناس سندات ملكية قابلة للبيع، وبالتالي قابلة للمتاجرة. وهو ما ترفضه الحكومة بشكل مطلق، معللة ذلك بأن للأسرة حق السكن طوال حياتها، وذلك لا يلغي حق السكن المجاني للأسر القادمة مستقبلاً.

أما القانون الذي تعتبره المعارضة اليمينية «ورقة رابحة» قد تشهدها لاحقاً في وجه الرئيس مادورو، فهو محاولة «دولة الاقتصاد» عبر التخلص من العملة المحلية «البوليفار»، وهو ما لفتت إليه قيادة الجيش الفنزويلي، بالقول أنها جاهزة للتدخل في حال المس بسيادة العملة المحلية للبلاد.

أن المعارضة ستلجأ إلى تنظيم استفتاء ضد مادورو، غير أن ذلك يتطلب 20% من توقيعات الناخبين المسجلين، والذين يبلغ عددهم أكثر من 3,8 مليون ناخب. وهي المهمة التي فشلت فيها المعارضة اليمينية سابقاً في وجه الرئيس الراحل، هوغو شافيز، رغم أنه كان عليها جمع 2,5 مليون توقيع فقط.

بصرف النظر عن مشروع الإطاحة بالرئيس مادورو، أو مشروع العفو العام، يخطط اليمين المسيطر على البرلمان

اليميني الفنزويلي الجديد مجموعة من الخيارات في محاولاته التخلص من مادورو، إذ يمكن إبعاد الوزراء والنواب المحسوبين على الرئيس مادورو «رغم أن ذلك قد يؤدي إلى انتخابات برلمانية جديدة»، وإبعاد رؤساء الفروع الأخرى من الحكومة كالمحكمة العليا والنائب العام، أو سحب الثقة من المجلس الانتخابي الوطني، أو تعديل الدستور تمهيداً لطرحه على الاستفتاء. وإلى جانب ذلك، فإن هناك الكثير من التكهنات حول

خلال عام 2015، أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية عجزاً متزايداً في قدرتها على حياكة السيناريو العالمي وفق هواها. وعلى النقيض من منتصف القرن العشرين، تعجز «النخب» السياسية الأمريكية الحالية عن تقديم أي مشروع فاعل، سواء في قضايا تمس الداخل الأمريكي، أو على الساحة الدولية.

الهيمنة تتدهور..

واشنطن واستحقاقات العام الجديد



■ إعداد وترجمة: رنا مقداد

تشير دلائل كثيرة إلى استياء واشنطن، وإلى حالة ضيق الأفق في وجه مشاريعها، حيث وحدها المشاكل العاجلة والآنية تحظى بمحاولات مجتازة لحلها. أما العمل الأكبر، فهو ينصب دائماً في محاولات «إنقاذ الهيمنة»، من خلال تصدير الفوضى قدر المستطاع.

الفشل في السياسة الداخلية والخارجية

في طبيعة الحال، ليس اضمحلال الهيمنة الأمريكية حدثاً مستجداً وأنيباً، إنما هو «عملية اضمحلال» أو «ميل نحو الاضمحلال»، وفي 2015، تسارعت هذه العملية، ويتضح ذلك من خلال تعميم الفوضى على نحو متزايد في العالم.

لن يكون للرئيس الأمريكي، باراك أوباما، الذي ينهي ولايته الثانية، تأثير كبير على عملية التحلل التي تصيب الهيمنة الأمريكية عالمياً. سيجري تعزيز استياء السكان في البلاد من خلال تفاقم المشاكل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. أما في الساحة الدولية، فستستمر الولايات المتحدة في فقد مكانتها في مقابل المراكز التي تحيك عالماً متعدد الأقطاب، وعلى رأسها دول مجموعة «بريكس».

من المرجح أن يكون العام 2016 نقطة تحول محتملة في الصراعات الدائرة في اليمن وسورية. ومن الممكن لهذه التحولات أن يكون لها تأثير سلبي على الوضع العالمي للولايات المتحدة كقوة مهيمنة. وسيؤثر تعزيز حضور روسيا كقوة عسكرية، والحضورين الصيني والهندي كقوتين اقتصاديتين، على الوضع العالمي لواشنطن أيضاً. أما الانهيار النهائي للحضور الأمريكي في أوكرانيا فهو ممكن أيضاً هذا العام، مما سيفقد الولايات المتحدة ورقة الضغط القوية على الحدود الفاصلة بين دول الاتحاد الأوروبي وروسيا.

ستؤدي تصرفات النخب الحاكمة في الولايات المتحدة داخلياً وخارجياً إلى تزايد السخط في صفوف المواطنين الأمريكيين

الرئيس الجديد

من بين جملة الأحداث التي يشهدها عام 2016، يبرز الحدث السياسي الرئيسي داخل الولايات المتحدة، متمثلاً بالتحضيرات التي بدأت لتوها ارتباطاً باستحقاق الانتخابات الرئاسية: على الرغم من تزايد شعبية المرشح اليميني، دونالد ترامب، والبلورة التي تجري اليوم لقوة سياسية جديدة في

المرجح ان يكون العام 2016 نقطة تحول محتملة في اليمن وسورية.. ومن الممكن لهذه التحولات ان يكون لها تأثير سلبي على الموقف العالمي لواشنطن

للمرشح الرئاسي، دونالد ترامب، ومؤيديه في الانتخابات الرئاسية التي ستجري في نهاية عام 2016، يمكننا التنبؤ بتعزيز وبلورة ما يسمى بـ«الطبقة الوسطى» كقوة سياسية فاعلة في البلاد.

وسيزيد من سرعة وتيرة هذه البلورة المحاولات المنتظمة من جانب السلطات الأمريكية للنيل من الحقوق والحريات السائدة سابقاً في الولايات المتحدة، مثل الحق في حمل السلاح، وحرية التعبير، الأمر الذي من شأنه أن يخلق لبعض النخب الحاكمة بديلاً سياسياً، فيما لو وصلت سياسات الهيمنة الأمريكية عالمياً إلى أفق مسدود كلياً، لأنه، وبحسب التوقعات، فإن الحزب السياسي الذي تتكون قاعدته الاجتماعية من الطبقة الوسطى، هو الوحيد القادر على التكيف مع نظام متعدد الأقطاب عالمياً.

إذاً، فإن حزباً سياسياً يمثل مصالح الطبقة الوسطى هو البديل الموجود اليوم أمام النخب الليبرالية التي تستشعر الأزمة التي تحيط بالدور الأمريكي داخلياً وخارجياً. لكن، هل ذلك يعني أن هذه النخب، التي اعتادت على مستوى ربح محدد أن تترك هذا المستوى فجأة، وتذهب لتداعب أحلام الطبقة الوسطى؟ بالتأكيد لا، بل سترتبط هذه الاستراتيجية بمحاولة تعبئة ما يمكن من جماهير لإنجاز خطوات التراجع التي تجبر الإدارة الأمريكية على إظهارها، لكن دون تغيير في أهداف الربح المطلوبة.

■ نقلاً عن مركز «Kathon»

على متابعة نشر المزيد من الفوضى العالمية في عدد من الجبهات. لنا أن نتوقع أن الاحتمالات الكبرى للآزمات وسيناريوهات الفوضى ستكون حاضرة تحديداً في أوروبا وبعض دول آسيا الوسطى. إذ أنها الدول المرشحة بقوة لخوض غمار تجربة الفوضى الأمريكية، كونها دول المحيط الحيوي الروسي الذي تراه «نخب الليبرالية» الأمريكية، على اختلافها، مسرحاً يجب إدخاله في دوافع ودوافع مستجدة من الفوضى والعنف. وقد بدأت هذه السياسة تحديداً بعد فشل سيناريو الثورة الملونة في الداخل الروسي، ووصول المحاولات على الجبهة الأوكرانية إلى طريق مسدود كلياً بمعنى الحسابات الاستراتيجية بعيدة المدى.

على الصعيد العالمي، ستواجه النخب الليبرالية، في الاتجاهين السياسيين الأمريكيين كليهما، عالماً متعدد الأقطاب: هنا يمكن أن نخترل «خصوص واشنطن» الرئيسيين بروسيا والصين، وما حولهما من دول داخل أو خارج مجموعة «بريكس». أما على الصعيد الداخلي، فستكون هذه النخب وجهاً لوجه مع المخاطر التي يحملها صعود الحركة الاحتجاجية في وسط أمريكا.

ماذا عن «الطبقة الوسطى»؟

ستؤدي تصرفات النخب الحاكمة في الولايات المتحدة داخلياً وخارجياً إلى تزايد السخط في صفوف المواطنين الأمريكيين، الذين هم نواة المجتمع وأصحاب القيم الأمريكية التقليدية. وعلى الرغم من الهزيمة المحتملة

وجدتها

د. عروب المصري



باديتنا المنهوبة

عانت البادية السورية في فترات مضت من قضية حقوق الرعي التي تحولت من نظام الحقوق المكتوبة تاريخياً في المراعي إلى نظام الرعي الحر أو المشاع الذي أسس له قانون الرعي الحالي، وهو أحد العوامل المسؤولة عن تدهور المراعي وذلك بسبب عدم الوعي البيئي الذي يؤدي إلى البدء بعمليات الرعي المبكر والرعي الجائر تطبيقاً للمقولة «الكسب لمن سبق» أي الذي يسبق بدخول المرعى هو المستفيد من الرعي المبكر، وهذا لا يسمح بنمو الغطاء النباتي بالشكل المطلوب لذلك فإن التخصص عامل يساعد على تنمية المراعي بسبب الحماية، الذي يسمح بإعادة الغطاء النباتي بشكل جيد، وهذا مما يسمح بزيادة الكمية الجافة الناتجة من وحدة المساحة لتأمين احتياجات القطيع التي تتزايد بشكل دائم.

وكثيراً ما لجأ سكان البادية لاقتلاع الشجيرات الرعوية لاستخدامها كوقود مع تزايد السكان لتأمين الاحتياجات المنزلية، ودخل ذلك في نطاق سوء الاستخدام، ولسوء الحظ فإن الشجيرات المرغوبة كمرعى هي نفسها المرغوبة للاحتطاب، ونتيجة الممارسات السابقة حصل انحسار في الغطاء النباتي وفقد معمراته وحولياته وتعرض التربة للانجراف والتعرية، وأخذت طريقها إلى التدهور، كما تلاشت تقريباً الحيوانات البرية من غزال ومها وحمار الوحش السوري والنمر التدمري من البادية السورية، وتأثرت نتيجة لذلك الثروة الحيوانية وإنتاجيتها من أغنام وإبل وماز و انعكس ذلك على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمعاشي لسكان البادية .

كما أن استخدام وسائل النقل المختلفة لنقل الأغنام من مكان إلى آخر بحثاً عن المرعى، إضافة إلى صهاريج المياه الأخرى والجرارات الزراعية وحركتها العشوائية، ساهم بعدم السماح للنباتات بالنمو وتحصيم الغطاء النباتي وتفتيت التربة السطحية، مما جعلها عرضة لفعل الرياح والعواصف، مما ساهم في نقل حبيبات الطين والوسلت الناعم كأغبرة، كما أن حبيبات الرمل الأكبر حجماً أخذت تنتقل قفراً أو زحفاً على سطح التربة وتتراكم على الحواجز أو فوق الغطاء العشبي مما ساهم في القضاء على الغطاء النباتي.

كل هذه المشاكل والصعوبات باتت الآن أضعافاً مضاعفة مع مرور الآليات في زمن الحرب بطريقة أكثر عشوائية وفقدان السيطرة على معظم مناطق البادية، ولا ندري ماذا حل بالغطاء النباتي والمراعي. إن دراسة الواقع الراهن وترميمه بعد الحرب واحدة من الأولويات العلمية والبيئية والاقتصادية الأساسية للبادية السورية.

حوض المتوسط

التنوع الحيوي والتغير المناخي



حسام الماني

الغذاء، بالإضافة لمخاطرها على صيد الأسماك والزراعة البحرية، وعلى السياحة في البحر، وصحة الإنسان. وأخيراً سوف يكتمل نقاشنا في هذا الفصل حول تأثيرات الاحترار العالمي على المجموعة الأحيائية المقيمة واستجاباتها له.

ديموغرافية السكان

لطالما كانت ديناميكية السكان الخاصة بالمجتمعات البشرية عاملاً أساسياً في تطور حوض البحر المتوسط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. يزداد عدد السكان الكلي في الحوض بصورة متسارعة وغير متساوية الآن. السبب الأول، تباين الكثافة السكانية بصورة كبيرة ضمن الحوض، من كثافة عالية تصل إلى 1080 نسمة/كم² في مالطا - والتي تمثل أعلى نسبة كثافة سكانية وطنية في العالم بعد موناكو وسنغافورة- إلى كثافة منخفضة عند 28 نسمة/كم² في كورسيكا. تتعكس النزعات الديموغرافية مقابل بعضها البعض بين الربع الشمالي الغربي للحوض مع الأرباع الثلاثة الأخرى. ففي عام 1950 مثل الـ 140 مليون ساكن على الضفة الشمالية للبحر المتوسط نسبة 66,7% من المجموع الكلي للسكان في المنطقة. بينما في عام 1990، مع عدد سكان بلغ 190 مليون نسمة شكلت الدول نفسها نسبة 50% من سكان المنطقة. وعند حلول عام 2070، سوف يكون هناك ما بين 520 إلى 570 مليون نسمة، متركزين في جزئهم الأكبر ضمن الدول الجنوبية والشرقية للحوض، من المغرب إلى تركيا حيث زاد عدد السكان بمعدل خمسة أضعاف بالمقارنة مع إحصائيات عام 1950.

يقود هذا التباين السكاني حقيقة أن المجموعات البشرية لدول المتوسط غير الأوروبية تكون أقل عمراً بكثير مقارنة مع مجموعة السكان الشماليين الأكثر غنى. وللعلم تكون نسبة الشريحة العمرية 15-24 إلى الشريحة 55-64 تكون أعلى بمقدار 2,5 مرة في دول جنوب المتوسط مقارنة مع دول شمال المتوسط الأوروبية. يقترح المحللون المحافظون أنه وبحلول العام 2025، سوف يستقر عدد سكان أوروبا الجنوبية عند حوالي 170 مليون نسمة، في حين سكان دول شرق المتوسط وشمال أفريقيا بحوالي 70%، ويعود ذلك بسبب معدلات النمو السكاني المرتفعة التي تراوحت ما بين 2-3,5% منذ الستينيات، عندما حققت معظم هذه الدول استقلالها. إن معدلات التزايد السكاني هذه هي من بين الأعلى في العالم، وكنيجة لها سوف تأوي دول المتوسط غير الأوروبية ثلثي عدد السكان الإجمالي للحوض بحلول عام 2025. وعلى الرغم من هذه الأرقام، تظهر النزعات الديموغرافية الأخيرة في شمال أفريقيا أن حجم السكان سوف يستقر في وقت أبكر مما كان يتوقع سابقاً.

علاوة على ذلك، وبسبب كونها منطقة تقاطع طرق حضارية واجتماعية-اقتصادية، فإنها تتأثر بقوة بأنواع أخرى من التغيرات العالمية. وفعلياً، وبسبب تعرضها طويل الأجل للنشاطات البشرية المكثفة والمتعددة، وحساسيتها المتوارثة تجاه تآرجحات الظروف المناخية، فإن المجموعة الأحيائية والنظم البيئية المتوسطية تكون حساسة بشكل خاص للتغير العالمي ذو المناحي المتعددة، الأمر الذي يتسبب من بين أشياء أخرى إلى تعديل أنماط التنوع الحيوي القديم وأنظمة الاضطرابات.

ومع ذلك، فإن المجموعة الأحيائية والنظم البيئية المتوسطية هي ذات ديناميكية عالية وقدرة مرتفعة على التعافي. فقد كانت تتأقلم ومنذ وقت طويل مع التغيرات البيئية ومع الأنواع الجديدة الآتية من مكان بعيد أو قريب. ولكن توجد هناك الأدلة على حدوث انهيارات سريعة في الجماعات، وذلك على مقياس محلي أو على مقياس المنطقة ككل، وخاصة في الجزر. تنتج هذه التراجعات على الأغلب عن تآزر التغيرات المناخية مع التأثيرات البشرية. ولكن يعطينا العدد الكبير من المتعضيات الأثرية من الزمن الثلاثي والمتوطنات القديمة البرهان على قدرة الأنظمة البيئية الموجودة في المنطقة على التكيف مع التغيرات البيئية القوية. والسؤال المطروح الآن هو كيف تكون الجماعات والأنواع والمجتمعات قادرة على الاستجابة للتغيرات ذات السرعة الأكبر بكثير من تلك التغيرات التي اختبرتها على مسار التاريخ.

تتميز المنطقة بتعقيد المجموعة الأحيائية والمناظر الطبيعية المتوسطية. إن المكونات الأساسية الستة للتغير العالمي هي كالتالي: (1) الديموغرافية العالمية وزيادة عدد السكان، (2) الاستغلال الجائر للمصادر الطبيعية، (3) تغيير وتجزئة الموائل، (4) التلوث وانتشار المواد الكيميائية السامة، (5) الغزو الحيوي (ومن ضمنها المتعضيات المعدلة وراثياً)، (6) التغير المناخي. ولدينا مكوّن سابع يمكن أن يصبح حاسماً في المستقبل القريب وهو بروز أمراض جديدة نشأت أو عادت للظهور كنتيجة لعدة عوامل اجتماعية-اقتصادية تتأثر بالتوافق مع قدرات انتشار جديدة للمسببات المرضية والأمراض.

سنذكر بعضاً من أفضل العواقب المعروفة والمتوقعة لهذه المكونات، مركّزين على الغزو الحيوي والتغير المناخي. وعلى وجه الخصوص الأنواع الغازية من النباتات البرية والبحرية والطحالب والحيوانات التي تزداد أعدادها في الأراضي المتوسطية وفي البحر. يمثل بعضها وخاصة بعض المفترسات والميكروبات تهديداً للتنوع الحيوي وشبكات

معالجة الحمأة في محطات الصرف الصحي بالاهتضام



قدم الدكتور المهندس عصام المنصور من جامعة البعث، كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية، قسم هندسة القوى بحثاً بعنوان «الاهتضام اللاهوائي للحمأة في محطات الصرف الصحي - دراسة طاقة وبيئية» وذلك في الندوة الوطنية الثانية يمثل الاهتضام اللاهوائي عملية تحويل المادة العضوية إلى غاز ذو محتوى طاقي مرتفع نسبياً، وبالتالي فإنه يقدم تقنية لتوليد الطاقة ولمعالجة النواتج والفضلات في الوقت نفسه.

تشكل الحمأة الناتجة عن محطات معالجة مياه الصرف الصحي تحدياً مهماً في المدن على الصعيدين الخدمي والبيئي، حيث يقدم الاهتضام اللاهوائي طريقة فعالة لمعالجة هذه الحمأة مع توليد طاقة محتواة في الغاز الحيوي الناتج عن التقنية، نظراً لمحتوى الحمأة الهام من المواد العضوية الملوثة.

يقدم هذا البحث دراسة طاقة لعملية الاهتضام اللاهوائي للحمأة مع تبيان الطاقة التي يمكن الحصول عليها، وبالتالي يوفر الطاقى الذي يمكن تحقيقه في عملية معالجة الحمأة الناتجة عن تنقية ومعالجة مياه الصرف الصحي في المدن. كما أنه يقدم دراسة طاقة لتقنية معالجة أخرى للحمأة وبالتالي مقارنة طاقة للاهتضام اللاهوائي مع هذه التقنية. إضافة إلى ذلك يقدم البحث مقارنة بيئية بين تقنيتي المعالجة السابقتين، حيث تظهر هذه المقارنة الأثر البيئي لكل منهما. بالنتيجة يظهر هذا البحث المكان المتقدم للاهتضام اللاهوائي كوسيلة لإنتاج الطاقة الحيوية ولمعالجة الحمأة.

بقايا الحصاد كمصدر لصناعة الأنزيمات



تحت عنوان «أمثلة إنتاج إنزيم السلولاز من فطر *Trichoderma spp* بالتخمير السائل وبالحالة الصلبة باستخدام قوالب الذرة وتفل التفاح كمصادر للكربون» قدم كل من المهندسة رشا الحداد والدكتورة صباح اليازجي والدكتور أنور الحاج علي بحثهم في الندوة الوطنية الثانية لتقانات التخمير وقدموا فيه ملخصاً عن بحثهم.

ينتج عن العمليات الزراعية المختلفة من حصاد، وتقليم، وتوضيب كميات كبيرة من المخلفات إضافة إلى مخلفات مصانع الأغذية التي تشكل حمولة بيئية كبيرة لصعوبة التخلص منها، حيث تحوي هذه المخلفات نسبة كبيرة من السلولوز حوالي 40-50% منها والذي يمكن حلمته بواسطة إنزيمات السلولاز إلى غلوكوز والاستفادة منه لاحقاً في العديد من المجالات، كإنتاج الوقود الحيوي (الإيثانول)، وتغذية الحيوان وإنتاج بعض المواد الكيميائية خاصة مع تزايد الطلب على الطاقة والغذاء في أنحاء العالم جميعها، لذا تعتبر هذه المخلفات السلولوزية ركائز هامة يمكن توظيفها في تلبية هذه الاحتياجات إضافة إلى الحد من الآثار الضارة لهذه المخلفات سواء من النواحي البيئية أو الصحية.

لذا هدف البحث إلى إنتاج إنزيمات السلولاز باستخدام هذه المخلفات كمواحد متاح محلياً رخيصة الثمن

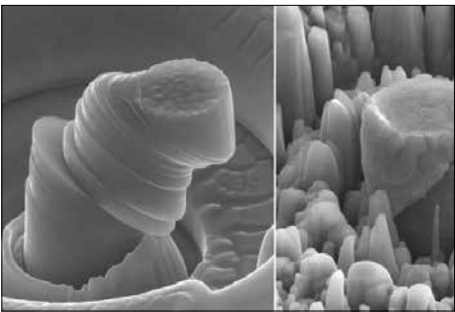
جمعت في هذا البحث 45 عينة من تربة وخشب متحلل وكمبوست فطر زراعي مستنزر من ثلاث محافظات «دمشق، حمص، اللاذقية». شخضت منها مجهرياً 18 عزلة من الجنس الفطري *Trichoderma*، وغربلت من حيث قدرتها على إنتاج إنزيمات السلولاز بتنميتها على أطباق بتري، حاوية على أغار كربوكسي ميثيل السلولوز كمصدر للكربون لمدة 5 أيام،

Response Surface Methology

بينت النتائج أن الظروف المثالية هي درجة الحرارة 30°C، و pH=6، وسرعة التهوية 200 دورة/ دقيقة، ومدة التحضين المثالية 5 أيام بالنسبة لتفل التفاح و7 أيام بالنسبة لقوالب الذرة، تركيز الركيزة 3% بالنسبة لطريقة التخمير السائلة و3% ونسبة الرطوبة الأولية للركيزة 70%، كما أظهرت النتائج أن الطريقة الصلبة أكثر كفاءة في إنتاج إنزيم السلولاز مقارنة بالطريقة السائلة كما أعطت قوالب الذرة فعالية إنزيمية أعلى «U/ 3,5 ml» مقارنة بتفل التفاح.

ثم قدر إنتاج الأنزيم بالاعتماد على الهالة الشفافة المتشكلة حول المستعمرات بعد إضافة صبغة أحمر الكونغو. أوضحت الدراسة أن العزلات *Ti*، *Tg*، *Tr* كانت الأفضل في إنتاج السلولوز مقارنة بباقي العزلات، وتميزت العزلة *Tr* بأعلى كفاءة أنزيمية حيث وصل متوسط قطر الهالة حول المستعمرة إلى 7 ± 0.2 سم، ثم تمت أمثلة ظروف إنتاج الإنزيمات بالطريقة السائلة والطريقة الصلبة بواسطة قوالب الذرة وتفل التفاح كمصدر كربوني وحيد باستخدام التصميم الإحصائي «RSM»

أخبار العلم



تطوير معدن بواسطة خزفيات

تمكن باحثون من جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس من تحسين مواصفات معدن بواسطة جسيمات متناهية الصغر من الخزفيات.

أصبحت المادة المركبة التي تم الحصول عليها متينة جداً وخفيفة للغاية. تتكون هذه المادة من 86% من المغنيزيوم و14% من كربيد السيليكون. برأي العلماء قد تستخدم المادة الجديدة في صناعة الطائرات والمركبات الفضائية وصناعة السيارات والإلكترونيات. استطاع الباحثون زيادة المتانة النوعية ومعامل المرونة الطولي للمادة عن طريق إشباع المعدن بجسيمات متناهية الصغر من كربيد السيليكون لا يمكن اعتبار فكرة تحسين خواص المعادن عن طريق إشباعها بالسراميك فكرة جديدة مع أن تطبيقها العملي يتعلق بحل قضية التوزيع المتساوي للجسيمات المتناهية الصغر، الجسيمات التي تميل لتشكيل كتل صغيرة من تلك الجسيمات.



40 عاصفة مغناطيسية هذا العام

كشفت دراسات وأبحاث أجريت مؤخراً أن الأرض تتوقع حدوث هذا العام نحو 40 عاصفة مغناطيسية، ستكون من بينهما عواصف قوية جداً. يتوقع من 25 إلى 40 عاصفة مغناطيسية، بينها 7 عواصف ستكون قوية جداً، ستضرب الأرض عام 2016. كما أن نسبة ظهور عواصف من أعلى فئة تبلغ 15%. ويبلغ متوسط مستوى مؤشر AP لنشاط المغناطيسية الأرضية، يبلغ 3 ± 10 . العاصفة الشمسية هي اضطراب مؤقت في مجال الأرض المغناطيسية، والسبب في ذلك هو القدرة الشمسية. وتعتبر العاصفة الجيومغناطيسية مكون رئيسي للطقس الفضائي وتساهم بالعديد من المكونات الأخرى للطقس الفضائي. والعاصفة الجيومغناطيسية تسببها موجة اهتزاز ريج شمسية أو غيمة الحقل المغناطيسي التي تتفاعل مع حقل الأرض المغناطيسي. والزيادة في ضغط الرياح الشمسية التي تضغط على الغلاف المغناطيسي بشكل أولي، ويتفاعل حقل الرياح الشمسية المغناطيسي مع حقل الأرض المغناطيسي ويحول كمية متزايدة من الطاقة إلى الغلاف المغناطيسي. وكلا التفاعلين يسببان في زيادة حركة البلازما خلال الغلاف المغناطيسي والزيادة في التيار الكهربائي في الغلاف المغناطيسي والأينوسفير.

Atomic number	Symbol	Atomic weight	Metal	Semimetal	Nonmetal
1	H	1.008			
2	He	4.003			
3	Li	6.941			
4	Be	9.012			
5	B	10.811			
6	C	12.011			
7	N	14.007			
8	O	15.999			
9	F	18.998			
10	Ne	20.180			
11	Na	22.990			
12	Mg	24.305			
13	Al	26.982			
14	Si	28.086			
15	P	30.974			
16	S	32.065			
17	Cl	35.453			
18	Ar	39.948			
19	K	39.098			
20	Ca	40.078			
21	Sc	44.956			
22	Ti	47.88			
23	V	50.942			
24	Cr	51.996			
25	Mn	54.938			
26	Fe	55.845			
27	Co	58.933			
28	Ni	58.693			
29	Cu	63.546			
30	Zn	65.38			
31	Ga	69.723			
32	Ge	72.630			
33	As	74.922			
34	Se	78.96			
35	Br	79.904			
36	Kr	83.80			
37	Rb	85.468			
38	Sr	87.62			
39	Y	88.906			
40	Zr	91.224			
41	Nb	92.906			
42	Mo	95.94			
43	Tc	98.906			
44	Ru	101.07			
45	Rh	102.91			
46	Pd	106.42			
47	Ag	107.87			
48	Cd	112.41			
49	In	114.82			
50	Sn	118.71			
51	Sb	121.76			
52	Te	127.6			
53	I	126.91			
54	Xe	131.29			
55	Ba	137.33			
56	La	138.91			
57	Ce	140.12			
58	Pr	140.91			
59	Nd	144.24			
60	Pm	144.91			
61	Sm	150.36			
62	Eu	151.96			
63	Gd	157.25			
64	Tb	158.93			
65	Dy	162.50			
66	Ho	164.93			
67	Er	167.26			
68	Tm	168.93			
69	Yb	173.05			
70	Lu	174.97			
71	Hf	178.49			
72	Ta	180.95			
73	W	183.84			
74	Re	186.21			
75	Os	190.23			
76	Ir	192.22			
77	Pt	195.08			
78	Au	196.97			
79	Hg	200.59			
80	Tl	204.38			
81	Pb	207.2			
82	Bi	208.98			
83	Po	209			
84	At	210			
85	Fr	223			
86	Ra	226			
87	Ac	227			
88	Th	232.04			
89	Pa	231.04			
90	U	238.03			
91	Np	237.05			
92	Pu	239.05			
93	Am	243.06			
94	Cm	247.07			
95	Bk	247.07			
96	Cf	251.08			
97	Es	252.08			
98	Fm	257.10			
99	Md	258.10			
100	No	259.10			

إضافة أربعة عناصر كيميائية جديدة إلى

جدول مندليف

أضيفت أربعة عناصر جديدة إلى الجدول الكيميائي الدوري لمندليف، ولكن بصورة مؤقتة حالياً. أعلن الاتحاد الدولي للكيمياء النظرية والتطبيقية، أن العناصر الجديدة التي أضيفت إلى «جدول مندليف» الدوري تحمل الأرقام الذرية: 113 و 115 و 117 و 118. تكمن الصعوبة التي يلاقيها العلماء في الحصول على هذه العناصر الجديدة في أنها تتفكك إلى نظائر غير معروفة لعناصر كيميائية أخف منها. منحت هذه العناصر أسماء مؤقتة: للعنصر 113 «يابونيوم»، وللنصر 115 «ununpentium Uup»، وللنصر 117 «ununseptium – Uus»، وللنصر 118 «ununoctium – Uuo». وبعد خمسة أشهر سيتم منح أسماء ثابتة لهذه العناصر وتدرج في الجدول الدوري لمندليف. وهذه العناصر الجديدة يتم تركيبها اصطناعياً، ولا توجد عناصر أثقل من اليورانيوم في الطبيعة، أي يكون رقمها الذري أكبر من 92، لذلك يتم الحصول عليها عن طريق تركيبها اصطناعياً.

باختصار..!



تكنولوجيا في خدمة الارهاب!

دأب تنظيم «داعش» الإرهابي على التسلل عبر مواقع التواصل الاجتماعي والتطبيقات التفاعلية الحديثة، لبحث مواد المرئية والنصية للرأي العام العالمي، لاحظت شبكة Ghost Security Group المكافحة للإرهاب الإلكتروني، الشهر الماضي، رسائل خاصة على تطبيق «تلغرام» الشبيه بـ «واتساب»، وأخرى مباشرة على تويتر، تربط المستخدمين بموقع إلكتروني خاص بتنزيل تطبيق «وكالة أعماق» التي تبث مواد بروبغندية متعلقة بـ «داعش». إلا أن هذا الموقع اختفى منذ حينه من على الشبكة العنكبوتية!

على صعيد التطبيقات، أصدر «داعش» تطبيقاً جديداً خاصاً بنظام التشغيل «أندرويد» لتبادل الرسائل، يهدف من خلاله إلى نشر البروباغندا والمواد الاستقطابية التعبوية، بحسب موقع Defense One الإلكتروني. وتم اكتشاف تطبيقاً آخر باسم Alrawi.apk (أو the Alrawi app)، وهو يشبه تطبيق «وكالة أعماق». إلا أنه في 11 كانون الثاني الحالي، اكتشفت «خصائص الرسائل النصية في التطبيق الجديد، تسمح بتبادل معلومات «داعش» ومواد الدعائية» على نحو ما يقوم به مستخدمو «واتساب» و«تلغرام». واعتبر القائمون على التطبيق أن: «الخصوصية مسألة غاية في الأهمية!» وأوضح موقع Defense One، سيبقى بإمكان التنظيم الإرهابي أن يتواصل بأمان وفعالية مع جمهوره المستهدف، كما لو كان عبر «تلغرام» و«واتساب».



صحافيو «دلي تلغراف» تحت المراقبة!

فوجئ صحافيو «دايلي تلغراف» بوجود أجهزة استتعار وضعتها إدارة الصحيفة البريطانية على مكابهم لتحديد أوقات جلوسهم في مكابهم واستعمالهم للوحة مفاتيح الكمبيوتر. خطوة الصحيفة أثارت غضب الموظفين فسارعت إدارتها إلى الإيضاح بأن الأجهزة ستبقى لأربعة أسابيع بهدف تحديد كمية الطاقة المستهلكة لأغراض التدفئة والإضاءة، سعياً لتخفيضها، و«حفاظاً على التزامات الصحيفة البيئية».

رداً إدارة «تلغراف» لم يرض فريق العمل، وبعد سلسلة من الاحتجاجات داخل الصحيفة، رضخت الإدارة للضغط وأزالت الأجهزة «مؤقتاً» ريثما تجد وسيلة أخرى للمراقبة!

صحافيو الجريدة البريطانية لم يقتنعوا بتبريرات الإدارة لأن الأجهزة المعتمدة، وبحسب تعريفها، تستخدم لرصد الحركة في أمكنة العمل، وليست مخصصة لاستخدامات متعلقة بالطاقة. «الاتحاد الوطني للصحافيين» في المملكة المتحدة انتقد «دايلي تلغراف» على ممارسة الرقابة على الصحافيين مؤكداً أنه على أصحاب العمل الالتزام بقواعد صارمة في ما يتعلق بتجميع المعلومات في أمكنة العمل، مضيفاً: «يتمتع الموظفون بحقوق واضحة جداً بما يتعلق بالخصوصية يجب حمايتها واستشارتهم في أي إجراء يهدف إلى تجميع المعلومات».

● وكالات

رحلت الفنانة التشكيلية عبلة العزاوي «1935- 2016» رائدة الخزف العراقي ومن أوائل المشتغلين بالسيراميك عن عمر ناهز 80 عاماً، إنها واحدة من الخزافات اللاتي عملن على صياغة أسلوبها بفطرة وثقافة شعبية، استمدتها من الأجواء المحيطة بها والتي تتخللها العقد، والشناشيل والأزقة الضيقة والأبواب الضخمة.

عبلة عزاوي..

«رحلة بين الطين والروح»



ركزت الفنانة على الجداريات والنحت الفخاري وحرصت على التعبير عن الموروث والخصائص العراقية وبقيت محافظة عليها في أعمالها، وكرس أغلب أعمالها لبغداد، معبرة بذلك عن غنى هذه المدينة وحبها لها، فقامت بتسجيل موضوعات مهمة ومتميزة، استمدتها من تاريخ بغداد، وحضارة وادي الرافدين.

■ إعداد إيمان الاحمد

ومؤسسات ومساجد بغداد وسورها وأبراجها، وطرقها وحدائقها، والرموز الدالة على حضارتها. وعندما سألت الفنانة نفسها عن مصدرها أجابت قائلة: «الخيال، كان مصدري الأول، فقد تصورت بغداد، قصورها، بيوتها.. حدائقها.. أسوارها، ولكنني اعتمدت كتب التاريخ مصدراً للدراسة». كما أنجزت جداريات أخرى عن بغداد.

يصف الدكتور عماد عبد السلام رؤوف المتخصص في التاريخ، الذي دون سيرتها الشخصية في كتابه «عبلة العزاوي رحلة بين الطين والروح: سيرة شخصية وفنية»، الجدارية قائلاً: «إن الفنانة اختارت أن تصور لنا بغداد المدورة وكأنها تنظر إليها محلقة من فوق، جاعلة ثمة مسافة زمنية، لأمكانية، لتمنح المشهد بعداً أسطورياً هائلاً، على أننا كلما تفحصنا معالمها الداخلية، صرنا في قلب المدينة، وفي أسرارها».

أعمال ومعارض..!

أقامت الفنانة عبلة العزاوي خلال مسيرتها الفنية أربعة عشر معرضاً شخصياً، فضلاً عن مساهمتها في الكثير من المعارض الجماعية، حيث تواصلت معارضها في العراق وخارجه فانتقلت أعمالها بين كركاس وفيينا ولندن وأمريكا وإيطاليا وغيرها من البلدان، وكانت تحرص على جعل كل معرض مختلفاً عما سبق، مركزاً على تسجيل تاريخ وحياة بغداد في أدق تفاصيلها ورموزها ومناسباتها.

وفي العام 1986 أنشأت قاعة كبيرة للفنون في حي الغزالية سميتها «قاعة عبلة للفنون» أقامت فيها معرضها الشخصي الثامن. أما معرضها الشخصي الرابع عشر فقد أقامته في قاعة المركز الثقافي في باريس.

مفارقة..

والمفارقة أن وزارة الثقافة والسياحة والآثار في العراق كانت قد نعت الفنانة مؤكدة «إن العزاوي التي تعد أول خزافة عراقية، نهلت من تاريخ العراق وتراثه واستطاعت الحفاظ على روح المدينة العراقية، ولم تتأثر بالتجارب العالمية، إذ كانت بحق وريثة الفن السومري وفنون العالم القديم». وأضافت: «إن العزاوي خلال رحلتها مع الطين تركت للأجيال إرثاً كبيراً من الخزفيات، وفتحت لهذا الفن الجميل أبواب العالم..»، ومع ذلك فقد تركت الفنانة في أواخر أيام حياتها للمرض والإهمال والشيخوخة دون مساعدة بعد أن عاشت وحيدة طوال السنوات الماضية.

«بغداد المدورة»

ورغم صعوبة فن السيراميك، وتدخل تقنيات ووسائل معينة في التعامل معه، وصعوبة توضيح وإبراز التفاصيل والشواهد الكبيرة في الأعمال السيراميكية إلا أن إبداعها لم يقف عند حدود القطع السيراميكية ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة من الجداريات والمعلقات والمسلات والمنمنمات والقلائد والتنانيم والتعاويد والأواني فقط، فقد أنجزت جدارية ضخمة عام 1982 ترمز لمدينة بغداد وتتألف من ثلاث مئة وخمسين قطعة متلاصقة ومتراصة في إطار التعبير عن صورة بغداد المدورة كما هو حالها عند إنشائها، أبرزت من خلالها أحياء

«ليلي والمجنون» عند الشعوب



■ آلان داود

قلبة من قرا القصص أو الملاحم الشعبية القديمة ضمن سياقها التاريخي أو بحثوا فيها عن الأفكار الفلسفية المبكرة أو تعاملوا معها كتراث مليء بالأفكار المتناقضة. ومنها ملحمة مجنون وليلي الموجودة عند شعوب الشرق منذ آلاف السنين تلك الملحمة المليئة بقصص تصور الحب والتمايز الطبقي وتوثق لحياة شعوب الشرق في تلك العصور القديمة.

في عام 1935 نشر كتاب في لينينغراد/ بطرسبورغ يحمل عنوان «مجنون» وكانت ترجمة لملحمة مجنون وليلي الفارسية التي كتبها الشاعر «نظامي» (1141 - 1203)م الذي يشكل مع الفردوسي العصر الذهبي للأدب الفارسي الكلاسيكي.

يؤكد الكتاب في مقدمته، أن الباحثين الأثريين عثروا على رقم طينية بابلية تحمل سطورها قصة تتشابه تماماً مع قصة قيس ابن الملوح إلى حد النطاق، حتى أن الأسماء الأساسية في القصة هي تقريباً نفسها. مثل أسماء قيس وليلاك وأبن سلاميس. لكن منحى القصة البابلية ينحى في نهايتها منحى مختلفاً، حيث يتزوج قيس ليلي وبعد مدة يسأها ويتزوج امرأة أخرى فتموت هي كمداً. وهذا المنحى الواقعي في أدب بلاد الرافدين يظهر واضحاً في ملحمة جلجامش، إذ يعود جلجامش بعد رحلاته المضنية ويطلق إلى الأبد فكرة البحث عن الخلود ليعمر الأرض ويزرعها.

لقاء الربيع والخريف

تشير شروحات مارغريتا رودينكو إلى أن ملحمة ليلي والمجنون للشاعر الكردي خاريس بتليسي تشابه الملحمة الفارسية التي كتبها «مكتبي»، ويؤكد مكتبي نفسه أن ملحمة «المجنون وليلي» قد اقتبسها من الملحمة الأصلية التي كتبها «الخسروفي»، والذي بدوره اقتبسها من الأدب العربي في القرن الخامس الميلادي، وكان قد سمعها من ألسنة أطفال العرب. وهناك ملحمة ليلي والمجنون أذربيجانية لـ«نظامي الكتجوي».

تؤكد بعض المصادر أنه حتى نهاية القرن الثامن عشر، هاجر الكثير من الأكراد الرحل إلى مناطق يسكنها العرب، وسمعوها هذه الملحمة منهم ونشروها فيما بينهم باللغة الكردية وبقيت بينهم حتى اليوم وجمعت هذه القصص في ملحمة «خاريس بتليسي».

كما وجدت نصوص للملحمة عند شعراء آخرين مثل سليم سليمان من الأناضول وقره خان شرف خان من

أشخاباد في خراسان، وهذه النصوص الثلاث كتبت بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، وهناك تطابق بين النصوص الثلاث للملحمة في بعض المقاطع واختلاف في مقاطع أخرى.

تقول مارغريتا رودينكو أن اللغة التراثية التي كتب بها سليم سليمان ملحمة المجنون وليلي، تختلف عن اللغة التي كتب بها خاريس بتليسي ملحمة الشعرية، ويحكي فيها قصة المجنون، وكذلك تختلف بعض الوقائع، فعند «بتليسي» كان المجنون ابناً لأب وأم فقيرين، وأحب ليلي ابنة العائلة الثرية، وأراد مجنون الزواج منها، فأرسل والدته لطلبها، ولكن والدها ووالدتها لم يوافقوا، وترجع أم مجنون خائبة نادمة إلى منزلها وتبدأ بذمها كي يترك ابنها حب الفتاة.

يذهب المجنون إلى عين سندجان «أو نبع ماسابول» المكان الذي تجلب منه الفتيات الماء، ويلتقي بليلي ويتأكد من حبه لها، ويبقيان معاً إلى أن يغافلهم الوقت هناك حين غروب الشمس، ورغم أن ليلي كانت تعرف أنهم ينتظرونها في البيت، إلا أنها تلي طلب المجنون في أن تبقى لوهلة قصيرة.

قامت ليلي بتعليق خرزات في رقبة المجنون، وعادت إلى منزلها، لتكتشف أن أهلها قد غادروا بيتهم إلى مكان آخر، فتبدأ بالبحث عنهم في المراعي

بسرعة إلى أن تصل إلى المنطقة التي نزل فيها أهلها بعد مضي الكثير من الوقت.

ولا تتمكن ليلي من القدوم إلى النبع كما وعدت حبيبها في أحد الأيام، إذ أملت بها ضائعة فلم تستطع لقاء مجنون، فسأل عنها المسافرين والرواة، ولم يستطع أحد أن يقول له شيئاً، إلى أن جاء طائر من نبع سندجان في إحدى المرات، فتسأله ليلي إذا ما كان المجنون مازال عند النبع، فيقول لها أن العصفير بنت أعشاشها في شعر رأسه، والسنجاب بنت بيوتاً حوله، ونبت قصب القاميش حوله. تقوم ليلي دون أن يراها أحد، وتتجه إلى المجنون ويحتضنان بعضهما قرب النبع من كثرة الشوق الذي نال منهما، وكانت ليلي خوفاً من إخوتها تدعو ربها كي يحولها إلى نجمة وتطير مع المجنون إلى السماوات، ويتحولان إلى نجمتين تطيران في السموات ولا يلتقيان إلا في الربيع والخريف.

الملحمة العربية في القرن الخامس

ورغم كثرة ملاحم الحب في أدب الشعوب وقصصها العديدة، لكن لم تنتشر واحدة منها مثلما انتشرت قصة مجنون وليلي عند العرب. أما المجنون فهو الشاعر العاشق قيس بن الملوح

والذي أودى به العشق والحرمان إلى الجنون وإلى أن يسبح في البراري والقفار باكياً ومتغزلاً بليلي، وأما ليلي فهي ليلي العامرية ابنة عمه ولأنه ذكرها في شعره فقد حرم زواجه منها على عادة العرب. وقد وصفها أروع وصف عندما جاء نبأ رحيل محبوبته فشبه قلبه بطائر وقع في شرك صياد فهو يحاول الطيران لكن جناحه عالق في الشباك:

كان القلب ليلة قيل يغدى

بليلى العامرية أو يراح

قطاة غرها شبك فباتت

تعالجه وقد علق الجناح

ترك لنا المجنون قصائد ومقطوعات شعرية هي من أعذب وأرق الشعر العربي، منها هذين البيتين اللذين يحملان صورة عن حبه والحال الذي آل إليه:

تذكّرتُ ليلي والسنين الخوالي

وأيام لا نخشى على اللهو ناهيا

ويوم كظل الرمح قصرت ظله

بليلى فلّهاني وما كنت لأهيا

أريد أن أقول، إن شعوب المنطقة

كما تنتمي إلى رقعة جغرافية واحدة،

تنتمي إلى فضاء ثقافي واحد،

فثقافات شعوب الشرق كانت على

الدوام ثقافات متلاقحة، وتتطوي على

الوحدة في التنوع، و تتضمن التكامل

والخصوصية معاً.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حملة	أنور أبوحامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقّة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 15 / 1 / 2016» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18 / 12 / 2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03 / 12 / 2011

من «كولن» وإلى «الجحيم العادل»!



لم تنته حتى الآن «التداعيات الإعلامية» لحادثة التحرش في مدينة كولن الألمانية في ليلة رأس السنة، وآخر ما حرر هو «إبداع» شارلي ايبو العنصري الجديد، إذ أطلقت كاريكاتيراً يقول بأن الطفل السوري إيلان لولم يغرق لكان كبر ليغدو «متحرشاً»!

عماد شربل

أول ما ينبغي تسجيله في «حدث الساعة» هو: أن بداية تغطيته الإعلامية جاءت بعد وقوعه بأربعة أيام، وجاءت تغطية واسعة اجتازت الحدود الألمانية لتدخل وسائل الإعلام الأوروبية جميعها جوقة عنصرية واحدة خلال ساعات قليلة.

الأمر الثاني: هو ضبابية «الحدث» نفسه، فتارة هو تحرش وأخرى اغتصاب، وتارة جماعي وأخرى فردي، وما أثبت في نهاية المطاف، هو حالة اغتصاب واحدة.

وبغض النظر عن عدد الحالات ونوعيتها، فإن الإعلام خلع على نفسه لبوس القضاء بتعامله مع المشتبهين الثلاثين على أنهم متهمون لا مشتبهون، وجنسيات هؤلاء بمعظمها غير أوروبية وبينهم عدة سوريين.

إضافة إلى ذلك، فإن الوقوف عند الأرقام الخاصة بقضايا الاغتصاب في الدول الأوروبية تسمح برؤية المشهد على حقيقته، ففي الوقت الذي جرى العمل فيه على إلصاق سمات محددة باللاجئين تخصهم دون غيرهم، فإن الإحصاءات والأرقام تبين أن مسألة الاغتصاب هي مسألة شديدة الشيوع ضمن المجتمعات الأوروبية وعلى أيدي الأوروبيين أنفسهم، من ذلك مثلاً دراسة أجرتها جامعة كامبريدج خلصت إلى أن ثمانين بالمائة من حوادث الاغتصاب التي تجري ضمن المجتمع الجامعي لكامبريدج لا يتم الإبلاغ عنها، ومعلوم أن «المجتمع الجامعي» إياه «مجتمع راق»، فكيف ببقية فئات وطبقات المجتمع الأوروبي..

ضمن المعالجة الإعلامية نفسها تبين خلال اليومين الماضيين أن جزءاً من الصور والفيديوهات التي نشرت في بعض وسائل الإعلام على أنها تخص حادثة كولن هي صور من أماكن وأحداث أخرى قديمة في مصر وغيرها.

بالمحصلة يبدو واضحاً الاستثمار المقصود للحدث على مستويين أساسيين، ألماني داخلي على أساس الانقسام في التعامل مع قضية اللاجئين الذي تحفره حسابات الأطراف

والمسألة الثانية هي: أن هذه القضايا تزداد بازدياد التهميش والفقر والتفاوت الطبقي.. بالإضافة إلى هذين العاملين، فإن درجات انحلال المجتمعات وتفكك روابطها الإنسانية والاجتماعية تزداد ضمن المجتمعات القائمة على الاستهلاك المتوحش، وهذا الانحلال يشمل نواحي الحياة وتفصيلها جميعها.

بالمحصلة فإن المحزن بالحدث واستغلاله الإعلامي، أن المتضرر الأول منه سيكون اللاجئين الذين هربوا من جحيم الموت وعانوا أشد صنوف العذاب، لتتلقفهم الآن أخطار تعصب عنصري جديد تحيق بهم وبالشعوب الأوروبية في أن معاً، وعلى قدم المساواة!

بما يشي بأن الحكومات الغربية والاتجاه الفاشي ضمنها تحديداً، يسعى جهده ليقم في الأرض عدله الجحيمي الذي يشمل بنيرانه الجميع..

الأول: دوني «أورومركزي»، حاول التبرؤ من الحدث بأكثر قدر ممكن من «جلد الذات» و«الاعتراف» بتدني العرب والمسلمين وبكونهم مطابقين للصفات الأوروبية التي تطلق عليهم. الاتجاه الثاني: الذي تعزز نتيجة ظهور النفس المتعصب وغير الإنساني لبعض الإعلام الغربي وخصوصاً شارلي ايبو هو اتجاه متعصب أيضاً عروبياً وإسلامياً، لا ضد الحكومات الغربية فقط، بل وضد الشعوب الأوروبية أيضاً..

بين هذا وذاك، وعلى المستوى الشعبي، العربي والأوروبي، يظهر اتجاه ثالث «قليل العدد والعدة»، يحاول أن يتعاطى مع المسألة بشكلها الواقعي الموضوعي.. فمسائل الاغتصاب والتحرش والعنف ضد المرأة عموماً تتعلق بمسائلتين أساسيتين: ذكورية المجتمع الرأسمالي بكامله، بل والمجتمع الطبقي ككل، لا ذكورية أقسام أو أجزاء منه،

السياسة الألمانية بين حدين الأول: متعلق بالتكاليف والثاني: بالأرباح المطلوبة من مسألة اللاجئين خصوصاً لجهة العجز البشري الكبير ضمن المجتمع الألماني للقوة العاملة، وتسجل الأرقام أن نسب حاملي الشهادات الجامعية بين اللاجئين السوريين هي الأعلى مقارنة بمختلف اللاجئين، بل وتتجاوز نسب حملة تلك الشهادات في عدة دول أوروبية!

المستوى الثاني: هو مستوى أوروبي عام، حيث يستمر العمل على تصعيد النزعات المتعصبة قومياً ودينيّاً بما يخدم النازيين الجدد والفاشية الجديدة التي تضع على عاتقها مهمة إحراق أوروبا من الداخل، وبايدي شعوبها والمهجرين إليها، منعاً لهذه الشعوب من الانتظام لحل المشكلات الاقتصادية المتزايدة باطراد.

على المقلب الآخر، الشعبي العربي، ظهر اتجاهان أساسيان في التعاطي مع الحدث،

يستمر العمل على تصعيد النزعات المتعصبة قومياً ودينيّاً بما يخدم النازيين الجدد والفاشية الجديدة التي تضع على عاتقها مهمة إحراق أوروبا



حزب الإرادة الشعبية

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

2000

2016

قاسيون

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار